جامعة غرداية – الجزائر–

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع علوم مالية ومحاسبة: تخصص مالية

بعنوان:

دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر :دراسة قياسية للفترة 2004- 2024

من إعداد الطالبة:

رزقي حبيبة

تحت إشراف:

د. اولاد ابراهيم ليلى

نوقشت وأجزيت علنا بتاريخ:04 /06../2026أمام لجنة مناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الرتبة	الصفة
بوخاري عبد الحميد	جامعة غرداية	أستاذ	رئيسا
اولاد ابراهيم ليلى	جامعة غرداية	محاضر أ	مقررا
بن قايد الشيخ	جامعة غرداية	أستاذ	ممتحنا

السنة الجامعية:2026/2025

جامعة غرداية – الجزائر–

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع علوم مالية ومحاسبة: تخصص مالية

بعنوان:

دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر
دراسة قياسية للفترة 2004- 2024:

من إعداد الطالبة:

رزقي حبيبة

تحت إشراف:

د. اولاد ابراهيم ليلى

نوقشت وأجزيت علنا بتاريخ: .04./../2026/06أمام لجنة مناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الرتبة	الصفة
بوخاري عبد الحميد	جامعة غرداية	أستاذ	رئيسا
اولاد ابراهيم ليلى	جامعة غرداية	محاضر أ	مقررا
بن قايد الشيخ	جامعة غرداية	أستاذ	ممتحنا

السنة الجامعية:2026/2025

الإهداء

إلى القلبين اللذين كانا لي موطنا قبل أن أعرف الطريق أمي و أبي، مصدر الطمأنينة وبداية كل نجاح

إلى أخواتي : باية، هديل،رحيل ، سمية وندى .الذين بهم يقوى ظهري و تزهر أيامي ،

إلى صديقتي ورفيقة دربي مروى التي خففت عني ثقل المسير وزادتني عزما

إلى كل صديقات الدراسة اللواتي تقاسمن معي تعب الطريق قبل فرح الوصول

إليكم جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع ، عرفاناو إمتنانا فأنتم سر هذا الوصول

رزقي حبيبة

الشكر والعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد و الشكر لله العلي القدير على جميع النعم

أن الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وحده لاشريك له ، خلق العباد وهيى الاسباب

أتقدم بشكري وتقديري وعرفاني إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة ليلى أولاد إبراهيم

التي منحتني من وقتها وعملها الكثير بكل صبر و إهتمام ، إلى من كانت مثالا يحتذى به في الأخلاق و العطاء

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي الكرام الذين أنارو دربي بالعلم و المعرفة

كل الشكر و التقدير لكم

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الشمول المالي باعتباره إحدى الآليات الاستراتيجية الداعمة لتعزيز الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من **2004** إلى **2024**، وذلك من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين أبعاد الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المالي. ويقاس الشمول المالي بالاعتماد على بعدي الوصول والاستخدام، في حين يتم قياس الاستقرار المالي من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة القروض المتعثرة، وإيرادات النفط، باعتبارها مؤشرات تعكس مستوى الاستقرار والأداء المالي والاقتصادي. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتأطير الجوانب النظرية المرتبطة بموضوع الدراسة، إلى جانب المنهج الكمي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة**ARDL** بهدف قياس وتحليل العلاقة الديناميكية بين متغيرات الدراسة في الأجلين القصير والطويل، اعتمادًا على بيانات سنوية موثوقة صادرة عن البنك الدولي وبنك الجزائر.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المالي، كما أثبتت نتائج اختبار الحدود وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مع تباين في طبيعة واتجاه وقوة تأثير مؤشرات الشمول المالي على أبعاد الاستقرار المالي خلال الأجلين القصير والطويل. كما بينت النتائج وجود تأثيرات متفاوتة لمؤشرات الشمول المالي على الأبعاد المدروسة، بما يؤكد أهمية الشمول المالي كأداة داعمة لتعزيز الاستقرار المالي وتحسين كفاءة النظام المالي. وتوصي الدراسة إلى ضرورة دعم سياسات الشمول المالي وتعزيز كفاءة توجيه الموارد المالية بما يسهم في دعم استقرار النظام المالي وتحقيق أداء اقتصادي أكثر استدامة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الاستقرار المالي، السلامة المصرفية ،الجزائر ، نموذج**ARDL**

***Abstract*:**

This study examines the impact of financial inclusion as a strategic mechanism for enhancing financial stability in Algeria during the period 2004–2024, by analyzing the relationship between financial inclusion dimensions and financial stability indicators. Financial inclusion is measured through access and usage dimensions, while financial stability is assessed using GDP per capita, non-performing loan ratios, and oil revenues. The study employs a descriptive-analytical approach alongside a quantitative approach using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to analyze the relationship between the variables in both the short and long run, based on annual data from the World Bank and the Bank of Algeria. The findings indicate the existence of a long-run equilibrium relationship and cointegration between financial inclusion and financial stability indicators. Results also reveal varying effects of financial inclusion indicators on financial stability dimensions across both time horizons, highlighting the role of financial inclusion in strengthening financial stability and improving the efficiency of the financial system. The study recommends strengthening financial inclusion policies and improving the allocation of financial resources to support financial system stability and promote sustainable economic performance in Algeria.

Keywords: *Financial Inclusion, Financial Stability, Banking Soundness ,Algeria, ARDL Model*

﴿قائمة المحتويات﴾

العنوان	الصفحة
الإهـــداء	**I**
الشكـــر	**II**
الملخص	**III**
قائمة المحتويات	**IV**
قائمة الجداول	**VI**
قائمة الأشكال	**VIII**
قائمة المختصرات	**IX**
قائمة الملاحق	**X**
المقدمة.	أ
الفصل الأول: الأدب النظري والدراسات السابقة	
تمهيد.....	**02**
المبحث الأول: الإطار النظري للشمول المالي والإستقرار المالي.....	**03**
المطلب الأول: الشمول المالي: مفاهيم نظرية.....	**03**
المطلب الثاني: مفاهيم أساسية للاستقرار المالي.....	**08**
المطلب الثالث: الشمول المالي كعامل لتعزيز الإستقرار المالي	**13**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	**16**
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	**16**
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	**22**
المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع باقي الدراسات.	**26**
خلاصة الفصل.....	**32**
الفصل الثاني: النمذجة القياسية لأثر الشمول المالي على الإستقرار المالي	
تمهيد.	**34**
المبحث الأول: الطريقة والأدوات.....	**35**
المطلب الأول: مصادر جمع البيانات.....	**35**
المطلب الثاني: الأسلوب الاحصائي للدراسة	**36**

العنوان	الصفحة
المطلب الثالث: تحليل تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة المدروسة.....	37
المبحث الثاني: النمذجة القياسية لأثر الشمول المالي على التنمية المستدامة في الجزائر للفترة 2004- 2024.....	44
المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة	44
المطلب الثاني: تقدير وتحليل النموذج الأول للدراسة.....	48
المطلب الثالث: تقدير وتحليل النموذج الثاني للدراسة.....	62
المطلب الرابع: : تقدير وتحليل النموذج الثالث للدراسة.....	76
خلاصة الفصل	92
الخاتمة	94
قائمة المراجع	97

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (I-01)	أهداف الشمول المالي	05
الجدول رقم (I-02)	مؤشرات قياس الشمول المالي	06
الجدول رقم (I-03)	أثر الشمول المالي على الإستقرار المالي	15
الجدول رقم (I-04)	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات باللغة العربية	26
الجدول رقم (I-05)	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات باللغة الأجنبية	29
الجدول رقم (II-01)	مصادر جمع بيانات متغيرات الدراسة	35
الجدول رقم (II-02)	عدد فروع البنوك التجارية وعدد أجهزة الصراف الآلي**(2004-2024)**	38
الجدول رقم (II-03)	تطور حجم الائتمان الموجه للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي وعدد المقترضين من البنوك التجارية **(2004-2024)**	39
الجدول رقم (II-04)	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي **GDP pc (2004-2024)**	41
الجدول رقم (II-05)	تطور نسبة القروض المتعثرة **NPL (2004-2024)**	42
الجدول رقم (II-06)	تطور الإيرادات النفطية **OIRL (2004-2024)**	43
الجدول رقم (II-07)	مؤشرات الدراسة	45
الجدول رقم (II-08)	أبعاد والمؤشرات المستعملة في القياس (النموذج الأول)	48
الجدول رقم (II-09)	الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة (النموذج الأول)	49
الجدول رقم (II-10)	مصفوفة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة (النموذج الأول)	50
الجدول رقم (II-11)	اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة (النموذج الأول)	51
الجدول رقم (II-12)	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود ***(F-Bounds Test)*** (النموذج الأول)	54
الجدول رقم (II-13)	معادلة المستويات (النموذج الأول)	55
الجدول رقم (II-14)	معادلة تصحيح الخطأ (**ECM** *Regression*) (النموذج الاول)	56
الجدول رقم (II-15)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (النموذج الأول)	58
الجدول رقم (II-16)	نتائج اختبار شرط تجانس تباين حدود الخطأ (النموذج الأول)	58
الجدول رقم (II-17)	أبعاد والمؤشرات المستعملة في القياس (النموذج الثاني)	62
الجدول رقم (II-18)	الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة (النموذج الثاني)	63
الجدول رقم (II-19)	مصفوفة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة (النموذج الثاني)	64
الجدول رقم (II-20)	اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة (النموذج الثاني)	65
رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة

الجدول رقم (II-21)	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود(***F-Bounds Test***) (النموذج الثاني)	**68**
الجدول رقم (II-22)	معادلة المستويات (النموذج الثاني)	**69**
الجدول رقم (II-23)	معادلة تصحيح الخطأ (*ECM Regression*) (النموذج الثاني)	**70**
الجدول رقم (II-24)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (النموذج الثاني)	**72**
الجدول رقم (II-25)	نتائج اختبار شرط تجانس تباين حدو الخطأ (النموذج الثاني)	**73**
الجدول رقم (II-26)	أبعاد والمؤشرات المستعملة في القياس (النموذج الثالث)	**77**
الجدول رقم (II-27)	الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة (النموذج الثالث)	**77**
الجدول رقم (II-28)	مصفوفة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة (النموذج الثالث)	**79**
الجدول رقم (II-29)	اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة (النموذج الثالث)	**79**
الجدول رقم (II-30)	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود *(F-Bounds Test)* (النموذج الثالث)	**82**
الجدول رقم (II-31)	معادلة المستويات (النموذج الثالث)	**83**
الجدول رقم (II-32)	معادلة تصحيح الخطأ(**ECM *Regression***) (النموذج الثالث)	**84**
الجدول رقم (II-33)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (النموذج الثالث)	**86**
الجدول رقم (II-34)	نتائج اختبار شرط تجانس تباين حدو الخطأ (النموذج الثالث)	**86**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (I-01)	آلية تحقيق الاستقرار المالي	**12**
الشكل رقم (I-02)	مصفوفة الحالات الممكنة للإرتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي	**14**
الشكل رقم (II-01)	تطور عدد فروع البنوك التجارية وعدد أجهزة الصراف الآلي **2004-2024**	**39**
الشكل رقم (II-02)	تطور نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي وعدد المقترضين من البنوك التجارية **(2004-2024)**	**40**
الشكل رقم (II-03)	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**GDP pc (2004-2024)**	**41**
الشكل رقم (II-04)	تطور نسبة القروض المتعثرة NPL **(2004-2024)**	**42**
الشكل رقم (II-05)	تطور الإيرادات النفطية **OIRL (2004-2022)**	**43**
الشكل رقم (II-06)	النموذج الأول للدراسة	**47**
الشكل رقم (II-07)	النموذج الثاني للدراسة	**47**
الشكل رقم (II-08)	النموذج الثالث للدراسة	**47**
الشكل رقم (II-09)	أفضل **20** نموذج **ARDL** حسب معيار **(AIC)** (النموذج الأول)	**52**
الشكل رقم (II-10)	جودة النموذج الأول	**57**
الشكل رقم (II-11)	اختبار التوزيع الطبيعي (النموذج الأول)	**57**
الشكل رقم (II-12)	نتائج اختبار **CUSUM** (النموذج الأول)	**59**
الشكل رقم (II-13)	نتائج اختبار **CUSUM *of squares*** (النموذج الأول)	**59**
الشكل رقم (II-14)	أفضل **20** نموذج حسب معيار**(AIC)** (النموذج الثاني)	**66**
الشكل رقم (II-15)	جودة النموذج الثاني	**72**
الشكل رقم (II-16)	اختبار التوزيع الطبيعي (النموذج الثاني)	**72**
الشكل رقم (II-17)	نتائج اختبار **CUSUM**(النموذج الثاني)	**73**
الشكل رقم (II-18)	نتائج اختبار **CUSUM *of square*s**(النموذج الثاني)	**74**
الشكل رقم (II-19)	أفضل**20**نموذج**ARDL** حسب معيار **AIC**(النموذج الثالث)	**80**
الشكل رقم (II-20)	جودة النموذج الثالث	**85**
الشكل رقم (II-21)	اختبار التوزيع الطبيعي (النموذج الثالث)	**86**
الشكل رقم (II-22)	نتائج اختبار **CUSUM**(النموذج الثالث)	**87**
الشكل رقم (II-23)	نتائج اختبار *CUSUM of squares* (النموذج الثالث)	**87**

﴿قائمة المختصرات﴾

الاختصار	اللغة الأجنبية	العربية
ARDL	*Auto-Regressive Distributed Lag*	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة
ATMs	*Automated Teller Machine*	الة الصراف الالي
E Views	*Eviews)*	برنامج اي فيوز
CBB	*Group of commercial Bank branches*	عدد فروع البنوك التجارية
GrATMs	*Group Automated teller Machines*	عدد الصراف الالي
DCP	*Domestic Credit to Private Sector*	حجم الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص
WB	*World Bank*	البنك الدولي
BA	*Banque d Algerie*	بنك الجزائر
NPL	*Ratio of non – peroming Loans*	نسبة القروض المتعثرة

﴿قائمة الملاحق﴾

رقم الملحق	عنوان المحلق	رقم صفحة
الملحق رقم 01	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (**F-*Bounds Test*)**، ومعادلة تصحيح الخطأ (***ECM Regression***) للنموذج الأول	**103**
الملحق رقم 02	اختبار **ADF** (جذر الوحدة) لنماذج	**104**

مقدمة

1. التوطئة:

تواجه الأنظمة المالية المعاصرة تحديات متسارعة تفرض ضرورة ملحة لتعزيز الاستقرار ورفع كفاءة أدائها الوظيفي، لا سيما في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي من تقلبات هيكلية وتواتر للأزمات، وتزايد مطرد في تعقيد المخاطر المصرفية. وبالتوازي مع ذلك، غدت مسألة تقوية متانة القطاع المالي والحد من هشاشته إحدى الأولويات الاستراتيجية، خصوصًا في بيئة الاقتصادات النامية التي يرتهن مسارها التنموي بمدى قدرتها على بناء منظومة مالية مستدامة ومقاومة للصدمات.وفي هذا السياق، يبرز الشمول المالي كأحد أهم التوجهات الحديثة في هندسة السياسات الاقتصادية، إذ يعكس تحولًا نوعيًا في دور المؤسسات الرسمية، متجاوزاً التركيز التقليدي على تعميق الخدمات نحو تسيير الوصول إليها، وضمان إدماج مختلف الشرائح المجتمعية. وبناءً على ذلك، لم يعد الشمول المالي غاية اجتماعية فحسب بل أضحى آلية تحوطية تسهم في تعزيز الاستقرار المالي، من خلال تنويع قاعدة الودائع وتحسين كفاءة تخصيص الموارد وتقليص حجم القطاع غير الرسمي، الأمر الذي يصب مباشرة في دعم صلابة الجهاز المصرفي والحد من المخاطر النظامية

الإشكالية الرئيسية:

هل توجد علاقة تكامل مشترك بين الشمول المالي وأبعاد الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة ممتدة من 2004إلى 2024؟

بغرض توضيح الإشكالية الرئيسية ومعالجتها بشكل دقيق، تم تفكيكها إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية، وذلك على النحو الآتي:

- هل يوجد أثر ذو دلالة معنوية في المدى القصير والطويل بين الشمول المالي والاستقرار المالي من خلال بعد ايرادات النفط؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة معنوية في المدى القصير والطويل بين الشمول المالي والاستقرار المالي من خلال بعد نسبة القروض المتعثرة ؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة معنوية في المدى القصير والطويل بين الشمول المالي والاستقرار من خلال نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؟

2. فرضيات الدراسة:

للإجابة عن إشكالية الدراسة، تم الاعتماد على مجموعة من الفرضيات التي تشكل الأساس الذي تنطلق منه هذه الدراسة وتحكم مسار تحليلها.

- يوجد أثر ذو دلالة معنوية، في المدى القصير والطويل، بين الشمول المالي والاستقرار المالي من خلال بعد إيرادات النفط.
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية، في المدى القصير والطويل، بين الشمول المالي والاستقرار المالي من خلال بعد نسبة القروض المتعثرة.
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية في المدى القصير والطويل، بين الشمول المالي والاستقرار المالي من خلال نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

3. مبررات اختيار الدراسة:

تتعدد الأسباب التي دفعت إلى اختيار هذه الدراسة، ويمكن عرضها فيما يلي:

أ. الأسباب الموضوعية:

- رصد وتحليل الواقع المالي والمصرفي في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من **2004** إلى **2024**.
- مواكبة التوجهات الاقتصادية الحديثة الساعية لتعزيز الشمول المالي كأداة للتنمية والتحول الرقمي.

ب. الأسباب الذاتية:

- الارتباط الوثيق للموضوع بمجال التخصص الأكاديمي في العلوم المالية؛
- الرغبة في تطوير المهارات البحثية والتحليلية والقياسية في التعامل مع المؤشرات المالية والبيانات الإحصائية؛
- دافع التميز الأكاديمي عبر معالجة موضوع يتسم بالحداثة والديناميكية ويمس واقع الاقتصاد المعاصر.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل فيما يلي:

- تحديد طبيعة العلاقة التوازنية بين المتغيرين في الأجلين القصير والطويل؛
- تشخيص واقع ودور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في جزائر وابراز العلاقة بينهما؛
- قياس أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر بإستخدام المنهج القياسي المعتمد **ARDL**.

5. أهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول أحد أبرز التوجهات الحديثة في الاقتصاد المالي، المتمثل في توسيع الوصول إلى الخدمات المالية ودوره في دعم استقرار الأنظمة المصرفية، خاصة في ظل التحولات التي يشهدها القطاع المالي. كما تكمن أهميتها في إبراز طبيعة العلاقة بين متغيرات الإدماج المالي ومؤشرات الاستقرار، وتقديم نتائج تحليلية يمكن أن تُسهم في دعم صناع القرار والجهات المالية في صياغة سياسات أكثر فعالية لتحقيق التوازن بين التوسع المالي والحفاظ على الاستقرار المالي.

6. حـــدود الدراسة:

قصد معالجة إشكالية الدراسة والوصول إلى نتائج أكثر دقة، تم تحديد أبعاد وحدود الدراسة في الجوانب التالية:

الحدود الموضـوعية: اقتصـرت الدراسـة الحالية على المحاور الأسـاسـية المرتبطة بمتغيراتها، والمتمثلة في قياس أثر الشمول المالي على تحقيق الاستقرار المالي، دون التطرق للجوانب الاقتصادية الأخرى

الحدود المكـــانية: تقتصر هذه الدراسة على الجزائر، حيث يتم تحليل مؤشرات الشمول المالي وقياس انعكاساتها على الاستقرار المالي ضمن السياق الاقتصادي والمالي الوطني.

الحدود الزمـــــــانية: تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من **2004** إلى **2024**، التي شهدت اهتمامًا متزايدًا بتعزيز الشـمول المالي في الجزائر، إلى جانب جهود دعم استقرار النظام المالي وتطوير القطاع المصرفي في ظل التحولات الاقتصادية.

7.منهج الدراسة:

من أجل معالجة إشكالية الدراسة والإجابة عن التساؤلات المطروحة، من خلال اختبار الفرضيات المعتمدة، تم الاعتماد على المناهج التالية:

المنـــهج الوصـــفي: من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري، من خلال مراجعة الأدبيات المتعلقة بالشمول المالي والاستقرار المالي، مع استعراض أهم الدراسات السابقة في حدود ما تم الاطلاع عليه، بما يساهم في تحقيق الربط بين الجانبين النظري والتطبيقي.

منهج تحليلي: اقتصـرت الدراسـة على قياس أثر مؤشـرات الشـمول المالي على أبعاد الاسـتقرار المالي في الجزائر، وذلك باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي والنمذجة القياسية لبيان طبيعة العلاقة بينهما

المنهج الكمي (الاســـتقرائي): وذلـك بالاعتمـاد على منهجيـة الانحـدار الـذاتي لفترات الإبطـاء الموزعة**ARDL**لتحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسـة، واختبار فرضـياتها وتفسـير النتائج القياسـية المتحصـل عليها.

8. مصـادر البيانـات والأدوات الإحصائية المستخدمة:

أسلوب الدراسة المكتبية:تم الاستناد في تحديد الإطار العام للدراسة إلى مسح مكتبي شامل للمصادر والمراجع العربية والأجنبية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بموضوعها. وتنوعت هذه المراجع بين الكتب، الدوريات، والرسائل العلمية (ماجســتير ودكتوراه)، بالإضــافة إلى التقارير الرسمية والبيانات الإحصــائية المنشــورة على المواقع الإلكترونية للهيئات المتخصصة، لاسيما بنك الجزائر والبنك الدولي

أسلوب الدراسة التطبيقية: اعتمدت الدراسة في شقها التطبيقي على برنامج ***Excel*** لتجميع البيانات وجدولتها، وبرنامج ***EViews*** لإجراء الاختبارات القياسية والإحصائية وتحليل النتائج.

9. هيكـــــل الدراسـة:

بغية الإحاطة بالموضوع محل الدراسة، ومعالجة إشكاليته المطروحة وصولاً إلى الأهداف المحددة واختبار فرضياتها، تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور الآتية:

– **المقدمة:** تحيث تم تخصيص هذا المحور للمدخل المنهجي؛ وذلك من خلال تحديد الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية المنبثقة عنها، وصياغة الفرضيات، فضلاً عن إبراز أهمية الدراسة وأهدافها المرجوة. كما جرى استعراض المنهج المتبع، الأدوات والبرمجيات المستعملة، وهيكل البحث، وصولاً إلى عرض الصعوبات التي واجهت مسار إنجاز هذه الدراسة

– **الفصل الأول** والمعنون بـ "**الأدبي النظري والدراسات السابقة**"، قسم إلى مبحثين رئيسيين، المبحث الأول لبحث المفاهيم الأساسية كل من الشمول المالي والاستقرار المالي، في حين تناول المبحث الثاني الدراسات السابقة باللغتين العربية وباللغة الأجنبية السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، لينتهي بإجراء مقارنة بينها وبين الدراسة الحالية.

– **الفصل الثاني** المعنون بـــ" **الدراسة القياسية لأثر الشمول المالي على الاستقرار المالي**"، قد احتوى هذا الفصل بدوره على مبحثين، حيث خصص المبحث الأول لعرض المنهجية والأدوات المستعملة في دراسة الحالة، في حين تناول المبحث الثاني النماذج القياسية لدراسة أثر الشمول المالي على الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة من **2004-2024.**

– **الخاتمة:** وفي ختام الدراسة، تم عرض أهم الاستنتاجات المتوصل إليها، مع تقديم مجموعة من التوصيات المستندة إلى النتائج المحققة، إلى جانب اقتراح بعض الآفاق البحثية التي يمكن أن تشكل امتدادًا للدراسة مستقبلًا.

9. صعوبـــات الدراسـة:

واجهت هذه الدراسة مجموعة من التحديات المرتبطة بطبيعة الموضوع ومتطلبات التحليل القياسي، وكان من أبرزها محدودية توفر البيانات الدقيقة والمحدثة في الجزائر، إضافة إلى عدم انتظام نشر بعض المؤشرات، وهو ما أثّر على تكوين سلسلة زمنية متكاملة تسهم في تعزيز دقة وموثوقية النموذج القياسي المعتمد.

الفصل الأول: الأدب النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

يعتبر الشمول المالي والاستقرار المالي من المفاهيم الحديثة التي اكتسبت أهمية متزايدة في الدراسات الاقتصادية، نظراً لدورهما في دعم فعالية النظام المالي وتعزيز قدرته على خدمة الاقتصـــاد الحقيقي. إذ يتمثل الشـــمول المالي في ضمان إتاحة الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع دون استثناء، بما يوسع قاعدة المتعاملين مع النظام المالي ويرفع من مستوى الاندماج الاقتصادي. في حين يعكس الاستقرار المالي مدى قدرة النظام المالي على العمل بكفاءة واستمرارية في ظل مختلف الظروف الاقتصادية، مع الحد من المخاطر والاختلالات المحتملة.

سـيتناول هذا الفصـل الإطار النظري للدراسـة من خلال مبحثين رئيسـيين؛ يخصـص المبحث الأول لتقديم الأسس النظرية المتعلقة بمفهومي الشمول المالي والاستقرار المالي، مع توضيح طبيعة العلاقة بينهما وأهم القنوات التي ينتقل من خلالها أثر الشـمول المالي إلى الاسـتقرار المالي. أما المبحث الثاني فيتناول عرضًـا وتحليلًا لأبرز الدراسـات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الشمول المالي والاستقرار المالي، سواء بصورة منفصلة أو مشتركة، مع إبراز أهم النتائج التي توصلت إليها، وأوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية.

المبحث الأول: الإطار النظري للشمول المالي والاستقرار المالي

يشكل الشمول المالي والاستقرار المالي ركيزتين أساسيتين للنظم الاقتصادية، لما لهما من دور في تعزيز التنمية والحد من الأزمات المالية، لذا يهدف هذا المبحث إلى عرض إطارهما النظري وبيان العلاقة بينهما.

المطلب الأول: الشمول المالي: مفاهيم نظرية

يتناول هذا المطلب المفاهيم الأساسية للشمول المالي وتطورها عبر الزمن، مع إبراز أهم أهدافه وأبعاده، بالإضافة إلى التعرض للمقومات التي يقوم عليها، والتحديات التي قد تحد من فعاليته.

أولا: الشمول المالي

1.مفهوم الشمول المالي:

أ. **تعريف الشمول المالي:** تتعدد التعريفات المقدمة لمفهوم الشمول المالي، وفيما يلي عرض لأهمها:

تعرفه **مجموعة (20) والتحالف العالمي (AFI)** الشمول المالي بأنه:" **ضمان الوصول جميع فئات المجتمع، بما فيها ذوو الدخل المحدود، إلى الخدمات المالية بطريقة عادلة وشفافة و بتكاليف معقولة، مع توفير خدمات المالية متكاملة ومتاحة للجميع**".[1] بينما عرفه **صندوق النقد العربي** على أنه: "**تمكين جميع الأفراد المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية التي تلبي إحتياجاتهم بسهولة و بتكلفة ميسورة ، عبر القنوات رسمية تتسم بالمسؤولية و الاستدامة**".[2] كما عرفه كذلك على أنه:" **تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية المناسبة لاحتياجاتهم، مثل الحسابات البنكية وخدمات الدفع والتحويل والتأمين والائتمان**".[3] في ضوء ما سبق، يمكن تعريف الشمول المالي بأنه إتاحة وصول الأفراد والمؤسسات إلى مختلف الخدمات المالية كالإدخار والقروض والتأمين، دون اعتبار لمستوى الدخل، بما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الاستقرار المالي.

ب. **نشأة وتطور الشمول المالي:** يعد مصطلح الشمول المالي من المفاهيم حديثة نسبيا، إذ ظهر لأول مرة سنة **1993**في دراسة***leyshon***تناولت وضعية الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، حيث التركيز على آثار إغلاق أحد الفروع البنكية وصعوبة وصول السكان إلى الخدمات المصرفية، ثم تزايد الإهتمام خلال التسعينيات بدراسة العوائق التي تمنع بعض الفئات من الإستفادة من هذه الخدمات. وفي عام **1999**، بدأ إستخدام مصطلح الشمول

---

[1] قنون رشيد ومسعودي عبد الهادي، **الشمول المالي دراسة تحليلية لدول العربية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد11، العدد01، 2025، ص: 106.

[2] بن علقمة مليكة، **دور التكنولوجيا المالية الاسلامية في تعزيز الشمول المالي: التجربة البحرينية نموذجا**، كتاب جماعي بعنوان: التكنولوجيا المالية إبتكارات وحلول الرقمية، جامعة المدية، الجزائر، 2021، ص: 212.

[3] عمار فوزي كاظم المياحي وليلى فوزي أحمد جعفر، **السياسات المصرفية الدولية الشمول المالي: الإستدامة المصرفية 2030**، ط 01، المركز العربي للنشر والتوزيع ثقافة بلا حدود، القاهرة، مصر، 2020، ص: 163.

المالي على نطاق أوسع للإشارة إلى العوامل المرتبطة بإمكانية وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتاحة.[1] وفي اعقاب الأزمة المالية نهاية **2007**عاد الإهتمام بالمفهوم من خلال توجيهات دولية تدعو إلى تعزيز وصول مختلف فئات المجتمع إلى الخدمات المالية بتكلفة منخفضة، وفي هذا السياق أنشئ تحالف دول الشمول المالي الذي يضم **74**دولة نامية.[2] وفي عام **2013** أطلق البنك الدولي برنامجا عالميا لتعزيز الابتكار في الخدمات المالية، مع التركيز على توسيع الوصول إلى نظم الدفع الحديثة والخدمات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى دعم مؤسسات استشارية لتقديم التوجيه و المساعدة في تحقيق الشمول المالي على النطاق أوسع.[3]

ت. الجهات المعنية بتحقيق الشمول المالي: تعد البنوك المركزية من أبرز الجهات الداعمة للشمول المالي، من خلال وضع السياسات والتشريعات التي تسهل الوصول إلى الخدمات المالية، وتطوير البنية التحتية المالية وتشجيع استخدام التقنيات الحديثة وقنوات التمويل الرسمية.تسهم البنوك ومختلف مقدمي الخدمات المالية، كشركات الصرافة والتمويل والتأمين والدفع الإلكتروني ومكاتب البريد، في توسيع الوصول إلى الخدمات المالية للفئات غير المشمولة ماليًا.[4]

2.أهمية وأهداف الشمول المالي: يعد الشمول المالي من الركائز الأساسية لدعم النمو والاستقرار الاقتصادي، لما له من دور في الحد من الإقصاء المالي وتعزيز فعالية التنمية الاقتصادية.[5]كما يسهم في تقليص فجوة عدم المساواة من خلال تمكين الأفراد من الوصول إلى التمويل والتأمين ومواجهة الصدمات الاقتصادية.[6] ويساعد كذلك في تحسين مستويات الدخل والحد من الفقر عبر توسيع استخدام الخدمات المالية الرقمية[7]. إضافة إلى ذلك، تسهم الخدمات المالية الرقمية في تحسين إدارة المخاطر المالية وتسهيل الحصول على الموارد المالية في أوقات

---

[1] صدام حسين ناصر الضبياني، **دور الشمول المالي في تحسين الأداء مالي للبنوك التجارية اليمنية**، ط 01، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 2024، ص: 32.

[2] رشا حامد حسانين محمد غيث، **دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة النيل للعلوم التجارية والقانونية ونظم المعلومات، المجلد 04، العدد 06، 2024، ص:10.

[3] عزاوي أسامة ورفاع توفيق، **تعزيز الشمول المالي كآلية في تحقيق الاستقرار المالي – دراسة حالة دول العالم العربي –**، مجلة العلوم التجارية و التسيير، المجلد 17، العدد 10، 2021 ، ص ص: 107-108

[4] نسيمة بن يحي واسماعيل صاري، **آلية تعزيز الشمول المالي لبعض الدول العربية (الإمارات العربية المتحدة، الأردن، الجزائر) في ظل المعوقات والتحديات**، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 17، العدد01، 2023،ص:511.

[5] عبد الوهاب خلود سامية وبن عيسى بن علية، **أثر التحالفات بين البنوك و الشركات التأمين على تعزيز الشمول المالي في الجزائر** ، ملتقى الوطني حول: دور التحالفات الاستراتيجية بين البنوك وشركات التأمين في تحقيق الشمول المالي، جامعة زيان عاشور ،الجلفة، يوم: 30 أفريل2024، ص: 03.

[6] القصير لطيفة، **التحول الرقمي في القطاع المصرفي ودوره في تحقيق الشمول المالي** ،اطروحة دكتوراه ،خصص: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر**03**، الجزائر، 2024، ص: 52.

[7] خير الدين مخلوف ورابح بحشاشي، **الشمول المالي في الصين والاستفادة من تجارب الدول: الصين وقطر نموذجا**، الملتقى الوطني حول: إبتكارات التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي: تطبيقات وتحديات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، يوم: 23نوفمبر2021، ص: 6

الأزمات والظروف الصعبة.[1]تتجلى أهمية الشمول المالي في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستقرار المالي وتمكين الأفراد من الاندماج في النشاط الاقتصادي، وتتمثل أهدافه في الجدول الآتي:

الجدول رقم (I-01): أهداف الشمول المالي

أهداف الشمول المالي		
الإستقرار المالي: – قاعدة بيانات متنوعة و مستقرة؛ – الحد من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي؛ – تعزيز الاستقرار الاجتماعي ؛ –تحمل الصدمات والاختلالات المالية	**النزاهة والسلامة:** – مكافحة غسيل الأموال؛ – مكافحة تمويل الإرهاب؛ –السيطرة على إساءة إستخدام النظام المالي.	**الحماية المالية للعملاء:** – التثقيف المالي للعملاء الأكثر فقرا؛ – تنظيم صياغة العقود والبنود والشروط ومعدلات الفائدة السنوية والغرامات؛ –حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة وبسهولة ويسر.

المصدر: أسامة فراح ورحمة عبد العزيز، **الشمول المالي و دوره في تعزيز المسؤلية الاجتماعية في البنوك**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد02،2021، ص: 650.

ثانيا: الركائز الأساسية للشمول المالي

1. أبعاد الشمول المالي: حسب المعايير الدولية يقاس الشمول المالي من خلال ثلاث أبعاد رئيسية، وهي:

- **الحصول على الخدمات المالية:** يشير هذا البعد إلى قدرة الأفراد على الاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية، مع مراعاة العوائق المحتملة مثل تكاليف فتح الحساب وبعد الفروع المصرفية،[2]
- **جودة الخدمات والمنتجات المقدمة:** يمثل هذا البعد مستوى المعرفة المالية، بما يشمل فهم المفاهيم الأساسية مثل التضخم وسعر الفائدة والسلوكيات المالية، إضافة إلى وضوح المعلومات المتعلقة بالخدمات المالية قبل التعاقد، وتكلفة فتح الحسابات الجارية والاحتفاظ بها وتكاليف القروض.[3]
- **استخدام الخدمات المالية:** يشير هذا البعد إلى مدى إقبال العملاء على استخدام الخدمات المالية التي تقدمها مؤسسات القطاع المصرفي، ويستلزم قياسه جمع بيانات حول مدة الانتظار وتكرار استخدام هذه الخدمات خلال فترة زمنية محددة.[4]

---

[1]صورية سبتي والسعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، مجلد 04، العدد 01، 2019، ص:107.

[2]رحمة مرينيز ، **تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي المصرفي– دراسة قياسية**، اطروحة دكتوراه، تخصص: مالية وبنوك،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة 8 ماي1945،قالمة، 2025، ص: 41.

[3]سلايمية ظريفة وطبايبية سليمة، **تعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء المبادرات التجربة الهندية في شمول المالي**، مجلة أبحاث إقتصادية المعاصرة، المجلد 06، العدد 01، 2023، ص: 198.

[4]أمينة عثمانية وكامليا بولقمح، **الشمول المالي وتأثيره على تعزيز الإستقرار المالي: دراسة حالة الدول العربية للفترة 2010– 2016**، مجلة الإقتصاد والتنمية، المجلد08، العدد01، 2020، ص:9.

2.مبادئ الشـمول المالي: أصـدرت مجموعة العشـرين **(G20)** ما يعرف بالمبادئ المبتكرة للشـمول المالي، والتي تتمثل فيما يلي:[1]

✧**القيادة:** تعزيز التزام الحكومات بدعم الشمول المالي من خلال سياسات فعالة؛

✧**التنوع:** توفير خدمات مالية متنوعة تلائم مختلف فئات المجتمع؛

✧**الإبتكار:** إستخدام التكنولوجيا الحديثة لتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية؛

✧**الحماية:** ضمان حماية حقوق المستهلك المالي وتعزيز الشفافية؛

✧**التعاون:** تعزيز التنسيق بين المؤسسات الحكومية والمالية لتحقيق الشمول المالي؛

✧**المعرفة:** الإعتماد على البيانات و المعلومات في تطوير سياسات الشمول المالي.

3.المؤشرات الشمول المالي: يمكن توضيح أهم مؤشرات قياس الشمول المالي، كما يلي:

الجدول رقم (I-02): مؤشرات قياس الشمول المالي

مؤشرات بعد الوصول	
عدد فروع المصارف لكل 100 ألف بالغ	عدد فروع المصارف لكل 1000كم^2
عدد أجهزة الصراف الآليATM لكل 100ألف بالغ	عدد أجهزة الصراف الآلي**ATM** لكل 1000كم^2
عدد بطاقات الخصم (السحب الآلي) لكل 100 ألف بالغ	عدد محطات نقاط البيع **(pos)** لكل 100ألف بالغ.
مؤشرات بعد الإستخدام	
نسبة الأفراد والبالغين والشركات الذين يملكون حسابات مالية لدى المؤسسات المالية الرسمية	
عدد المودعين لكل 1000من البالغين أو عدد حسابات الإيداع لكل 1000 من البالغين	عدد المقترضين لكل 1000من البالغين أو عدد القروض القائمة لكل 1000 من البالغين
مؤشرات بعد الجودة	
المعرفة المالية :نسبة مجموع إجابات الأسئلة الصحيحة للبالغين حول المفاهيم المالية الأساسية مثل: التضخم، سعر الفائدة، الفائدة المركبة، الوهم النقدي، الغرض الرئيسي من التأمين، تنويع المخاطر	
تكلفة الإستخدام :متوسط تكلفة فتح حساب مصرفي جاري؛ متوسط تكلفة التحويلات الائتمانية؛ متوسط تكلفة الإحتفاظ بحساب مصرفي جاري (الرسوم السنوية)	
متطلبات الشفافية :إجمالي معدل الدفع مقابل الإئتمان (تكاليف الأساسية بالإضافة إلى العمولة والرسوم والتأمين والضرائب)؛ الإفصاح عن المعلومات بإستخدام لغة سهلة؛ منع البنود أو الشروط المخفية؛ وجود نموذج لوصف الخدمات المالية المعقدة	

المصدر: أمنة خلج، **دور صناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول لعربية بالإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص: مالية والتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف ،2022، ص:121.

[1] صونيا جواني و عديلة مريمت، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي: تجربة البحرين**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد04، العدد02، 2021، ص ص:277- 278.

ثالثا: محددات الشمول المالي وآثاره الإيجابية

1.سياسات توسيع إنتشار الشمول المالي: تقوم سياسة توسيع إنتشار الشمول المالي على مجموعة من العناصر الأساسية التالية:[1]

- تحويل المدفوعات النقدية إلى مدفوعات عبر حسابات المالية؛
- تنفيذ تحويلات والمساعدات الحكومية عبر حسابات الرسمية؛
- إقتصار تحويلات العاملين على القنوات الرسمية المعتمدة؛
- توسيع الخدمات المالية وتعزيز إستخدام الخدمات المالية الإلكترونية؛

2. الآثار الإيجابية للشمول المالي: تتمثل مزايا الشمول المالي في مجموعة من الآثار الإيجابية نذكر منها مايلي:[2]

- يسهم الشمول المالي في دفع المؤسسات المالية إلى تطوير منتجات منخفضة التكلفة و تعزيز المنافسة بينهم ؛
- يساهم في مواجهة الفقر والبطالة ودعم التنمية، كما يعد وسيلة مهمة لتوليد فرص عمل؛
- يساعد في تعميق القطاع المالي وتعزيز استقراره، بما يدعم دوره في تحقيق النمو الإقتصادي الشامل.

3.تحديات الشمول المالي: يواجه مجموعة من التحديات التي تحدّ من فعالية تطبيقه، ومن أبرزها ما يلي:

مستوى الدخل: يعد الوضع المالي عاملًا حاسمًا في الوصول إلى الخدمات المالية، إذ يواجه ذوي الدخل المحدود عوائق تحد من استفادتهم مقارنة بذوي الدخل المرتفع؛[3]

مستوى معرفة: يسهم ضعف المعرفة والفهم المالي لدى بعض العملاء في الحد من استفادتهم الكاملة من الخدمات والمنتجات المالية المقدمة من المؤسسات الرسمية؛[4]

إرتفاع معدلات البطالة: يمثل تحديًا رئيسيًا أمام الشمول المالي، إذ يحد غياب الدخل المنتظم من قدرة الأفراد على فتح حسابات بنكية والاستفادة من الخدمات المصرفية؛[5]

ضعف البنية التحتية :يعد ضعف البنية التحتية المالية، خاصة غياب أنظمة فعّالة للائتمان والإقراض وضمان

---

[1] بطاهر بختة وعقون عبد الله، **الشمول المالي وسبل تعزيزه في إقتصاديات الدول: تجارب بعض البلدان العربية**، الملتقى الوطني حول: تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، المركز الجامعي خميس مليانة، أيام: 28/27 نوفمبر 2018، ص ص: 04- 05.

[2] هيفاء عبد الامير محمد علي، **استراتيجية الشمول المالي لتحقيق الكفاءة والفاعلية للمصارف العراقية بحث استطلاعي للمصارف العراقية مصرفي الرافدين والرشيد**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد73، 2023، ص:145.

[3] نغم حسين نعمة وأحمد نوري حسن مطر، **الشمول المالي: متطلبات التطبيق و مؤشرات القياس**، ط 01، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2020، ص: 66.

[4] مصطفى نزار ياس، **مؤشرات الشمول المالي وأثرها في أداء المالي: التكنولوجيا المصرفية متغيرا تفاعليا (دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي 2015– 2020)** ، مذكرة ماجستير، تخصص: إدارة أعمال، جامعة البصرة، العراق، 2022، ص:46.

[5] هيثم عيسى عليوه زهران، **دور الشمول المالي في تعزيز التنمية الاقتصادية**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 01، 2025، ص: 994.

حقوق الدائنين، من أبرز العوائق أمام توسيع فرص الوصول إلى التمويل في الدول العربية؛[1]

- **القوانين و التشريعات:** يعيق غياب الأطر القانونية والرقابية الملائمة الشمول المالي، رغم دور التشريعات الدولية في دعمه وتعزيز الاستقرار المالي؛[2]

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية للاستقرار المالي

يعد الإستقرار المالي من الركائز الأساسية لسلامة النظام الإقتصادي، إذ يعكس قدرة النظام المالي بمؤسساته و أسواقه على أداء وظائفه بكفاءة دون التعرض لاختلالات حادة أو أزمات مفاجئة .

أولا: الإستقرار المالي

يكتسب الاستقرار المالي أهمية بالغة في ترسيخ الثقة داخل البيئة الاقتصادية، من خلال تمكين القطاع المالي من مواصلة أنشطته بكفاءة والحد من تداعيات المخاطر المحتلة.

1. مفهوم الإستقرار المالي:

أ. **تعريف الاستقرار المالي:** تنوعت التعريفات التي تناولت مفهوم الاستقرار المالي في العديد من الكتب والمقالات العلمية، ومن أهمها ما يأتي: يعرف **مصرف التسويات الدولية** الإستقرار المالي بأنه:" **الوضع الاقتصادي الذي يصل إلى حالة من الرواج تختفي فيه أي عوامل من شأنها التأثير على قيمة عملة البلد أو تقلبات أسعار موجوداتها مما يثر على قابلية المؤسسات المالية في مواجهة التزاماتها**".[3] ويعرفه **صندوق النقد الدولي** على أنه:" **قدرة النظام المالي على التخصص الكفوء للموارد وتنويع المخاطر ومعالجه حالات عدم التوازن المالي نتيجة الأزمات والأحداث غير المتوقعة**".[4] من خلال ما سبق من التعاريف، الاستقرار المالي هو قدرة النظام المالي على أداء وظائفه بكفاءة واستمرار رغم الصدمات، بما يضمن استقرار العمليات المالية ودعم الاقتصاد الحقيقي.

ب. **أهمية الاستقرار المالي:** تتمثل أهمية الإستقرار المالي في نقاط التالية:

- يشير صندوق النقد الدولي إلى أن غياب الإستقرار المالي يؤثر سلبا على النمو الإقتصادي ، فكلما إزدادت حدة الأزمات المالية وطالت مدتها تراجعت معدلات النمو الإقتصادي؛[5]

---

[1] صلاح محمد زين الدين، **أهمية الشمول المالي في التنمية المستدامة و تحقيق أجندة مصر 2030**، مجلة روح القوانين ، المجلد35 ، العدد 102، 2023، ص: 15.

[2] بن مدخن يمينة، **أثر الشمول المالي في النمو الاقتصادي: دراسة قياسية تحليلية لمجموعة من الدول**، أطروحة الدكتوراه، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2025، ص: 55

[3] عادل الكاسح إنبيه، **محددات الاستقرار المالي في القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة 2010-2020**، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 11، العدد02، 2024، ص:51.

[4] زهراء جار لله حمو، **استخدام التمويل الرقمي في تعزيز الاستقرار المالي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف الأهلية في محافظة نينوى**، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد04، العدد03، 2023، ص:7.

[5] زيتوني كمال، **دراسة أثر معدل التضخم على مؤشر الإستقرار المالي المحلي في الجزائر والسعودية خلال الفترة 1980–2020**، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، المجلد07، العدد01، 2022، ص: 503.

➢يعزز الإستقرار المالي في تعزيز تطبيق أفضل الممارسات المصرفية ، وزيادة مستويات الشمول المالي، ودعم التنمية الإقتصادية؛[1]

➢يساهم في تقييم مدى سلامة النظام المالي اعتماداً على مقاييس كمية و موضوعية ، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات؛[2]

➢تشجيع تبني سياسات وقائية أخرى علاجية في الوقت المناسب للحد من حالات عدم الإستقرار المالي.[3]

2.أهداف الاستقرار المالي: تتمثل أهداف الإستقرار المالي حسب صندوق النقد العربي في الآتي:[4]

✧يساهم الوصول إلى نظام مالي فعال في تحقيق نمو إقتصادي مستدام من خلال توافق أداء المؤسسات المالية مع المؤشرات الإقتصادية، وكفاءة الأسواق المالية وتطبيق قواعد احترازية تعزز الثقة والكفاءة؛

✧تمكين صانعي القرار من كشف نقاط الضعف مبكرا قبل حدوث فقاعات سعرية وتصحيحات حادة في أسعار الأصول، مما قد يسبب اضطرابات داخل المؤسسات المالية أو توقفا في البنية التحتية المالية؛

✧تشجيع تبني سياسات وقائية وعلاجية في الوقت المناسب لتفادي عدم الاستقرار المالي، وتعزيز قدرة النظام المالي على استعادة توازنه عند الأزمات، مع الحد من انتقال آثار الصدمات بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي؛

✧يعزز وجود قطاع مالي فعال في تحقيق نمو إقتصادي مستدام من خلال كفاءة الأسواق وتوافق الأداء المالي مع المؤشرات الكلية والإلتزام بالقواعد الإحترازية وتوفر بنية تحتية مالية موثوقة تعزز ثقة المتعاملين.[5]

2. فوائد الاستقرار المالي: يساعد الاستقرار المالي صناع القرار على كشف الضعف مبكرًا قبل الأزمات، وتعزيز نقاط القوة والحد من المخاطر. يساعد الاستقرار المالي أصحاب المصلحة على إدارة مخاطرهم بشكل مباشر، وتحسين توظيف مواردهم المالية بكفاءة ودقة أعلى. يركز الاستقرار المالي على تعزيز دور الجهات الرقابية والإشرافية وتطبيق مهامها على مختلف المؤسسات المالية والمصرفية.[6]

---

[1] سارة جوبر، **أثر السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار المالي مع الإشارة إلى حالة بعض الإقتصاديات**، أطروحة دكتوراه، تخصص: نقود بنوك مالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار الثليجي، الأغواط، 2022، ص: 20.

[2] زياني الأول أسماء وشبايكي حورية، **واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الإستقرار المالي في بعض الدول العربية**، مذكرة ماستر، تخصص: إقتصاد بنكي ونقدي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مركز الجامعي بمغنية، 2022، ص: 24.

[3] فريدة إسماعيل، **التكتلات الإقتصادية الإقليمية كأداة للتحوط ضد مخاطر الأزمات المالية: دراسة حالة المنطقة النقدية الأوروبية (2002 – 2019)**، أطروحة دكتوراه، تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021، ص: 122.

[4] احمد شفيق الشاذلي، **الإطار العام للإستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي،2014، ص: 42

[5] نوري مونيرة، **متطلبات تحقيق الاستقرار المالي في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر: نحو رؤية جديدة لتحقيق الاستقرار المالي**، الملتقى الوطني: متطلبات تحقيق الاستقرار المالي في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر– نحو رؤية جديدة لتحقيق الاستقرار المالي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أيام: 7 ماي 2024، ص: 15

[6] زهراء جار الله حمو، **مرجع سبق ذكره**، ص:7.

ثانيا: مقومات الإستقرار المالي

1. مبادئ الاستقرار المالي: هناك مبادئ رئيسية لتحديد الاستقرار المالي ولابد الإلتزام بها لكي يتحقق الاستقرار المالي وهي كالآتي:[1]

- **المبدأ الاول:** يعكس الاستقرار المالي قدرة النظام المالي على مواجهة الأزمات والاختلالات والتكيف معها، مع الحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي بمرونة وكفاءة؛
- **المبدأ الثاني:** تعني ديناميكية التمويل قدرة النظام المالي على التكيف المستمر مع التغيرات للحفاظ على الاستقرار والكفاءة؛
- **المبدأ الثالث:** إذ يركز هذا المبدأ على استقرار النظام المالي ككل وليس مؤسسة واحدة، من خلال الحد من تقلبات الأسعار والاضطرابات في الأسواق وتأثيرها على الاقتصاد الحقيقي؛
- **المبدأ الرابع:** لا يكفي التمويل وحده لتخصيص الموارد الاقتصادية، بل يتطلب أيضاً إدارة المخاطر وتعبئة المدخرات لدعم النمو، إضافة إلى توفر أنظمة دفع منتظمة تشمل المدفوعات الرسمية وغير الرسمية.

2. شروط الاستقرار المالي: يتطلب تحقيق الاستقرار المالي توافر مجموعة من الشروط الأساسية، هي:[2]

- الإستقرار المالي هو ذات الصلة لتمويل ينطوي في الأساس على عدم الثقة، أي الديناميكية أو الحركية بين الفترات الزمنية ويتكون من العديد من العناصر المترابطة والتطورية (البنية التحتية والمؤسسات والأسواق)؛
- يعد الاستقرار المالي شرطًا أساسيًا للنمو الاقتصادي، إذ يضمن استقرار المعاملات في الاقتصاد الحقيقي عبر النظام المالي. وفي المقابل قد يؤدي عدم الاستقرار إلى تراجع التمويل للمشاريع المربحة، وانحراف أسعار الأصول عن قيمها الحقيقية، وتأخر تسوية المدفوعات، مما قد يفضي إلى التضخم أو انهيار أسواق الأسهم؛
- يعني أن يكون النظام المالي قادرًا على امتصاص الصدمات دون تعطيل توجيه المدخرات نحو الاستثمار أو عمليات الدفع، مع ضمان كفاءة المؤسسات والأسواق والبنى التحتية المالية في دعم النشاط الاقتصادي.

3. معايير الإستقرار المالي العالمي: توجد مجموعة من المبادئ الاقتصادية والمالية التي تضع أسساً لنظام مالي مستقر وعادل وفعال على المدى الطويل، وهي:[3]

- بناء نظام مالي ومصرفي أكثر كفاءة وعدلاً واستقراراً، ومتصل بالاقتصاد الحقيقي؛

---

[1] محمد سمير دهيرب الربيعي وآخرون، **تحليل أثر الشمول المالي على الإستقرار المالي: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2004–2020**، مجلة وارث العلمية، المجلد 06، العدد18، 2024، ص:67.

[2] بشار ذنون محمد الشكرجي ومحمد يونس محمد الشرابي، **التبؤ بالإستقرار المالي للمصارف الأهلية العراقية باستخدام مؤشرات السلامة المالية للمدة 2008–2012**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2017، ص:207.

[3] دلال محمد إبراهيم، **أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول المالي والاستثمارات: دراسة اختبارية على البنوك المصرية**، مجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد43، العدد01، 2019،ص:17.

- بناء نظام نقدي وتطوير وسائل دفع أكثر عدلاً واستقراراً.
- تعزيز الحوكمة والشفافية في المؤسسات المالية وتنظيم علاقاتها مع الأطراف ذات الصلة.
- تعزيز دور الدولة في تنظيم ورقابة النظام النقدي والمالي والأسواق بما يدعم النمو المتوازن.
- تصحيح دور الأسواق المالية ووضع ضوابط لتنظيم سلوك المتعاملين فيها وترشيده.

ثالثا: محددات، عوامل المؤثر في الاستقرار المالي

1.محددات الاستقرار المالي: تتمثل محددات الاستقرار المالي في متغيرات الإقتصاد الكلي والمتغيرات السياسية، وفيما يلي عرض لأهم هذه المتغيرات:[1]

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: من المتوقع أن يكون الاستقرار المالي أعلى في الدول المتقدمة، بفضل قوة مؤسساتها وفعالية أنظمتها التنظيمية والرقابية؛
- يقاس التطور المالي، بنسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاعها يعزز تعمق القطاع المالي ويدعم الاستقرار المالي خاصة في فترات الركود؛
- يقاس الانفتاح التجاري، بنسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاعه يزيد تعرض الاقتصاد للصدمات الخارجية ويستدعي سياسات تعزز الاستقرار المالي؛
- إنفتاح حساب رأس المال، يقاس انفتاح حساب رأس المال بمؤشر ***Chinn-Ito***، وارتفاعه يزيد تقلب رؤوس الأموال وكلفة التمويل ويضعف فعالية السياسات المالية؛
- حجم الحكومة، يقاس حجم الحكومة بنسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعد مؤشراً للاستقرار المالي، مع توقع علاقة طردية بينهما؛
- خلال فترات الانتخابات، قد يلجأ السياسيون إلى تعديل الإنفاق والضرائب لأهداف انتخابية أكثر من كونها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي؛
- القيود المفروضة على السلطة التنفيذية؛
- متغيرات سياسية أخرى: تشمل التمثيل النسبي والانظمة البرلمانية.

2.عوامل المؤثرة في الاستقرار المالي: تتمثل أهم العوامل المؤثرة في الاستقرار المالي، في:[2]

- **النمو الإقتصادي:** يعد الناتج المحلي الإجمالي عاملاً داعماً للاستقرار المالي عبر تحسين أداء الاقتصاد وربحية البنوك وجودة الأصول، لكن تأثيره قد يضعف في فترات الأزمات المالية؛

[1] ابراهيم زكريا الشربيني، **محددات وآثار الاستقرار المالي و كيفية قياسه**، مجلة التجارة والتمويل، مجلد 38، العدد 30، 2018، ص ص: 327- 328

[2] *Donjeta morina , **the impact of macroenomic faction on financial stability : evidence from OECD countries** , international journal of sustainable development and planning , vol 20 , no 8 , 2025 , pp :3448 - 3450*

✍**التضـخم**: يؤدي ارتفاعه إلى تقليل القوة الشـرائية وزيادة عدم اليقين، كما يضـعف القطاع المصـرفي عبر رفع تكاليف التمويل وزيادة مخاطر التعثر؛

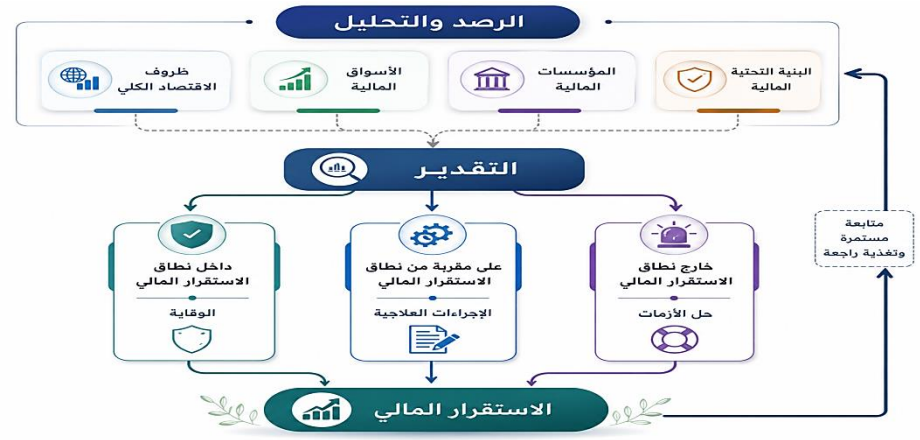
✍**سـعر الفائدة**: تعتبر أداة رئيسـية في انتقال السـياسـة النقدية، وارتفاعه يزيد عبء الاقتراض ويؤثر سـلباً على استقرار البنوك.

✍**سـعر الصـرف**: يلعب دوراً مهماً في الاسـتقرار المالي، فاسـتقراره يقلل مخاطر العملة ويعزز الثقة، بينما تؤدي تقلباته إلى زيادة المخاطر، خاصة على البنوك ذات الالتزامات الأجنبية.

✍**البطالة**: ترتبط البطالة المرتفعة بضـعف الاسـتقرار المالي، إذ تقلل دخول الأفراد وتزيد القروض المتعثرة، مما يؤثر سلباً على جودة محافظ البنوك واستقرار القطاع المصرفي.

3.آلية تحقيق الاستقرار المالي: الشكل الموالي يوضح أكثر مختلف المراحل المتبعة في آلية تحقيق وحماية الإستقرار المالي:

الشكل رقم (I-01): آلية تحقيق الاستقرار المالي



المصدر:قسمية مصطفى، **دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي– حالة الجزائر– دراسة تحليلية لفترة (2001- 2023)** ، أطروحة الدكتوراه، تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة، 2023، ص: 98.

تتدرج عملية التعامل مع المخاطر في القطاع المالي عبر ثلاث مراحل. في الحالة العادية تعتمد السـلطات الرقابية على الإجراءات الوقائية والإشـرافية لتقليل المخاطر وكشـف الخلل في بدايته. أما في مرحلة ظهور بوادر الاختلالات والمشـكلات، فيتطلب الوضـع تدخلاً منسـقًا بين مختلف الأطراف عبر إجراءات تصـحيحية وعلاجية تهدف إلى احتواء الاضـطرابات ومنع انتقالها إلى باقي المؤسـسـات والاقتصـاد الحقيقي وتعزيز قدرة النظام على امتصاص الصدمات. وفي حالة الأزمات الفعلية، يتم الاعتماد على مؤشرات الإنذار المبكر والمعايير الاحترازية الكلية والجزئية، مع تتبع تطور الأزمة زمنياً وكمياً للحد من آثارها واستعادة الاستقرار المالي.[1]

[1] قسـمية مصـطفى، **دور السـياسـة النقدية في تحقيق الاسـتقرار المالي– حالة الجزائر– دراسـة تحليلية لفترة (2001-2023)** ، أطروحة الدكتوراه، تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة، 2023،ص:82.

المطلب الثالث: الشمول المالي كعامل لتعزيز الإستقرار المالي

أولا: علاقة بين الشمول المالي والإستقرار المالي

تؤكد الدراسات على وجود علاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، وهي كالتالي:

- يساهم الإستقرار المالي في تعزيز ثقة العملاء بالقطاع المالي ككل، الأمر الذي يشجعهم الإنخراط بشكل أكبر في هذا القطاع ، مما يؤدي إلى رفع مستوى الشمول المالي وهو ما يعكس أثرا إيجابيا للإستقرار الإقتصادي في توسيع نطاق الشمول المالي؛[1]
- تحسين فعالية دور الوساطة المالية بين الإدخار والإستثمار، وذلك بالإعتماد على الإبتكار المالي الرقمي؛[2]
- لا يمكن تحقيق الشمول المالي في بيئة مالية غير مستقرة، كما أن دعم الاستقرار المالي يتطلب توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية لكافة الفئات، خصوصا المهمشة، وهو ما يبرز الترابط الوثيق بينهما؛[3]
- تشير العديد من الدراسات إلى أن الشمول المالي يساهم في تحسين الأوضاع المالية ورفع مستوى معيشة الفئات الفقيرة، كما يعزز متانة القطاع العائلي وقطاع المؤسسات الصغيرة، من خلال دفع عجلة التنمية المالية التي تدعم الإستقرار الإجتماعي والسياسي، وهو ما ينعكس إيجابا على إستقرار النظام المالي؛[4]

تظهر نتائج الدراسات أن الخسائر الناجمة عن القروض الصغيرة تعد أقل من حيث المخاطر النظامية مقارنة بالخسائر المتحققة من القروض الكبيرة، وعليه فإن التوسع في الشمول المالي من خلال تسهيل منح القروض الصغيرة يسهم في تحقيق مستوى أعلى من الإستقرار لدى مقدمي الخدمات المالية.

---

[1] قاسمي يسمينة ومزيان محمد توفيق، **دور الشمول المالي في تحقيق إستقرار المالي والنمو الإقتصادي في الجزائر**، مجلة المال والأعمال، المجلد 07، العدد 10، 2022،ص:147.

[2] تيكالين فوزية، **مساهمة التحول الرقمي في تدعيم الشمول المالي**، أطروحة دكتوراه، تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2025، ص: 41.

[3] قارة عشيرة نصر الدين وعشيط علاء الدين، **واقع الشمول المالي و علاقته بالإستقرار المالي في الجزائر**، المجلة الاقتصاد وإدارة أعمال، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص: 99.

[4] صندوق النقدي العربي ، **العلاقة المتداخلة بين الإستقرار المالي و الشمول المالي**، ابوظبي، 2015،ص ص: 60 – 70

الشكل رقم(I-02): مصفوفة الحالات الممكنة للإرتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي



المصدر: قاسي يسمينة ومزيان توفيق، **دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الإستقرار المالي والتنمية المستدامة: دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد07، العدد01، 2022، ص:147.

ثانيا: دور الشمول المالي في دعم الإستقرار المالي

يمكن توضيح دور الشمول المالي في دعم الإستقرار المالي على النحو الآتي:[1]

القناة الأولى: يساهم الشمول المالي في تعزيز الإستقرار المالي من خلال تنويع المحافظ الإئتمانية للمؤسسات المصرفية، وذلك عبر توسيع قاعدة المقترضين لتشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة و للأفراد. هذا التنويع يقلل من تركز المخاطر الإئتمانية ويحد من حجم الخسائر المحتملة في حال تعثر بعض المقترضين، مما ينعكس إيجابا على النظام المالي و قدرته على إمتصاص الصدمات؛

القناة الثانية: تتمثل في زيادة حجم الودائع الصغيرة وتوسيع قاعدة المدخرين، الأمر الذي يساهم في تعزيز إستقرار مصادر التمويل لدى البنوك، فإرتفاع عدد المودعين يقلل من إعتماد المؤسسات المالية على مصادر تمويل غير المستقرة أو قصيرة الأجل، ويحد من المخاطر الدورية المرتبطة بتقلبات السيولة، حاصة خلال فترات الأزمات المالية؛

القناة الثالثة: تعزيز كفاءة السياسة النقدية وتحسين فعالية النظام المالي، حيث يؤدي إرتفاع مستوى الشمول المالي إلى زيادة فعالية إنتقال أدوات السياسة النقدية إلى الإقتصاد الحقيقي، كما يساهم في تطوير البنية المؤسسية و الرقابية للنظام المالي، والحد من الإعتماد على القنوات المالية غير الرسمية، وهو ما يعزز الإستقرار المالي ويقلل من مخاطر عدم الإمتثال وغسل الأموال.

[1] صونيا جواني وعديلة مريمت، **دور الشمول المالي في تحقيق الإستقرار المالي: دراسة حالة البحرين**، مجلة بحوث الإقتصاد والمناجمنت، المجلد 40، العدد 10، 2023، ص: 446

ثالثا: أثر الشمول المالي على الإستقرار المالي

يمكن توضيح الآثار السلبية والإيجابية للشمول المالي على الإستقرار المالي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (I-03): أثر الشمول المالي على الإستقرار المالي

الآثار الإيجابية	الآثار السلبية
- يؤدي تنويع الأصول المصرفية ، الناتج عن زيادة إقراض الشركات الصغيرة إلى تقليل المخاطر الإجمالية للمحفظة القروض مما يقلل من حجم أي مقترض واحد نسبيا ويحد من تقلبات المحفظة؛ - تؤدي زيادة عدد صغار المدخرين إلى توسيع قاعدة الودائع و تقليل الإعتماد على التمويل غير الأساسي للبنوك، والذي يكون عادة أقل تقلبا خلال الأزمات، بما يساهم في الحد من مخاطر تقلبات الدورة الإقتصادية؛ - يمكن أن يساهم زيادة الشمول المالي في تحسين فعالية السياسة النقدية، حيث تنتقل آثار أسعار الفائدة بشكل أفضل إلى النشاط الإقتصادي مما يعزز الإستقرار المالي	- ساهم التوسع الكبير في قاعدة المقترضين و خفض معايير الإقراض بشكل رئيسي في تفاقم أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى إلى زعزعة الإستقرار المالي؛ - قد تتعرض المصارف لمخاطر السمعة، والتي تزداد عند الإعتماد على مصادر تمويل خارجية متنوعة، مثل تلك المرتبطة بالوصول إلى المقترضين الصغار؛ - في حال لم تنظم مؤسسات التمويل الصغيرة **(MFIS)** بشكل صحيح، قد يؤدي توسع الإقراض من قبلها إلى تقليل فعالية التنظيم الاقتصادي وزيادة مخاطر النظام المالي.

المصدر: بوراس محيي الدين، **تحليل دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر**، مذكرة ماستر، تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، **2023**، ص: 31.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

في هذه الدراسة، سنستعرض مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية، حيث نعرض محتوى كل دراسة بهدف تعزيز أهمية الموضوع والاستفادة من مناهجها ونتائجها، ثم نقارنها بالدراسة الحالية بعد استخلاص النتائج.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

سنتطرق في هذا المطلب إلى بعض الدراسات الوطنية والعربية، التي تناولت موضوع الشمول المالي والتنمية المستدامة وربطتها بمتغيرات أخرى، بالإضافة إلى بعض الدراسات التي تناولت المتغيرين، لكن الاختلاف يكمن في الدراسة التطبيقية – في حدود ما تم الاطلاع عليه- وفيما يلي بعض الدراسات التي تم الاطلاع عليها:

1. دراسة **بوطالب عزيز** سنة **2025**، بعنوان:" **تأثير سياسة الشمول المالي على الإستقرار القطاع المالي"**[1]، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر سياسات الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من **1980** إلى **2022**، من خلال فحص طبيعة العلاقة بين أبعاد الشمول المالي والاستقرار المالي. وقد تم قياس الاستقرار المالي بالاعتماد على مؤشر تجميعي، في حين تمثلت متغيرات الشمول المالي في أبعاد الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدامها، إضافة إلى بعد الاختراق المالي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الجانب النظري، بينما تم توظيف المنهج الكمي في الجانب التطبيقي بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة**ARDL**استناداً إلى بيانات صادرة عن البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنك الجزائر.وقد أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الشمول المالي والاستقرار المالي، حيث تبين أن تعزيز الشمول المالي يسهم بصورة إيجابية في دعم استقرار النظام المالي الجزائري. وفي ضوء هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة تبني سياسات أكثر فاعلية لتعزيز الشمول المالي، وتقليص الفجوة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي بما يدعم تحقيق الاستقرار المالي المستدام في الجزائر.

2. دراسة **عزاز ليلى** سنة **2025**، بعنوان: **"دور الشمول المالي في تحقيق الإستقرار المالي للبنوك دراسة حالة الجزائر"**[2]، سعت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الشمول المالي وبصفة خاصة بُعد الوصول المالي، على تعزيز الاستقرار المالي في مجموعة من الدول العربية خلال الفترة الممتدة من **2004** إلى **2021**. وقد شملت عينة

[1] بوطالب عزيز، **تأثير سياسة الشمول المالي على الإستقرار القطاع المالي**، أطروحة دكتوراه، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2025.

[2] عزاز ليلى، **دور الشمول المالي في تحقيق الإستقرار المالي للبنوك دراسة حالة الجزائر**، اطروحة دكتوراه، تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2025.

الدراسة سبع دول عربية هي(الجزائر، المغرب، تونس، مصر، موريتانيا، الأردن ولبنان). وتم قياس الاستقرار المالي باستخدام مؤشر الاستقرار المصرفي***(Z-score Bank)*** في حين تم التعبير عن الشمول المالي من خلال مؤشر الوصول إلى الخدمات المالية بالإضافة إلى متغيرات كلية أخرى تمثلت في التطور المالي والاستثمار الأجنبي. واعتمدت الدراسة على المنهج القياسي من خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية***(Panel Data)*** ، بالاستناد إلى منهجية المربعات الصغرى المعممة**(GLS)**مع تقدير التأثيرات العشوائية.وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي للوصول المالي على الاستقرار المالي في معظم الدول محل الدراسة، مما يؤكد أهمية تعزيز الشمول المالي في دعم متانة الأنظمة المالية العربية. في المقابل، لم تظهر النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين في كل من موريتانيا ولبنان.وفي ضوء هذه النتائج، وبناءً على النتائج المتوصل إليها، أوصت الدراسة بضرورة الاستثمار في تطوير البنية التحتية المالية الرقمية، لاسيما من خلال توسيع خدمات الإنترنت المالي وتطبيقات الهاتف النقال، بما يسهم في تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية ودعم الاستقرار المالي.

3.دراسة **قاسمي مريم** سنة**2025**، بعنوان:" **أثر الشمول المالي على الإستقرار المالي في عينة من دول MENA دراسة قياسية تحليلية للفترة2009– 2021"**[1] تهدف هذه الدراسة إلى فحص أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في عينة مختارة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا **(MENA)** خلال الفترة الممتدة من **2009** إلى**2021**، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تعكس درجة انتشار الخدمات المالية، مثل عدد الفروع البنكية، وانتشار أجهزة الصراف الآلي، والخدمات المالية عبر الإنترنت، وانتشار مؤسسات التأمين، إضافة إلى مؤشرات استخدام الخدمات المالية كالإيداع والاقتراض لدى القطاع الرسمي واستعمال بطاقات الخصم. وقد تم تطبيق نموذج الانحدار الكمي ***(Quantile Regression)*** الذي يتيح قياس أثر الشمول المالي عند مستويات مختلفة من الاستقرار المالي. وأظهرت النتائج وجود علاقة غير متجانسة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في دول المنطقة، مما يعكس أهمية مراعاة السياقين الاقتصادي والمؤسسي عند تصميم السياسات الهادفة إلى تعزيز الشمول المالي دون الإضرار بالاستقرار المالي. كما توصي الدراسة بضرورة إدراج متغيرات إضافية في التحليل مثل الحوكمة المؤسسية، والجوانب السياسية، والظروف الاقتصادية الكلية، لفهم أعمق لطبيعة التداخل بين الشمول المالي والاستقرار المالي.

[1] قاسمي مريم، **أثر الشمول المالي على إستقرار المالي في عينة من دول MENA دراسة قياسية تحليلية للفترة 2009–2021**، أطروحة الدكتوراه، تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة،2025.

4.دراسة **ميمونة ثابتي** سنة **2025**، بعنوان: "**الهندسة المالية و أثرها على الإستقرار المالي**"[1]، تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الهندسة المالية على الاستقرار المالي لعينة مكونة من **45** بنكاً في دول منطقة الشرق الأوسط، تشمل البحرين والأردن ومصر والإمارات، خلال الفترة الممتدة من **2005** إلى **2015**. وقد اعتمدت الدراسة على نموذجين في تحليل البيانات، يتمثلان في أسلوب تحليل المركبات الرئيسية **(PCA)** ونماذج بيانات البانل ***(Panel Data Models)***، وذلك ضمن إطار التحليل الساكن والديناميكي كما تم قياس الاستقرار المالي من خلال مجموعة من المؤشرات شملت الربحية والسيولة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي. وأظهرت النتائج أن الاستقرار المالي للبنوك محل الدراسة لا يتسم بطبيعة ديناميكية واضحة، حيث تبين وجود علاقة إيجابية بين مستويات الاستقرار المالي في الفترات السابقة ومستوياتها في الفترات اللاحقة.

5.دراسة **خلود هادي الربيعي وآخرون** سنة **2024**، بعنوان: "**قياس وتحليل مؤشرات الاستقرار النقدي و أثره في تحقيق الشمول المالي للمدة 2017ـــ 2022 بإستخدام منهجية SAVAR** "[2]، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية مؤشرات الاستقرار النقدي ودورها في تعزيز الشمول المالي في العراق، باعتبار أن الاستقرار النقدي يعد من الركائز الأساسية للسياسة النقدية والمالية لما له من أثر مباشر في رفع كفاءة وأداء القطاع المالي والمصرفي. وفي هذا الإطار، يسعى البنك المركزي العراقي إلى توسيع نطاق إتاحة الخدمات المالية لتشمل مختلف شرائح المجتمع، ولا سيما الفئات المحرومة والمهمشة.وقد اعتمدت الدراسة على تحليل العلاقة بين مؤشرات الاستقرار النقدي والشمول المالي، حيث تمثلت متغيرات الشمول المالي في مجموعة من المؤشرات التي تعكس مستوى إتاحة الخدمات المالية وانتشارها واستخدامها، والمتمثلة في عدد الفروع المصرفية، والكثافة المصرفية، والانتشار المصرفي، وعدد أجهزة الصراف الآلي، وعدد البطاقات الإلكترونية. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على بيانات النشرة الإحصائية السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي خلال الفترة **(2017–2022)**، بهدف استكشاف طبيعة العلاقة بين المتغيرات.وقد خلصت الدراسة إلى أن الشمول المالي يمثل أداة محورية لضمان تكافؤ الفرص في الوصول إلى الخدمات المالية، كما يعد من أهم مقومات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، الأمر الذي يستدعي ضرورة تعزيز وتوسيع الشبكة المصرفية وتحسين إتاحة الخدمات المالية، خاصة في المناطق الريفية والنائية.

---

[1] ميمونة ثابتي، **الهندسة المالية و أثرها على الإستقرار المالي**، أطروحة الدكتوراه، تخصص: مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2025.

[2] خلود الهادي الربيعي وآخرون، **قياس وتحليل مؤشرات الاستقرار النقدي وأثره في تحقيق الشمول المالي للمدة2017-2022 بإستخدام منهجية SAVAR**، مجلة الدراسات محاسبية ومالية، المجلد 19، عدد خاص،2024.

6.دراسة **بوعتلي محمد** سنة**2023**، بعنوان:" **دراسة قياسية للتأثير المباشر وغير المباشر للشمول المالي على النمو الإقتصادي الجزائري**"،[1] تهدف هذه الدراسة إلى قياس الأثر المباشر وغير المباشر للشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من **2004** إلى**2019**، بالاعتماد على البيانات السنوية المتاحة، وذلك باستخدام برنامج **R** وتطبيق المنهج الوصفي التحليلي. وقد تم قياس الشمول المالي من خلال مجموعة من المؤشرات، تمثلت في عدد فروع البنوك التجارية، وعدد أجهزة الصراف الآلي، إضافة إلى معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بما يسمح بتقييم مستوى الشمول المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي.وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي مباشر للشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر إلى جانب وجود قنوات متعددة للتأثير غير المباشر، حيث قد يكون هذا الأثر إيجابياً أو سلبياً بحسب القناة التي ينتقل عبرها. كما تبين أن قناتي سعر الصرف والتضخم تنقلان أثراً سلبياً للشمول المالي نحو النمو الاقتصادي. انطلاقاً من النتائج المحققة توصي الدراسة بضرورة تبني استراتيجية وطنية شاملة وواضحة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، بما يدعم تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

7.دراسة **علي بن ساحة** سنة**2023**، بعنوان:" **تقييم إستقرار النظام المالي الجزائري: دراسة تحليلية باستعمال برنامج تقييم القطاع الماليFSAP**"[2]، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مؤشرات استقرار النظام المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين **2010** و**2020**، بالاعتماد على برنامج تقييم القطاع المالي **FSAP** الذي وضعه كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بهدف الحد من آثار الأزمات المالية. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لتقييم استقرار النظام المالي والمصرفي وتحليل الوضعية النقدية والمالية في الجزائر، مع التركيز على مجموعة من مؤشرات الاستقرار المالي، لاسيما مؤشري الملاءة المالية والسيولة المصرفية. وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الملاءة المالية في الجزائر يُعد جيدًا، الأمر الذي يستوجب المحافظة عليه من خلال تعزيز مستوى السيولة لدى الجهاز المصرفي، عبر التزام البنوك الجزائرية بتحسين معايير منح الائتمان. كما أكدت الدراسة ضرورة اتباع النظام المالي والمصرفي الجزائري لتوصيات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي والحد من مخاطر الأزمات المستقبلية

[1]بوعتلي محمد، **دراسة قياسية للتأثير المباشر وغير المباشر للشمول المالي على النمو الاقتصادي للجزائر**، مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد 07، العدد01، 2023.

[2]علي بن ساحة، **تقييم إستقرار النظام المالي الجزائري: دراسة تحليلية باستعمال برنامج تقييم القطاع الماليfsap**، مجلة إضافات إقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2023.

8. دراسة **بن عيني رحيمة** سنة **2022**، بعنوان: **"أثر الشمول المالي على تحقيق الاستقرار المالي في بعض الدول العربية"**[1]،تناولت هذه الدراسة أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في مجموعة مختارة من الدول العربية، تمثلت في الجزائر وتونس والمغرب من دول المغرب العربي، والسعودية والإمارات وقطر من دول الخليج العربي، خلال الفترة الممتدة من **2004** إلى **2020**. وهدفت الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والاستقرار المالي، من خلال قياس مدى مساهمة توسيع الخدمات المالية في تعزيز متانة الأنظمة المصرفية والمالية في الدول محل الدراسة.واعتمدت الدراسة على مؤشر ***Bank Z-score*** لقياس الاستقرار المالي، بينما تم قياس الشمول المالي من خلال مؤشري عدد فروع البنوك التجارية وعدد أجهزة الصراف الآلي باعتبارهما من أبرز مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية. كما استندت الدراسة إلى المنهج الوصفي والمنهج المقارن لتأصيل المفاهيم وإثراء الجانب النظري، إضافة إلى المنهج الاستقرائي بالاعتماد على أساليب التحليل الإحصائي لقياس أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي.ولتحليل العلاقة بين المتغيرات، تم استخدام نموذج ***Panel ARDL*** في إطار بيانات البانل، مع تطبيق طريقة متوسط المجموعة المدمجة **(PMG)** لدراسة التأثيرات في الأجلين الطويل والقصير. وقد أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من عدد فروع البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي على الاستقرار المالي في المدى الطويل، بما يؤكد أهمية تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية في دعم استقرار القطاع المالي. في المقابل، كشفت نتائج المدى القصير عن وجود تأثير سلبي لعدد أجهزة الصراف الآلي على الاستقرار المالي، وهو ما قد يعزى إلى بعض التحديات التشغيلية والمخاطر المرتبطة بالتوسع السريع في البنية المصرفية.وخلصت الدراسة إلى ضرورة تبني سياسات فعّالة للتثقيف المالي، تهدف إلى رفع مستوى الوعي المالي لدى الأفراد وتعزيز قدرتهم على فهم الخدمات المالية واستخدامها بالشكل الأمثل، بما يساهم في تحقيق شمول مالي أكثر كفاءة ودعم الاستقرار المالي بصورة مستدامة.

9. دراسة **مغدور فاطمة الزهراء ومعوشي عيماد** سنة**2022**، بعنوان:" **الشمول المالي كآلية إستراتيجية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية** "[2]، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أحد أهم التحولات الاقتصادية العالمية التي برزت عقب الأزمة المالية لسنة **2008**، والمتمثل في الشمول المالي باعتباره آلية فعّالة لتمكين مختلف فئات المجتمع، لا سيما الفئات المهمشة، من الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة منخفضة، بما يساهم في الحد من الفقر وتعزيز الاستقرار المالي، حيث تم قياس الشمول المالي من خلال مؤشرات الحسابات المصرفية والادخار والاقتراض، في حين قيس الاستقرار المالي باستخدام مؤشر***Z-Score***، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي

[1] بن عيني رحيمة، **أثر الشمول المالي على تحقيق الاستقرار المالي في بعض الدول العربية: دراسة قياسية للفترة 2004–2020 باستخدام بيانات*panel ARDL***، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 08، العدد 03، 2022.

[2] مغدور فاطمة الزهراء ومعوشي عماد، **الشمول المالي كآلية إستراتيجية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية ، المجلد 06، العدد 02، 2022.

التحليلي من خلال توظيف الوصفي للإحاطة بالإطار النظري والمفاهيمي للموضوع، والتحليلي لدراسة الإشكالية وتحليلها بهدف استخلاص نتائج علمية دقيقة وقابلة للتفسير الموضوعي، وتوصلت إلى أن المؤشر المصرفي يعد الأكثر تأثيرًا على الاستقرار المالي في الدول العربية، مع وجود علاقة طردية بين الشمول المالي والاستقرار المالي في دول مجلس التعاون العربي، كما توصي بضرورة توحيد منهجية حساب مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية بالاعتماد على نفس المؤشرات الفرعية، بما يضمن دقة النتائج ومصداقيتها ويعزز قابلية المقارنة وترتيب الدول العربية بشكل أكثر عدالة وموضوعية.

10. دراسة **قديري مريم ومكيديش محمد** سنة **2022**، بعنوان:" **أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في دول شمال إفريقيا**"[1]،في إطار دراسة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، تم تحليل أثر مجموعة من مؤشرات الشمول المالي على الاستقرار المالي في خمس دول عربية بشمال إفريقيا (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، ومصر) خلال الفترة الممتدة من **2004** إلى**2017**، حيث تم قياس الاستقرار المالي باستخدام مؤشر ***Z-Score*** للبنوك، في حين تم تجسيد الشمول المالي من خلال بُعدين أساسيين؛ يتمثل الأول في استخدام الخدمات المالية ممثلاً بالقروض المستحقة لدى البنوك التجارية، بينما يعكس البعد الثاني جانب الوصول إلى النظام المالي عبر عدد فروع البنوك التجارية وعدد أجهزة الصراف الآلي، مع اعتماد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير ضابط. وقد تم استخدام نموذج **PVAR** الديناميكي ذو التأثيرات الثابتة لتحليل العلاقات بين المتغيرات، وأظهرت النتائج أن التوسع في عدد فروع البنوك التجارية يرتبط بتعزيز الاستقرار المالي، في حين أن زيادة أجهزة الصراف الآلي قد تؤدي إلى تأثير سلبي على استقرار النظام المالي في الدول محل الدراسة.

11. دراسة **شرين بشرى غالي** سنة **2020**، بعنوان:" **دور الشمول المالي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي**"[2]،تناولت هذه الدراسة تحليل طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي، من خلال قياس أثر الشمول المالي على عدد من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، المتمثلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، ومعدل البطالة، وذلك اعتمادًا على بيانات **17** دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة الممتدة من **2008** إلى **2017**.وقد انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن الشمول المالي لا يُعد غاية في حد ذاته، بل آلية قد تسهم في تحسين الأداء الاقتصادي ضمن منظومة تتداخل فيها عدة عوامل. وفي هذا السياق، أظهرت النتائج أن تحقيق مستويات مرتفعة من الشمول المالي لا يضمن بالضرورة تحقيق الاستقرار

[1] قديري مريم ومكيديش محمد، **أثر الشمول المالي على إستقرار المالي في دول شمال إفريقيا**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد11، العدد 01، 2022.

[2] مغدور فاطمة الزهراء ومعوشي عماد، **الشمول المالي كآلية إستراتيجية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2022.

الاقتصادي، بل يظل أحد محدداته المؤثرة إلى جانب عوامل اقتصادية وهيكلية أخرى. كما خلصت الدراسة إلى أهمية توسيع نطاق البحث ليشمل دراسة الأثر العكسي للاستقرار الاقتصادي على تعزيز الشمول المالي، إضافة إلى ضرورة تطوير مؤشر مركب للشمول المالي على المستوى الدولي بما يسمح بقياس أدق ومقارنات أكثر موضوعية بين الدول. وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تحقيق توازن دقيق بين الاستدامة المالية للمؤسسات المالية وأبعادها الاجتماعية، بما يضمن تشجيع الأفراد على الانخراط في النظام المالي، وفي الوقت نفسه دعم استمرارية هذه المؤسسات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي بشكل متكامل.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

يركز هذا المطلب على أهم الدراسات باللغة الأجنبية، والتي لها علاقة بعنوان الدراسة أو ترتبط به بشكل مباشر أو غير مباشر، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.دراسة***Moeti daman and sin Yu Ho*** سنة **2026**، بعنوان:" ***Effects of financial inclusion on financial stability : Evidence from SSA Countries*** "[1]، تستكشف هذه الدراسة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في **37** دولة من دول إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك بهدف تقييم أثر إتاحة الوصول إلى الخدمات المالية على استقرار القطاع المصرفي خلال الفترة **2005–2019**.وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من المؤشرات لقياس كل من الشمول المالي والاستقرار المالي، حيث شملت مؤشرات الشمول المالي عدد فروع البنوك التجارية، وعدد أجهزة الصراف الآلي، ونسبة استخدام الخدمات المالية. في حين تم قياس الاستقرار المالي من خلال مؤشرات الربحية والسيولة، إلى جانب معدل الناتج المحلي الإجمالي.وباستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية***Panel Data***أظهرت نتائج التحليل أن الشمول المالي يؤثر بشكل إيجابي على الاستقرار المالي، خاصة في البلدان ذات المستويات المنخفضة من الاستقرار المالي. كما تبين أن التحسينات السابقة في الاستقرار المالي تسهم إيجابًا في تعزيز مستوياته الحالية، مما يعكس وجود أثر استمراري داخل النظام المالي.وفي ضوء هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة تعزيز التعاون بين الجهات المعنية وتوجيه السياسات نحو استهداف الفئات غير المخدومة ماليًا، بما يسهم في تعزيز الشمول المالي ودعم الاستقرار المالي في المنطقة.

2.دراسة ***Fadoua Joudar and Omar El Ghmari*** سنة **2025**، بعنوان:" ***The Impact of Financial Inclusion on Financial Stability: Evidence from MENA and African Countries Analyzed Using Hierarchical Multiple Regression*** "[2]، تبحث هذه الدراسة تجريبيًا

[1]*Moeti daman and sin Yu Ho* **, *Effects of financial inclusion on financial stability : Evidence from SSA Countries***, *international Economics and Economic Policy , vol 23, N 25, 2026.*

[2]*Fadoua goudar and , omar el ghmaei ,* ***the impact of financial inclusion on financial stability : evidence from MENA and african analyzed using hierarchical multiple regression***, *Economies, vol 13, N5, 2025.*

في طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي خلال الفترات**2011** و**2014** و**2017**و**2021**، وذلك في عينة مكونة من **26** دولة من إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(**MENA**)وقد تم قياس الشمول المالي من خلال مجموعة من المؤشرات التي تشمل عدد الفروع البنكية، وعدد أجهزة الصراف الآلي، واستخدام الخدمات المالية، وحسابات القروض، ومستوى الوصول إلى الخدمات المالية، في حين تم قياس الاستقرار المالي عبر مؤشرات متعددة تتمثل في نسبة القروض المتعثرة، والسيولة، المخاطر المصرفية، والاستقرار المالي العام، إضافة إلى مؤشر-***Z-Score***ولتقدير الأثر المستقل للشمول المالي، تم اعتماد منهجية الانحدار المتعدد الهرمي مع التحكم في مجموعة من متغيرات الاقتصاد الكلي. وقد أظهرت النتائج أن الشمول المالي يسهم بشكل إيجابي في تعزيز الاستقرار المالي، من خلال قنوات رئيسية أبرزها المدفوعات الرقمية وتوسع شبكة الفروع البنكية، بما يعكس دوره في دعم متانة النظام المالي في الدول محل الدراسة.

3. دراسة ***Meriem Sebai and Omar Talbi*** سنة **2024**، بعنوان:" ***Threshold effects of financial inclusion on financial stability: Evidence from BRICS nations***"،[1]تهدف دراسة تحليل أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في دول البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا) خلال الفترة **2004–2020**، مع التركيز على اختبار ما إذا كانت العلاقة بينهما خطية أم غير خطية، إضافة إلى دراسة دور جودة المؤسسات في تعزيز هذه العلاقة. تمثلت متغيرات الدراسة في الشمول المالي كمتغير مستقل، والاستقرار المالي كمتغير تابع مقاسًا بمؤشر***Z-Score***، إلى جانب مجموعة من المتغيرات الرقابية مثل الانفتاح المالي، والانفتاح التجاري، والتضخم، وكفاءة البنوك، كما تم إدراج جودة المؤسسات كمتغير معدل. اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي التحليلي باستخدام نموذج الانحدار **(PSTR)** واعتمدت في جمع البيانات على قواعد بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة على شكل**U**بين الشمول المالي والاستقرار المالي؛ إذ يؤدي الشمول المالي في مراحله الأولى إلى إضعاف الاستقرار المالي، لكنه بعد تجاوز عتبة معينة **44.7%**يصبح عاملًا داعمًا للاستقرار المالي. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الشمول المالي تدريجيًا مع تطبيق رقابة مصرفية فعالة، وتحسين جودة المؤسسات والتنظيمات المالية، إضافة إلى نشر الثقافة المالية وتوسيع الخدمات المصرفية لضمان تحقيق الاستقرار المالي بصورة مستدامة.

4.دراسة ***Meshesha Demie Jima and Patricia Lindelwa Makoni***,سنة **2024**، بعنوان:" ***Financial Inclusion and Financial Stability in Sub-Saharan Africa :Complementary or Trade-***

[1] *Meriem Sebai and Omar Talbi,* ***Threshold effects of financial inclusion on financial stability: Evidence from BRICS nations****, Journal of Infrastructure, Policy and Development, vol 8, N11, 2024.*

offs"[1]، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة والسببية بين نظام الشمول المالي والاستقرار في القطاع المالي، مع اختبار ما إذا كانت هذه العلاقة تتسم بالتكامل والتعاضد أم تقوم على منطق المفاضلة والتضحية بين الهدفين. ولتحقيق هذا الغرض تم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات لقياس الشمول المالي، شملت عدد الحسابات البنكية، وعدد المقترضين والادخار الرسمي، ومستوى استخدام الخدمات المالية الرقمية، بما أتاح بناء مؤشر مركب يعكس درجة الشمول المالي، في حين تم قياس الاستقرار المالي من خلال مؤشر ***Z-Score*** ونسبة المتغيرات المصرفية المرتبطة بالاستقرار.واستندت الدراسة إلى بيانات السلاسل الزمنية المقطعية ***(Panel Data)*** لعينة تضم **24**دولة من دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، خلال الفترة الممتدة من**2019** إلى**2000**. وقد اعتمد الباحثان على منهجية كمية متقدمة، حيث تم توظيف تحليل المكونات الرئيسية **(PCA)** لبناء المؤشر المركب للشمول المالي، ثم استخدام نموذج الانحدار الذاتي بفترات الإبطاء الموزعة **(ARDL)** لاختبار وجود علاقة توازنية في الأجلين القصير والطويل، إضافة إلى تطبيق اختبار غرانجر لتحديد اتجاه السببية بين المتغيرين. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الدول محل الدراسة، بما يشير إلى أن العلاقة بينهما ليست آنية فحسب، بل تمتد لتأخذ طابعًا ديناميكيًا متبادلاً عبر الزمن.

5.دراسة ***Frank Antwi and all*** سنة **2024**، بعنوان:" ***Financial inclusion, competition and financial stability: New evidence from developing economies***"[2]، الغرض من هذه الدراسة في العلاقة بين المنافسة المصرفية والشمول المالي من جهة، والاستقرار المالي من جهة أخرى، مع التركيز على الدول النامية بهدف فهم طبيعة هذا التفاعل وانعكاساته على استقرار النظام المالي، وذلك بالاعتماد على بيانات مقطعية عابرة للدول شملت عينة من **60** دولة نامية خلال الفترة الممتدة من **2002** إلى **2019**، مع توظيف أسلوب القياس الاقتصادي المتقدم المتمثل في مقدّر طريقة العزوم المعممة للنظام ***(System GMM)*** لمعالجة إشكالية السببية الداخلية وضمان موثوقية النتائج. وقد تم قياس الشمول المالي من خلال عدد من المؤشرات تشمل عدد الحسابات البنكية، وعدد المقترضين من المؤسسات المالية، وعدد فروع البنوك التجارية، إضافة إلى عدد أجهزة الصراف الآلي، في حين تم قياس الاستقرار المالي عبر مؤشر***Z-Score***، ونسبة القروض المتعثرة، ومؤشر السيولة المصرفية. وتخلص النتائج إلى أن توسع الشمول المالي في الدول النامية قد يرتبط بتأثير سلبي على الاستقرار المالي عندما يتم دون أطر تنظيمية ورقابية فعّالة، بما يعكس أن الاندماج المالي غير المنضبط قد يتحول إلى عامل ضغط على استقرار القطاع المالي بدلًا من كونه داعمًا له.

[1] *meshesha demie gima and patricia lindelwa makoni , **financial inclusion and financial stability in sub – saharan africa : complementary or trade – offs** , journal of business and social review in emerging economies , vol 10, N2, 2024.*

[2] *Frank Antwi and all , **Financial inclusion, competition and financial stability: New evidence from developing economies**, About the journal, vol 10 ,N 13,2024*

6.دراســـة ***Xiuping Hua and all*** ســـنة **2023**، بعنوان:" ***the appropriate level of financial inclusion : the perspective of financial stability***"[1]، تهدف هذه الدراســة إلى بناء مؤشــر عالمي للشــمول المالي بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وصــندوق النقد الدولي ومختبر**V-LAB**، مع اقتراح وجود علاقة غير خطية على شــكل حرف**U** مقلوب بين الشــمول المالي والاســتقرار المالي. وتظهر النتائج التجريبية دعمًا لهذه الفرضية، حيث يتضح أن تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي يصبح أقل وضوحًا في ظل وجود أطر تنظيمية ورقابية صارمة. كما اعتمدت الدراسة على مؤشر الشمول المالي المنشأ، ونسبة كفاية رأس المال، وقوة السوق، إلى جانب مجموعة من المتغيرات الكلية، وذلك من أجل محاكاة وتوقع الأزمات المالية. وتقدم هذه النتائج دلالات سياساتية مهمة، وتوفر رؤى قيّمة لصناع القرار في ما يتعلق بتعزيز الشمول المالي مع الحفاظ على الاستقرار المالي.

7.دراسة***ZOUAOUIA Hallam and AKSA Ahlem*** سنة **2022**، بعنوان:" ***the impact of financial inclusion on financial stability in arab countries***"[2]، تهدف هذه الدراسة إلى العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الاقتصادات العربية، وذلك من خلال استخدام مؤشر ***Z-Score*** كمقياس للاستقرار المالي ومؤشــرات الشــمول المالي. كما تعتمد الدراســة على تقييم النظام المالي الشــامل من خلال بعدين رئيســيين هما: استخدام الخدمات المالية، وإمكانية الوصول إلى النظام المالي. وقد اعتمدت الدراسة على بيانات لوحية خلال الفترة **2004–2020**، بهدف اختبار مدى مساهمة الشمول المالي في تعزيز استقرار النظام المالي في الدول محل الدراسة. وتم تطبيق نموذج الانحدار العشــوائي لقياس هذا الأثر، ولتعزيز موثوقية النتائج تم اســتخدام طريقة المربعات الصــغرى المعممة القابلة للتطبيق **(FGLS)** كحل مكمل للنموذج. وأظهرت النتائج أن مؤشــرات الشــمول المالي مثل عدد أجهزة الصــراف الآلي، وفروع البنوك، وعدد الحســابات، وحجم الودائع والقروض، تحمل تأثيرات متباينة على الاستقرار المالي. كما تم إدراج كل من الناتج المحلي الإجمالي، وعرض النقد **(M2)**، والانفتاح المالي كمتغيرات ضابطة. وتشــير النتائج في مجملها إلى وجود تأثيرات إيجابية وســلبية ضــعيفة للشــمول المالي على الاســتقرار المالي في الدول العربية.

8.دراســة ***Azka A Zifah dienillah and all*** ســنة**2018**، بعنوان:" ***Impact of financial Inlusion on financial Stability based on Income Group contries***"[3]، تسلط الدراسة على تحليل أثر الشمول

[1] *Xiuping Hua and al,* ***the appropriate level of financial inclusion : the perspective of financial stability****, China Economic Quarterly International, vol 03,N3,2023.*

[2] ***AKSA Ahlem and ZOUAOUIA Hallam,*** ***the impact of financial inclusion on financial stability in arab countries****, Administrative And Financial Sciences Review, vol 06,N02,2022.*

[3] *Azka A Zifah dienillah and all,* ***Impact of financial Inlusion on financial Stability based on Income Group contries****, Bulletin of Monetary Economics and Banking, vol 20,N04,2018.*

المالي على الاستقرار المالي في **19** دولة مصنفة حسب مستوى الدخل خلال الفترة الممتدة من **2004** إلى**2014**، وذلك بالاعتماد على بيانات مستمدة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصادر دولية أخرى. وقد خلصت النتائج إلى أن الشـــمول المالي يرتبط بأثر إيجابي على الاســـتقرار المالي، خاصـــة في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسـط، مع الإشـارة إلى أن هذا الأثر يختلف تبعًا لتصـنيف مجموعة الدخل، بما يعكس تباينًا في درجة الاسـتفادة من الشـمول المالي بين الدول. وفي ضـوء ذلك، تؤكد الدراسـة على أهمية توسـيع نطاق إتاحة الخدمات المصـرفية وتحسـين اسـتخدامها، إلى جانب تعزيز أطر الرقابة والسـياسـات الاحترازية، بما يضـمن دعم الشـمول المالي دون الإخلال بالاستقرار المالي.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

يركز هذا المطلب على إجراء مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، من خلال إبراز أهم أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا والدراسات التي تم التطرق إليها سابقاً.

أولا: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات باللغة العربية

يلخص الجدول التالي أهم الفروقات بين دراستنا والدراسات السابقة.

الجدول رقم (I-04): مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات باللغة العربية

الدراسات السابقة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسـة الحالية مع دراسـة **بوطالب عزيز**، سـنة **2025**.	– تشـترك الدراسـتان في تحليل العلاقة بين الشـمول المالي والاسـتقرار المالي في الجزائر، كما تتفقان من حيث اعتماد المنهج الوصـفي التحليلي في الجانب النظري والمنهج الكمي في الجـانـب التطبيقي. إلى جانب ذلك، تم اسـتخدام نموذج(**ARDL**)كأداة قياسية لقياس العلاقة بين المتغيرات. كما اعتمدتا كلتا الدراستين على مصادر نفسها في استخراج البيانات، مع توظيف الأبعاد ذاتها لقياس الشـمول المالي، والمتمثلة في الوصـول إلى الخدمات المالية ودرجة الاختراق المالي.	–تختلف الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة من حيث الفترة الزمنية، إذ تمتد الدراسـة الحالية من **2004** إلى **2024**، بينما اقتصـرت الدراسـة السـابقة على الفترة من **1980** إلى **2022**. كما تتباين الدراسـتان من حيث المؤشرات المعتمدة لقياس المتغيرات، وهو ما ينعكس على اختلاف النتائج المتوصل إليها.

الدراسة الحالية مع دراسة **عزاز ليلى**، سنة **2025**.	– تتفق الدراستان في اعتماد الشمول المالي كمتغير مستقل والاستقرار المالي كمتغير تابع، كما تجمعهما دراسة العلاقة بين هذين المتغيرين في إطار تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية، بما يعكس تقارباً في طبيعة الإشكالية البحثية والأهداف العلمية المعتمدة.	– تختلف الدراستان من حيث الحدود الزمانية والمكانية، إذ تناولت الدراسة السابقة مجموعة من الدول العربية خلال الفترة الممتدة من **2004** إلى **2021**، في حين ركزت الدراسة الحالية على الجزائر خلال الفترة ما بين **2004** و**2024**. كما يبرز اختلاف بين الدراستين في النموذج التحليلي المستخدم، حيث اعتمدت الدراسة السابقة على طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً لتحليل العلاقة بين المتغيرات، بينما مستندة الدراسة الحالية على نموذج**(ARDL)** لتحليل سلسلة زمنية خاصة بالحالة الجزائرية.
الدراسة الحالية مع دراسة **قاسمي مريم**، سنة **2025**	– تتفق الدراستان في اعتماد الشمول المالي كمتغير محوري في التحليل، كما تقومان على المنهج الكمي في دراسة العلاقات الاقتصادية باستخدام بيانات سنوية مستمدة من مصادر رسمية وموثوقة. كما تشتركان في استخدام مجموعة من المؤشرات لقياس الشمول المالي، من بينها عدد البنوك التجارية وعدد أجهزة الصراف الآلي، بما يعكس تقارباً في أسس القياس المعتمدة.	في الوقت الذي رسمت فيه الدراسة السابقة حدودها التحليلية عبر تتبع بيانات مجموعة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة**(2009-2021)**مستعينةً بتقنية الانحدار الكمي، جاءت الدراسة الحالية لتحصر نطاقها في البيئة الجزائرية، مع تحديث السلسلة الزمنية وتمديدها لتصل إلى عام **2024** وبناءً على هذا التحول في بنية المعطيات وطبيعتها، جرى استبدال المنهج الإحصائي السابق بنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة
الدراسة الحالية مع دراسة **ميمونة ثابتي**، سنة **2025**.	– تشترك الدراستان في تناولهما لموضوع الاستقرار المالي ومحاولة تفسير العوامل المؤثرة فيه. كما اعتمدتا كليهما على تحليل البيانات المالية باستخدام برامج إحصائية ونماذج اقتصادية قياسية، بما يعكس تقارباً في الإطار المنهجي وأدوات التحليل المعتمدة.	– على الرغم من التقاء الدراستين تحت مظلة البحث في "الاستقرار المالي" كهدف تابع، إلا أنهما تفترقان في بقية أركان المعادلة البحثية. فبينما استنطقت الدراسة السابقة دور الهندسة المالية كمتغير مستقل في فضاء إقليمي يخص دول الشرق الأوسط في**2005–2015**، تحولت وجهة الدراسة الحالية نحو الشمول المالي كمتغير مفسر، مخصصةً الطرح للحالة الجزائرية وضمن أفق زمني**2004–2024**. هذا الاختلاف الموضوعي فرض تبايناً حتمياً في أدوات النمذجة، حيث تحلت الدراسة الحالية عن أسلوب تحليل المركبات الرئيسية ونماذج البيانات المقطعية المتبع سابقاً، لصالح مرونة نموذج **ARDL**
الدراسة الحالية مع دراسة **خلود هادي الربيعي وآخرون**، سنة **2024**	تشترك الدراستان في اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وتوظيف بيانات رسمية صادرة عن مؤسسات مالية دولية ووطنية، إضافة إلى استخدام مؤشرات متعددة لقياس الشمول المالي، خاصة المتعلقة بالوصول إلى الخدمات المالية. كما تتفقان في دراسة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي ضمن إطار تحليلي متقارب.	تتباين الدراستان من حيث الإطار التحليلي وطبيعة العلاقة السببية والمنهج القياسي المستخدم، إضافة إلى اختلاف السياقين الزمني والمكاني. إذ تناولت الدراسة السابقة تحليل أثر مؤشرات الاستقرار النقدي بوصفها متغيرات مستقلة على الشمول المالي كمتغير تابع في العراق خلال الفترة **2017–2022**، مع الاعتماد على نموذج **SVAR** في التقدير. في المقابل، تعتمد الدراسة الحالية على الشمول المالي كمتغير مستقل لدراسة تأثيره على الاستقرار المالي كمتغير تابع في الجزائر خلال الفترة **2004–2024**، باستخدام نموذج**ARDL** ويعكس هذا الاختلاف تباين زاوية المعالجة التحليلية وخصوصية البيئة الاقتصادية، بما يؤثر على تفسير النتائج ودلالاتها.

الدراسة الحالية مع دراسة **بو عتلي محمد**، سنة **2023**.	تتفق الدراستان في اعتماد الشمول المالي كمتغير محوري في التحليل، كما تقومان على المنهج الكمي في دراسة العلاقات الاقتصادية باستخدام بيانات سنوية مستمدة من مصادر رسمية. كما تشتركان في استخدام مجموعة من المؤشرات لقياس الشمول المالي، من بينها عدد البنوك التجارية وعدد أجهزة الصراف الآلي، بما يعكس تقارباً في أسس القياس المعتمدة.	يتجلى اختلاف واضح بين الدراستين، إذ اعتمدت الدراسة السابقة على بيانات تخص العراق خلال الفترة **2004–2019**، بينما تركز الدراسة الحالية على الجزائر خلال الفترة **2004–2024**. كما يختلف المتغير التابع بين الدراستين، إلى جانب تباين المنهجية القياسية المعتمدة؛ حيث استخدمت الدراسة السابقة نموذج**R**، في حين تعتمد الدراسة الحالية على نموذج **ARDL** ويمتد هذا الاختلاف إلى طبيعة المؤشرات المعتمدة في التحليل، وأساليب معالجة البيانات، فضلاً عن اختلاف السياقين الاقتصادي والمؤسساتي، مما ينعكس على تفسير النتائج وعمق التحليل في كل دراسة.
الدراسة الحالية مع دراسة **علي بن ساحة**، سنة **2023**.	يمتد التوافق بين الدراستين ليشمل البناء المنهجي بشقيه النظري والتطبيقي؛ إذ ارتكزتا على المقترب التحليلي في تأصيل الأدبيات النظرية. وينعكس هذا التناظر المنهجي على مستوى الغاية البحثية، حيث تمحورت جهود كلا الدراستين حول تشخيص وتقييم محددات الاستقرار المالي في السياق الجزائري، مما يضفي نوعاً من التجانس والاتساق على الإطار الكلي للدراستين.	يتجسد التباين الجوهري بين الدراستين في مستويين رئيسيين هما الغاية البحثية والأداة المنهجية؛ فمن حيث الهدف، اقتصر مسعى الدراسة السابقة على تشخيص وتقييم مستويات استقرار النظام المالي الجزائري، في حين تتخطى الدراسة الحالية حاجز الوصف التقييمي لتهدف إلى قياس واختبار أثر الشمول المالي في الاستقرار المالي. وينعكس هذا التمايز بالضرورة على الأنموذج التحليلي المتبع، إذ اتكأت الدراسة المرجعية على المقترب التقييمي القائم على برنامج تقييم القطاع المالي **FSAP**، بينما تستند الدراسة الحالية إلى أسلوب النمذجة القياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة**ARDL**
الدراسة الحالية مع دراسة **بن عيني رحيمة**، سنة **2022**	تلتقي الدراستان في هيكلية النموذج القياسي والأدوات التحليلية؛ حيث اشتركتا في تحديد الأدوار الوظيفية للمتغيرات بجعل الشمول المالي متغيراً مستقلاً والاستقرار المالي متغيراً تابعاً. ويمتد هذا التوافق إلى الإطار المنهجي عبر تبني المقترب الكمي والتحليل القياسي، بالإضافة إلى توحيد أداة المعالجة الإحصائية المتمثلة في برنامج ***EViews*** الأمر الذي يضفي موثوقية علمية أكبر عند المقارنة بين نتائج.	تتحدد أوجه الاختلاف بين الدراستين في أبعادها المكانية، الزمنية، والمنهجية؛ فبينما اتسع النطاق الجغرافي للدراسة السابقة ليشمل ست دول عربية خلال الفترة **2004** إلى **2020** بالاعتماد على نموذج البيانات المقطعية الطولية **ARDL *Panel*** منهجية جماعة المتوسط المدمج **PMG** انكفأت الدراسة الحالية على تخصيص الطرح للحالة الجزائرية وحدها مستفيدةً من أفق زمني أكثر حداثة يمتد بين **2004** إلى **2024**. فضلاً عن انتقالها قياسياً نحو استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة**ARDL**
الدراسة الحالية مع دراسة **مغدور فاطمة الزهراء و معوشي عيماد**، سنة **2022**	– تشابهت الدراستان في متغيرات الدراسة، حيث تناولتا كلتاهما الشمول المالي الاستقرار المالي.إلى جانب الاعتماد على مؤشرات كمية لقياس متغيرات الدراسة.	يتجلى الفرق بين الدراستين في طبيعة المعالجة المنهجية؛ فبينما اتسمت الدراسة السابقة بالطابع النظري والتحليلي عند مناقشة أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في المنطقة العربية، اتجهت الدراسة الحالية نحو الجانب التطبيقي. حيث خصصت دراسة قياسية لواقع الجزائر مستندة إلى بيانات كمية وأداة التحليل القياسي**ARDL**

الدراسة الحالية مع دراسة **قديري مريم ومكيديش محمد**، سنة **2022**	تتفق الدراستان في تناولهما للعلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، كما تعتمدان على المنهج القياسي في تحليل هذه العلاقة. إضافة إلى ذلك، استخدمت كلتاهما مؤشرات كمية لقياس الشمول المالي، بما يسمح بالحصول على نتائج أكثر دقة.	تختلف الدراستان من حيث العينة والمنهجية؛ إذ شملت الدراسة السابقة خمس دول من شمال إفريقيا خلال الفترة **2004–2017**، واعتمدت على نموذج**PVAR** الديناميكي، بينما تركز الدراسة الحالية على حالة الجزائر خلال الفترة **2004–2024** باستخدام نموذج**ARDL** كما تتباين الدراستان من حيث عدد المتغيرات المعتمدة ومؤشرات التحكم المستخدمة في التحليل.
الدراسة الحالية مع دراسة**شرين بشرى غالي**، سنة **2020**	– تتشابه الدراستان في اعتمادهما على المنهج القياسي في تحليل العلاقة بين المتغيرات، كما تتفقان في اعتبار الشمول المالي متغيراً محورياً في الدراسة. وتعتمد كلتاهما على مجموعة من المؤشرات الكمية والتحليلية لقياس هذا المتغير وتقييم أثره، بما يعكس تقارباً في الإطار المنهجي وأدوات التحليل المعتمدة.	– تختلفان الدراستان في زاوية قياس الاستقرار الاقتصادي/المالي وفي السياق الجغرافي الذي طبقت فيه كل دراسة، حيث تعتمد إحداهما على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل النمو والتضخم والبطالة في بيئة إقليمية خلال فترة **2008–2017**،بينما تركز الأخرى على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة **2004–2024**. كما يمتد الاختلاف إلى طبيعة المؤشرات المعتمدة في التقييم، بما يعكس اختلافاً في منهجية القياس ومرجعيات التحليل وخصوصية كل تجربة اقتصادية.

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الدراسة المقارنة

ثانيا: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات باللغة الأجنبية

تلخيص أهم الفروقات بين دراستنا والدراسات باللغة الأجنبية في الجدول التالي:

الجدول رقم (I-05): مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات باللغة الأجنبية

الدراسات السابقة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة الحالية مع دراسة: ***Moeti daman and sin Yu Ho*"،2026**	– تشترك الدراستان في بحث العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، باعتبار الأول عاملاً داعماً للثاني، كما اعتمدتا على متغيرات مشتركة مثل عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد البنوك التجارية، واستخدمتا المنهج القياسي في تحليل هذه العلاقة.	تختلف الدراستان من حيث النطاق الجغرافي؛ حيث شملت الدراسة السابقة **37** دولة من إفريقيا جنوب الصحراء، بينما تركز الدراسة الحالية على الجزائر. كما يختلف المنهج القياسي المستخدم، إذ اعتمدت الدراسة السابقة على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، في حين تعتمد الدراسة الحالية على نموذج.**ARDL**
الدراسة الحالية مع دراسة: ***Fadoua Joudarand Omar El Ghmari.20***	–تلتقي الدراستان في توظيف المنهج القياسي لقياس أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي، كما استخدمتا مؤشرات متشابهة لتمثيل الشمول المالي، من أبرزها عدد فروع البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي. كما تركز كلتاهما على تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي بوصفها محور الدراسة الأساسي.	– تختلف الدراستان من حيث النطاق الجغرافي والفترة الزمنية، إذ تناولت الدراسة السابقة **26** دولة من إفريقيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال سنوات محددة، في حين تركز الدراسة الحالية على الجزائر خلال الفترة الممتدة من **2004** إلى **2024**. كما تتباينان من حيث الأسلوب القياسي المستخدم، حيث اعتمدت الدراسة السابقة على نموذج الانحدار المتعدد الهرمي، بينما تعتمد الدراسة الحالية على نموذج **ARDL** في تحليل العلاقة بين المتغيرات.

الدراسة الحالية مع دراسة: ***Meriem Sebai and Omar Talbi*،2022**	تلتقي الدراسة الحالية مع دراسة دول تكتل 'البريكس' في المنطلق الموضوعي والمنهج العام؛ إذ يشترك كلا البحثين في تقصّي الأثر الديناميكي لمتغير الشمول المالي على الاستقرار المالي وتفكيك طبيعة العلاقة الرابطة بينهما. كما يتطابق التوجه المنهجي للطرفين في الاعتماد على المنهج القياسي الكمي والتحليلي كأداة لاختبار الفرضيات.	بالمقابل، تتمايز الدراستان مكانيّاً ومنهجيّاً؛ فبينما تحلل الدراسة الحالية سلسلة زمنية للجزائر **(2004–2024)** لاختبار علاقة خطية عبر نموذج **ARDL**، ركزت الدراسة السابقة على بيانات بانل لدول البريكس **(2004–2020)** لبحث علاقة غير خطية على شكل منحنى **U** باستخدام نموذج **PSTR**، مع إدراج جودة المؤسسات كمتغير معدّل.
الدراسة الحالية مع دراسة : ***Meshesha Demie Jima and Patricia Lindelwa Makoni* ،2022**	تتقاطع الدراستان موضوعيّاً في تقصّي أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي وتحديد طبيعة العلاقة الرابطة بينهما. وتتطابق المقاربة البحثية للطرفين في توظيف المنهج القياسي الكمي كأداة للتحليل، وذلك عبر بناء نموذج يرتكز على حزمة مؤشرات تعكس أبعاد الشمول المالي، لا سيما مؤشرات جانب الاستخدام كحجم المقترضين ومستويات النفاذ إلى الخدمات المالية وتوظيفه	يتحدد الفارق الجوهري بين البحثين في النطاق التطبيقي والأداة القياسية؛ حيث حصرت الدراسة الحالية مجالها الجغرافي والزمني في الجزائر **(2004–2024)** باستخدام نموذج (**ARDL**) الخطي، بينما اتسع نطاق الدراسة السابقة ليشمل دول إفريقيا جنوب الصحراء في حقبة مغايرة. كما امتد هذا التباين إلى المعالجة الإحصائية؛ إذ تجاوزت الدراسة السابقة حدود التقدير الديناميكي لنموذج **ARDL***Panel* نحو رصد اتجاهات العلاقة الديناميكية عبر اختبار السببية
الدراسة الحالية مع دراسة : ***Frank Antwi and all* ،2022**	تتطابق الدراستان منهجيّاً في اعتمادهما على المنهج القياسي الكمي عبر مؤشرات مركبة لقياس الشمول المالي، وتلتقيان في هدفهما التحليلي المشترك باختبار وتقييم أثر هذا الشمول على كفاءة وأداء النظام المالي.	تتمايز الدراستان في أبعاد القياس المكاني، والزمني، والمنهجي؛ ففي حين تسعى الدراسة الحالية لتشخيص حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة **(2004–2024)** بالاعتماد على نموذج الحلقات الإبطية الموزعة التباطؤ الذاتي **ARDL** ركزت الدراسة السابقة على تحليل بيانات مقطعية ***(Panel Data)*** لعينة من الدول النامية في فترة زمنية مغايرة.
الدراسة الحالية مع دراسة: ***Xiuping Hua and all* , 2019**	تشابهت الدراستان في تركيزهما على الشمول المالي كآلية لتحقيق التنمية، مع استخدامهما لأدوات قياسية في التحليل.	تختلف الدراستان من حيث النتائج والمنهجية؛ إذ توصلت السابقة إلى علاقة على شكل **U** مقلوب، بينما تدرس الحالية العلاقة الخطية في الجزائر باستخدام **ARDL**
الدراسة الحالية مع دراسة: ***ZOUAOUIA Hallam AKSA Ahlem and,* 2019**	تتوافق الدراستان في اعتمادهما على المنهج القياسي الكمي لاختبار العلاقة بين المتغيرات، مع تطابق الهيكل التحليلي؛ حيث يمثل الشمول المالي المتغير المستقل (مقاساً بمؤشرات كعدد الصرافات الآلية والفروع البنكية)، في حين يشكل الاستقرار المالي المتغير التابع	تختلف الدراستان من حيث العينة والمنهجية، حيث تناولت الدراسة السابقة مجموعة من الدول العربية خلال الفترة **2004- 2020** بإستخدام نموذج التأثيرات العشوائية و **FGLS**، بينما تركز الدراسة الحالية على الجزائر خلال الفترة **2004- 2024** بإستخدام نموذج **ARDL**

الدراسة الحالية مع دراسة: ***AzkaAZifah dienillahand all,***2018	تشابهت الدراستان في تسليط الضوء على العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، مع اعتمادهما على مؤشرات كمية في التحليل.	تختلف الدراستان من حيث النطاق والمنهجية؛ إذ شملت السابقة **19** دولة خلال **2004–2014**، بينما ركزت الحالية على الجزائر فقط خلال **2004–2024**، مع اعتماد مؤشرات وأسلوب تحليل يتيح فهمًا أعمق للتطورات الاقتصادية الحديثة

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الدراسة المقارنة

ثالثا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

1. الاستفادة من الدراسات السابقة:

- ساهمت الدراسات السابقة في تكوين خلفية نظرية حول مفهومي الشمول المالي والإستقرار المالي، مما ساعد على توضيح مختلف الجوانب المرتبطة بموضوع الدراسة .
- إعتمدت الدراسة على ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج وتفسيرات من أجل دعم وتحليل النتائج المتحصل عليها ومقارنتها بها.

- كما ساعد الإطلاع على الدراسات السابقة في التعرف على المناهج والأدوات التحليلية الأكثر إستخداماً في هذا المجال، مما ساهم في إختيار المنهج والنموذج القياسي المناسبين للدراسة الحالية.
- إعتمدت الدراسة الحالية على عدد من المؤشرات والمتغيرات التي تم توظيفها في الدراسات السابقة، بما يتلائم مع طبيعة الدراسة والفترة الزمنية المعتمدة لتحليل العلاقة بين الشمول المالي والإستقرار المالي في الجزائر.

3. المساهمة التي تقدمها الدراسة الحالية:

تقدم الدراسة الحالية إسهاماً علمياً مهماً في مجال الشمول المالي والاستقرار المالي، وذلك من خلال معالجتها لفجوة بحثية بارزة في السياق الجزائري. فعلى ضوء العرض السابق والتحليل المقارن للدراسات ذات الصلة، يتبيّن أن هذه الدراسة تأتي لتكمل الجهود البحثية السابقة عبر تقديم منظور أكثر تكاملاً، إذ تناولت بشكل متزامن أبعاد الشمول المالي (الوصول، الاستخدام) وأثرها الديناميكي على مؤشرات الاستقرار المالي وسلامة القطاع المصرفي، ضمن إطار زمني ممتد ومحدث يشمل عقدين من الزمن **2004–2024**

وتتميز الدراسة بتركيزها على الجانب التطبيقي، من خلال اعتماد منهجية التكامل المشترك بأسلوب الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة **ARDL**، الذي يتيح تحليل واستقراء طبيعة العلاقة بين المتغيرات على المديين القصير والطويل، وهو ما يمنح الدراسة عمقاً منهجياً ودقة في تفسير النتائج. كما تبرز مساهمتها في توسيع نطاق التحليل ليشمل إدراج مؤشرات الشمول المالي كمتغيرات مستقلة وقياس تأثيرها المتعدد الأبعاد على مسار الاستقرار المالي

والتحصين ضد الأزمات، مما يمنح الدراسة طابعاً شمولياً واستشرافياً يمكن أن يفيد صناع القرار في تطوير السياسات النقدية والمصرفية الداعمة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر دون الإخلال بسلامة واستقرار النظام المالي.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الإطار النظري الذي تقوم عليه الدراسة، من خلال التركيز على مفهومي الشمول المالي والاستقرار المالي، حيث تم التوصل إلى أن الشمول المالي يمثل أحد المداخل الأساسية لتعزيز كفاءة النظام المالي ودعم الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الإدماج المالي. في المقابل يشكل الاستقرار المالي الإطار الذي يضمن سلامة النظام المالي وقدرته على مواجهة الصدمات والأزمات. وقد أظهر الجانب النظري وجود ترابط واضح بين الشمول المالي والاستقرار المالي، إذ يساهم توسيع قاعدة المتعاملين مع القطاع المالي الرسمي في تعزيز متانة النظام المالي، بما يدعم قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو والاستقرار.

كما أبرزت الدراسات السابقة العربية والأجنبية تباينًا في نتائجها حول طبيعة هذه العلاقة، غير أن أغلبها أكدت وجود أثر إيجابي للشمول المالي في دعم الاستقرار المالي، خاصة على المدى الطويل وفي ظل وجود أطر تنظيمية ورقابية فعّالة.

وبعد استعراض أبرز المفاهيم النظرية والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، سيتم في الفصل التالي الانتقال إلى الجانب التطبيقي، من خلال إجراء تحليل قياسي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من **2004** إلى**2024**

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الشمول المالي

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للدراسة من خلال عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالشمول المالي والاستقرار المالي، وإبراز مختلف الأدبيات النظرية والتطبيقية التي تناولت طبيعة العلاقة بينهما يأتي هذا الفصل ليجسّد الجانب التطبيقي من الدراسة، وذلك عبر اعتماد التحليل القياسي بهدف اختبار مدى وجود علاقة ديناميكية بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المالي في الجزائر.وفي هذا الإطار، تسعى هذه الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من **2004**إلى **2024**،في ظل تزايد الاهتمام بالشمول المالي كأداة حديثة لتعزيز الاستقرار المالي تحسين كفاءة الوساطة المالية، والحد من الاعتماد على القنوات غير الرسمية.ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، سيتم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة **(ARDL)**لدراسة العلاقات القصيرة والطويلة الأجل بين المتغيرات، نظرًا لملاءمته لاختلاف درجات تكامل السلاسل الزمنية.

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين: الأول لعرض المنهجية والأدوات القياسية المعتمدة في الدراسة، والثاني لبناء وتقدير النماذج وقياس أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر **(2004–2024)**، مع تحليل النتائج ومناقشتها في ضوء الفرضيات.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

يتناول هذا المبحث عرض منهجية البحث المعتمدة، وأدوات جمع البيانات المستخدمة، إلى جانب الأساليب الإحصائية المطبقة في الدراسة، مع تحليل تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

المطلب الأول: مصادر جمع البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على نوعين من مصادر البيانات، هما البيانات الأولية والبيانات الثانوية. وتعرف البيانات الأولية بأنها البيانات التي يتم جمعها مباشرة لأول مرة باستخدام أدوات بحثية كالإستبيان أو المقابلة، إلا أن هذا النوع من البيانات لم يُعتمد في الدراسة الحالية نظراً لطبيعة موضوعها المرتبط بتحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي. وعليه، تم الاعتماد على البيانات الثانوية الصادرة عن مؤسسات رسمية، لما تتميز به من دقة وموثوقية وشمولية في تغطية متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (II-01): مصادر جمع بيانات متغيرات الدراسة

نوع المصدر	الجهة الإصدار	نوع المتغير	البعد
مصدر أولي/ دولي	البنك الدولي**WB**	شمول المالي: المستقل **1**(بعد الاستخدام)	عدد المقترضين من البنوك التجارية **BCB**
مصدر أولي/ دولي	البنك الدولي**WB**	شمول المالي: المستقل **2**(بعد الاستخدام)	حجم الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص (من الناتج المحلي**%**) **DCP**
مصدر أولي/ دولي	البنك الدولي**WB**	شمول المالي: المستقل **3** (بعد الوصول)	عدد الصراف الآلي **ATMs**
مصدر أولي/ دولي	البنك الدولي**WB**	شمول المالي: المستقل **4** (بعد الوصول)	فروع البنوك التجارية **CBB**
مصدر أولي/ دولي	البنك الدولي**WB**	الاستقرار المالي: البعد الأول	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي **GDPpc**
مصدر أولي/ وطني	البنك الجزائر**BA**	الاستقرار المالي: البعد الثاني	نسبة القروض المتعثرة **NPL%**
مصدر أولي/ دولي	البنك الدولي **WB**	الاستقرار المالي: البعد الثالث	إيرادات النفط **OILR%**

المصدر: من إعداد الطالبة

كما تم الاعتماد كذلك على مجموعة من المصـــادر العلمية المتنوعة، من بينها الكتب الأكاديمية، والمقالات المحكمة، وأطروحات الدكتوراه، فضلاً عن بعض البحوث المقدمة ضمن فعاليات المؤتمرات العلمية.

المطلب الثاني: الأسلوب الاحصائي للدراسة

يشكل تحديد المنهج المناسب أساسياً في الجانب التطبيقي، لأنه يحدد البيانات المطلوبة ويساعد على تطبيق التحليل الإحصائي للوصول إلى نتائج دقيقة.

أولا: مفهوم للنموذجARDL

نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة **(ARDL)** بأنه نموذج يتضمن القيم المتأخرة للمتغير التابع، إضافة إلى القيم الحالية والمتأخرة للمتغيرات المستقلة بفترة واحدة أو أكثر. ويُرمز له عادةً بـــ **ARDL (p, q_1, q_2,** (...، حيث يشير**(p)**إلى عدد فترات الإبطاء للمتغير التابع، بينما تمثل**(q_i)**عدد فترات الإبطاء للمتغيرات المستقلة.[1]

ثانيا: مزايا منهجية التكامل المشترك ARDL

تتميز منهجية **ARDL** عن غيرها من أساليب التكامل المشترك بعدة مزايا، من أبرزها[2]:

- يعد هذا الأسلوب أكثر كفاءة نسبياً في العينات الصغيرة التي يقل حجمها عن**80** مشاهدة؛
- يمكن استخدام هذا الأسلوب بغض النظر عن كون المتغيرات متكاملة من الدرجة **I(0)** أو**I(1)** أو عند وجود خليط بينهما، إلا أنه يصبح غير صالح للتطبيق في حال وجود متغيرات متكاملة من الدرجة**I(2)**؛
- يتيح هذا الأسلوب تقدير آثار الأجلين القصير والطويل بشكل متزامن، إضافة إلى قدرته على معالجة المتغيرات التفسيرية ضمن فترات إبطاء زمنية متفاوتة.[3]
- إن النموذج المقدّر باستخدام منهجية **(ARDL)** يعد كفؤاً وغير متحيز، نظراً لقدرته على معالجة المشكلات المرتبطة بالارتباط الذاتي.[4]

ثالثا: خطوات تقدير نموذج ARDL

قبل الشروع في النمذجة القياسية وفق منهجية التكامل المشترك**(ARDL)** ، يجب المرور بالمراحل التالية:[5]

---

[1] عبد العظيم أحمد داوود إبراهيم، **إستخدام منهجية الإنحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة المتباطئة بالتطبيق على دالة الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة 1993–2016**، مذكرة ماجستير، تخصص: الاقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2019، ص: 39.

[2] بن موسى حسان، **منهجية التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة : تطبيق لقياس وتقييم الإستدامة المالية في الجزائر للفترة 2000–2020**، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد **11**، العدد **01**، 2023، ص:57.

[3] خالد صلاح الدين طه محمود، **تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) لدراسة علاقة التكامل المشترك بين اسعار كتاكيت ودجاج اللحم في مصر خلال الفترة من 2015/1/1 إلى 2018/06/20**، مجلة الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الزراعية، المجلد 03،العدد06، 2018، ص: 599

[4] فاطمة محمد علي الصمدي، **المفاضلة بين نموذج الانحدار الخطي البسيط ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة في تحليل أثر الأمية على الفقر في الجمهورية اليمنية**، مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية، المجلد 2، العدد04، 2021، ص: 165.

[5] خضير عباي الوائلي، **استعمال أسلوبARDLفي تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق**، أطروحة دكتوراه، تخصص: العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2017، ص:107.

1.يتم فحص استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها من خلال اختبار جذر الوحدة وفق اختبار ديكي–فولر الموسع**(ADF)**؛

2.يتم تحديد فترات الإبطاء المثلى باستخدام نموذج الانحدار الذاتي غير المقيد**(VAR)** ، بالاعتماد على الفترة التي تحقق أقل قيمة لمعايير المعلومات، مثل معيار أكايك **(AIC)** ومعيار شوارز **(SC)** ومعيار هانان–كوين .**(HQ)** كما يشير بيساران إلى أنه في حالة البيانات السنوية وصِغر حجم العينة، يمكن اعتماد حد أقصى لفترات الإبطاء يساوي فترتين2.

3.يتم تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة**(ARDL)** مع اختبار وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل باستخدام اختبار الحدود***(Bounds Test)***

4.يتم التحقق من سلامة واستقرارية النموذج من خلال مجموعة من الاختبارات، تشمل اختبار غياب الارتباط التسلسلي، واختبار معنوية المعاملات المقدّرة، إضافة إلى اختبار استقرارية النموذج.

5.تقدير معاملات الأجل القصير من خلال نموذج تصحيح الخطأ، إلى جانب تقدير علاقات الأجل الطويل.

المطلب الثالث: تحليل تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة المدروسة

أولا: تحليل تطور المتغيرات المستقلة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مستوى الشمول المالي في الجزائر من خلال بعدين رئيسيين؛ يتمثل الأول في بعد الوصول، ويقاس عبر مؤشرين هما عدد فروع البنوك التجارية وعدد أجهزة الصراف الآلي، بينما يتمثل الثاني في بعد الاستخدام، ويقاس من خلال حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وعدد المقترضين لدى البنوك التجارية، وذلك خلال الفترة **2004–2024**، بالاعتماد على أدوات التحليل الكمي والبياني.

1. بعد الوصول: (عدد فروع البنوك التجارية CBB//عدد أجهزة الصراف الآلي ATMs)

يساهم هذا البعد في توضيح مدى إنتشار الخدمات المالية من حيث التغطية الجغرافية والسكانية، كما يعكس حجم الجهود المبذولة لتقليص الفجوة بين الفئات المستفيدة وتلك غير المشمولة بالخدمات البنكية، إذ إن إرتفاع قيم هذا البعد يعد مؤشرا على توسع نطاق الشمول المالي وتحسن إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية.

ولتحقيق ما سبق، تم جمع البيانات المستخدمة في هذا النموذج من بنك الجزائر عبر موقعه الإلكتروني، وتشمل الفترة الممتدة من **2004** إلى **2024**، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (II-02): عدد فروع البنوك التجارية وعدد أجهزة الصراف الآلي(2004-2024)

السنة	فروع البنوك التجارية CBB	عدد الصرافات الآلية ATMs	السنة	فروع البنوك التجارية CBB	عدد الصرافات الآلية ATMs
2004	4,747	1,272	2015	5,303	8,424
2005	4,753	1,512	2016	5,304	8,652
2006	4,987	2,405	2017	5,27	9,21
2007	5,104	3,748	2018	5,338	9,616
2008	5,279	4,233	2019	5,348	9,393
2009	5,206	5,367	2020	5,302	9,377
2010	5,094	5,968	2021	5,305	9,369
2011	5,211	6,133	2022	5,288	8,13
2012	5,254	6,243	2023	5,261	11,957
2013	5,252	6,556	2024	5,261	11,96
2014	5,255	7,671			

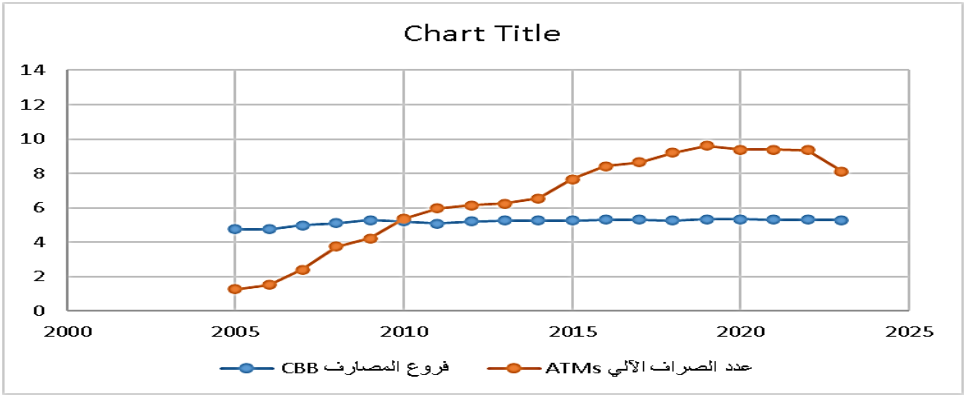
المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على البيانات الواردة في موقع بنك الدولي

يظهر الجدول رقم **(II-02)**تطور عدد الفروع البنكية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من **2004**إلى **2024** نمواً بطيئاً، حيث ارتفع العدد من **4.747** فرعاً سنة **2004** إلى **5.261** فرعاً سنة **2024** ، أي بزيادة قدرها **0.514** فرع فقط خلال عشرين سنة، مما يعكس غياب توسع واضح في الانتشار المصرفي ويعزى ذلك إلى ضعف التغطية الجغرافية للخدمات المصرفية.كما تشير البيانات إلى أن الفترة ما بين **2004** و**2019** شهدت نمواً نسبياً في عدد الفروع البنكية، إذ انتقل العدد من **4.747** إلى **5.348**فرعاً، وهو ما يعكس تحسناً محدوداً في البنية التحتية المصرفية

في المقابل تظهر بيانات الجدول تطوراً ملحوظاً في عدد أجهزة الصراف الآلي خلال الفترة نفسها، حيث ارتفع عددها من **1.272**جهازاً سنة **2004** إلى**11.960** جهازاً سنة **2024**، أي بزيادة قدرها **10.688** جهازاً، وهو ما يعكس توسعاً تدريجياً في البنية التحتية المالية وتعزيزاً لقنوات الوصول إلى الخدمات المصرفية

.كما يوضح الشكل رقم **(II-01)** تطور عدد فروع البنوك التجارية وعدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

الشكل رقم (II-01): تطور عدد فروع البنوك التجارية وعدد أجهزة الصراف الآلي 2004-2024



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام **Excel** بناءً على معلومات الجدول السابق

يظهر الشـــكل رقم **(II-01)** تســـارعا ملحوظا في نمو عدد أجهزة الصـــراف الآلي **ATMs** خلال الفترة المدروســـة، مقارنة بنمو بطئ ومســـتقر في عدد فروع البنوك التجارية **CBB**، ويعزى هذا التباين إلى التحول التدريجي نحو رقمنة الخدمات المصرفية وتقليص الإعتماد على الفروع التقليدية.

2.بعد الإستخدام: يساهم هذا البعد بشكل عام في قياس مدى التفاعل الافراد و المؤسسات مع الخدمات المالية المتاحة، ويظهر درجة اســـتخدامها الفعلي مما يجعله مؤشـــرا على مســـتوى نشـــاط المالي. كما يعكس هذا البعد الأثر المحتمل لاستخدام الخدمات المالية في دعم وتعزيز الاستقرار المالي .

يوضح الجدول التالي تطور حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة من **2004** إلى غاية **2024.**

الجدول رقم (II-03): تطور حجم الائتمان الموجه للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي وعدد المقترضين من البنوك التجارية (2004-2024)

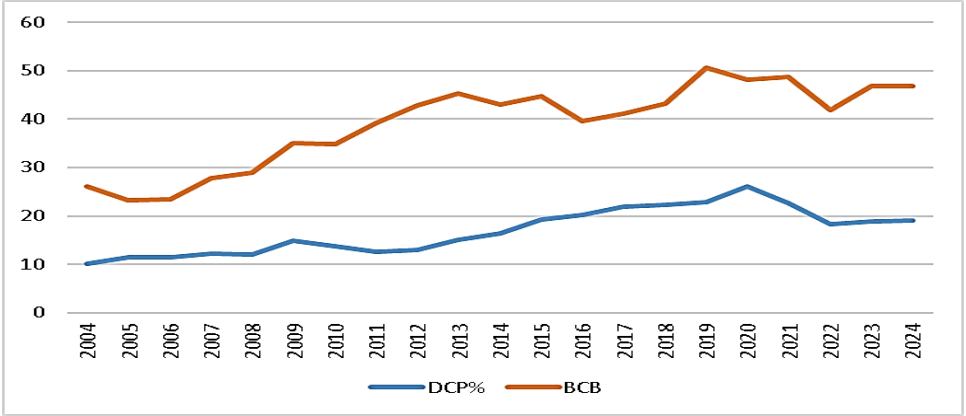
السنة	حجم الائتمان الموجه للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي %DCP	عدد المقترضين من البنوك التجارية BCB	السنة	حجم الائتمان الموجه للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي %DCP	عدد المقترضين من البنوك التجارية BCB
2004	10.21	26,001	2015	19.22	44,633
2005	11.50	23,279	2016	20.252	39,563
2006	11.52	23,374	2017	21.86	41,01
2007	12.305	27,828	2018	22.387	43,247
2008	12.13	28,984	2019	22.912	50,624
2009	14.847	35,004	2020	26.117	48,129
2010	13.79	34,855	2021	22.659	48,635
2011	12.565	39,29	2022	18.239	41,924
2012	12.908	42,814	2023	18.846	46,864
2013	15.065	45,342	2024	19.034	46,864
2014	16.421	42,903			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي

يوضح الجدول رقم **(03-II)**تطور تدريجي في نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة من **2004** إلى عام **2024**، بحيث إرتفعت النسبة من **10.21** سنة **2004** إلى أعلى مستوى لها عند **26.117** سنة **2020** قبل أن تشهد تراجع نسبي لتصل إلى **19.034** سنة **2024**، و يعزى هذا الإرتفاع إلى توسع النشاط المصرفي. وفي مقابل، نلاحظ تطور عدد المقترضين من البنوك التجارية خلال الفترة المدروسة **(2004–2024)** حيث كان هنالك نمو تدريجي خلال السنوات الأولى ليصل إلى أعلى مستوى سنة **2019**، غير أن الفترة اللاحقة شهدت تراجعا نسبيا نتيجة لظروف إقتصادية .

كما يوضح الشكل رقم **(02-II)** تطور نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي وعدد المقترضين في البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

الشكل رقم (02-II): تطور نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي وعدد المقترضين من البنوك التجارية (2004-2022)



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام **Excel** بناءً على معلومات الجدول السابق

يوضح الشكل رقم **(02-II)** تطور نسبة الإئتمان الموجه للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي شهد إرتفاعا تدريجيا خلال الفترة من **2004** إلى**2020**، غير أنها سجلت تراجعا نسبيا بعد سنة **2020** وذلك نتيجة لظروف الإقتصادية. وفي المقابل، نلاحظ نمو المتزايد في عدد المقترضين من البنوك التجارية خلال فترة الدراسة **(2004– 2024)** ويعزى هذا الإرتفاع إلى السياسات والبرامج التي أنتهجتها الدولة لتشغيل الشباب العاطل على العمل كبرنامج الوكالة الوطنية لدعم الشباب **ANSEJ** والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **ANGEM** .

ثانيا: تحليل تطور المتغيرات التابعة

تمحورت هذه الدراسة حول تحليل متغيرات الإستقرار المالي ذات الطابع الإقتصادي والمتمثلة في نسبة القروض المتعثرة، وإيرادات النفط، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تم دراسة هذه المؤشرات خلال الفترة الزمنية

المعتمدة من **2004**إلى عام**2024**بإســـتخدام أدوات التحليل الكمي والتمثيل البياني، بهدف إبراز تطور المتغيرات وقياس إنعكاساتها على الإستقرار المالي .

1. البعد الاول: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP pc:

يوضح الجدول التالي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجماليGDP pc خلال فترة الدراسة من **2004** إلى غاية **2024**.

الجدول رقم (II-04): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP pc (2004-2024)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
% (GDP)	2816.994	3233.133	3660.661	4167.452	5180.919	4235.43	4912.786
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
% (GDP)	5916,314	6033.649	5979.601	6094.694	4685,059	985.4424	4554.668
السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
% (GDP)	4577.21	4468.453	3743.542	4160.559	4960.303	5370.477	5752.991

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يبين الجدول **(II-04)** تطور نصـــيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة **2004–2024**، حيث يمكن ملاحظة وجود اتجاه عام نحو الارتفاع على المدى الطويل رغم تباين القيم من سنة إلى أخرى. فقد سجل المؤشر مستويات متزايدة خلال السنوات الأولى إلى غاية **2008**، مما يعكس تحسناً نسبياً في الأداء الاقتصادي. ثم شهد سنة **2009** انخفاضـاً، قبل أن يعود للارتفاع مجدداً خلال الســنوات اللاحقة ليبلغ مســتويات مرتفعة في منتصــف العقد الثاني.بعد ســنة **2014** يظهر تراجع نســبي في المؤشــر مع بعض التقلبات، وهو ما يرتبط غالباً بعوامل خارجية مثل تغيرات أسعار الطاقة والظروف الاقتصادية العالمية. كما يلاحظ انخفاض واضح سنة **2020** نتيجة الصدمة الاقتصادية المرتبطة بجائحة كوفيد-**19**.وفي السنوات الأخيرة **(2021–2024)** يتجه المؤشر نحو التعافي التدريجي، ما يدل على تحسن نسبي في النشاط الاقتصادي واستعادة جزء من النمو المفقود. كما يوضح الشكل رقم **(II-04)** تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي **GDP pc** في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

الشكل رقم (II-03): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجماليGDP pc (2004-2024)



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام **Excel** بناءً على معلومات الجدول السابق.

يوضح الشكل رقم **(II-03)** أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عرف تذبذبا خلال فترة الدراسة من **2004** إلى**2024**، وذلك راجع للتذبذب في إجمالي الناتج المحلي في الجزائر حيث هذا الأخير يتأثر بأسعار النفط و الذي شهد هو الآخر إرتفاع وإنخفاض حسب الأزمات السياسية والإقتصادية التي شهدها العالم خلال تلك الفترة.

2.البعد الثاني: نسبة القروض المتعثرة NPL

يوضح الجدول الموالي تطور نسبة القروض المتعثرة خلال الفترة الممتدة من **2004** إلى غاية **2024**.

الجدول رقم (II-05): تطور نسبة القروض المتعثرة NPL (2004-2024)

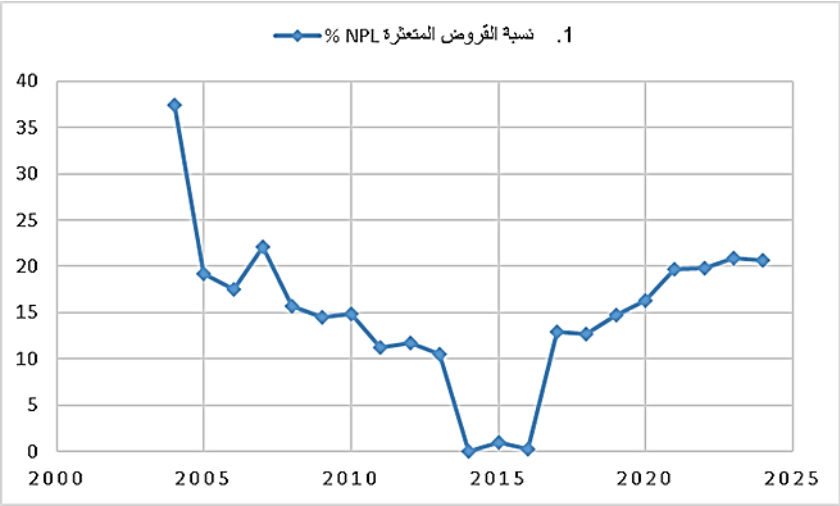
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
% (NPL)	37,4	19,2	17,5	22,1	15,7	14,5	14,9
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
% (NPL)	11,23	11,73	10,56	0,92	0,98	0,18	12,96
السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
% (NPL)	12,7	14,76	16,36	19,64	19,86	20,88	20,68

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يوضح الجدول رقم **(II-05)** تطور نسبة القروض المتعثرة خلال فترة الدراسة من **2004** إلى عام **2024**، حيث نلاحظ أنها كانت في حالة تراجع حادا من **37.4%** سنة **2004** إلى**0.18%** سنة **2016**، وهو ما يعكس تحسن قدرة المقترضين على السداد، شهدت السنوات الأخيرة إرتفاعاً تدريجياً وهو ما يعكس تزايد صعوبات السداد و إرتفاع مخاطر الإئتمان وهو الأمر الذي يؤثر على الإستقرار المالي.

كما يوضح الشكل رقم **(II-04)** تطور نسبة القروض المتعثرة**NPL**خلال الفترة الدراسة (**2004-2024**)

الشكل رقم (II-04): تطور نسبة القروض المتعثرة NPL (2004-2024)



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام **Excel** بناءً على معلومات الجدول السابق

يوضح الشكل رقم **(04-II)** تراجعاً واضحاً في نسبة القروض المتعثرة خلال السنوات الأولى من الفترة المدروسة، مما يعكس تحسن جودة الائتمان.

3.البعد الثالث: تطور الإيرادات النفطيةOIRL

يوضح الجدول الموالي تطور الإيرادات النفطية خلال فترة الدراسة الممتدة من **2004** إلى غاية **2024**.

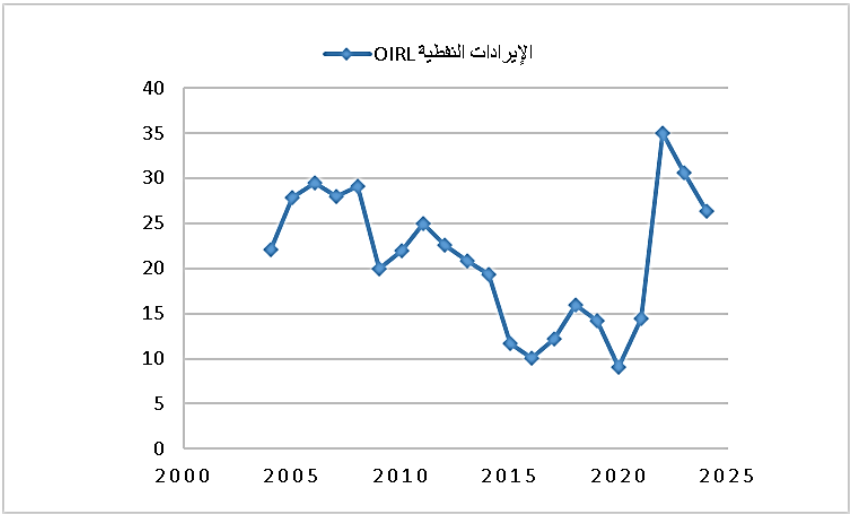
الجدول رقم (II-06): تطور الإيرادات النفطية OIRL (2004-2022)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
% (OIRL)	22,126	27,914	29,534	27,926	29,108	19,904	21,993
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
% (OIRL)	25,026	22,602	20,872	19,316	11,745	10,026	12,156
السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
% (OIRL)	15,942	14,142	9,038	14,461	35	30,65	26,3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

تشير بيانات الجدول رقم **(06-II)** إلى أن الإيرادات النفطية شهدت تذبذبا واضحا خلال الفترة المدروسة من **2004** إلى عام **2024** بحيث من خلال الفترة بين **2004** إلى**2008** إرتفعت مستويات الإيرادات النفطية نسبيا حيث إرتفعت من **22,12%**سنة **2004** إلى **29,10%** سنة**2008**حيث يعكس هذا الإرتفاع إزدهار أسعار النفط عالميا . أما بالنسبة للسنوات الأخرى شهدت تذبذب في مستويات الإيرادات النفطية حيث كان الإنخفاض الحاد سنة **2020** بمعدل**9,038**% وهذا راجع إلى تراجع الطلب بسبب أزمة كوفيد**19** . كما يوضح الشكل رقم **(II-05)** تطور الإيرادات النفطية.

الشكل رقم (II-05): تطور الإيرادات النفطية OIRL (2004-2022)



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام **Excel** بناءً على معلومات الجدول السابق

يظهر الشكل البياني رقم **(II-05)** شهد المؤشر تذبذباً خلال فترة الدراسة، حيث اتسم بالانخفاض أو الاستقرار النسبي خلال السنوات التي تلت الصدمات الاقتصادية خاصة بين **2015** و**2020**، نتيجة تباطؤ النشاط

الاقتصادي وتراجع الموارد خلال بعض الفترات، مقابل منحى تصاعدي في السنوات الأخيرة، خاصة سنة **2022**، بفعل تعافي الاقتصاد وتحسن الإيرادات والسياسات التحفيزية.

المبحث الثاني: النمذجة القياسية لأثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر للفترة 2004- 2024

تعتمد الدراسات الحديثة في تحليل الظواهر الاقتصادية على أدوات إحصائية وقياسية تسمح بدراسة العلاقات بين المتغيرات وتحديد آثارها على المدى القصير والطويل. وفي هذا الإطار، سيتم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (**ARDL**) لقياس أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة **2004–2024**، من خلال تقدير ثلاثة نماذج تخص المتغير التابع المتمثل في الاستقرار المالي.

المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

أولا: مجالات الدراسة

تتأسس المقاربة التحليلية لهذه الدراسة على بعدين متكاملين؛ يرتكز البعد المكاني على تتبع التوزيع الجغرافي للظواهر محل الدراسة، في حين يعنى البعد الزمني برصد ديناميكية تطورها وتحولاتها عبر الحقبة الزمنية المستهدفة.

1.المجال المكاني: يتمثل المجال المكاني للدراسة في الجزائر، باعتبارها نموذجًا لتحليل دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي، وذلك في ظل الجهود المبذولة لتطوير النظام المالي وتوسيع الولوج إلى الخدمات المالية عبر إصلاحات واستراتيجيات وطنية. وتهدف الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة هذه السياسات في دعم الاستقرار المالي وتحقيق توازن واستدامة النظام المالي الجزائري.

2.المجال الزمني: تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من سنة **2004** إلى غاية **2024**، وقد تم اختيارها نظراً لما شهدته الجزائر من إصلاحات وتطورات في القطاع المالي، خاصة في مجال تعزيز الشمول المالي وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. وتمثل هذه الفترة إطاراً مناسباً لتحليل تطور مؤشرات الاستقرار المالي وقياس مدى مساهمة الشمول المالي في دعمه داخل الاقتصاد الجزائري.

3.المجال التحليلي: يعتمد المجال التحليلي للدراسة على أربعة مؤشرات لقياس الشمول المالي وثلاثة مؤشرات لقياس الاستقرار المالي، ويوضح الجدول الموالي ذلك.

الجدول رقم (II-07): مؤشرات الدراسة

المتغيرات	المؤشر
الشمول المالي	**- بعد الوصول**: عدد فروع البنوك التجارية **CBB**؛ عدد أجهزة الصراف الآلي **ATMs**
	-بعد الإستخدام: حجم الممنوح للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي(**DCP**) ؛ عدد المقترضين من البنوك التجارية **BCB**
الاستقرار المالي	الإيرادات النفطية**OIRL**
	نسبة القروض المتعثرة **NPL**
	نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي **GDP pc**

المصدر: من إعداد الطالبة

ثانيا: نماذج الدراسة

تتمحور إشكالية هذه الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى ساهم تطور الشمول المالي في دعم وتعزيز الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة **2004–2024؟**

انطلاقًا من ذلك، صيغت الدراسة فرضياتها الرئيسية والفرعية كما يلي:

الفرضية الرئيسية:

– توجد علاقة تكامل مشترك بين الشمول المالي والاستقرار لمالي عبر أبعادها.

فرضيات الأثر قصير وطويل الأجل:

- **البعد الأول**: يوجد أثر ذو دلالة معنوية، في المدى القصير والطويل، بين الشمول المالي والاستقرار المالي من خلال الإيرادات النفطية
- **البعد الثاني**: يوجد أثر ذو دلالة معنوية، في المدى القصير والطويل، بين الشمول المالي والاستقرار المالي من خلال نسبة القروض المتعثرة.
- **البعد الثالث**: يوجد أثر ذو دلالة معنوية، في المدى القصير والطويل، بين الشمول المالي والاستقرار المالي من خلال نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي.

1.المتغيرات المستقلة (الشمول المالي)

تشمل المتغيرات المستقلة مجموعة من المؤشرات التي تقيس مستوى الشمول المالي ومدى انتشار الخدمات المالية والمصرفية داخل الاقتصاد، وذلك على النحو الآتي:

1.1. عدد فروع البنوك التجارية CBB: يقيس هذا المتغير نطاق التغطية الجغرافية للشبكة البنكية، ويُستدل به على مدى سهولة وصول الأفراد والشركات للخدمات المالية في مختلف المناطق.

2.1. عدد أجهزة الصراف الآليATMs: يعبر عن تطور البنية التحتية المصرفية وسهولة الحصول على الخدمات المالية

3.1. حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي(DCP): يعكس هذا المؤشر مدى ارتباط التمويل الموجه للقطاع الخاص بالناتج الاقتصادي الكلي، ويستخدم لقياس كفاءة النظام المالي في تخصيص الموارد.

4.1. عدد المقترضين من البنوك التجارية (BCB): يقيس عدد الأفراد أو المؤسسات الذين يحصلون على قروض من البنوك التجارية، ويعكس مدى الوصول إلى الخدمات التمويلية والمصرفية .

2.المتغيرات التابعة (الاستقرار المالي): تم قياس مستوى الاستقرار من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية:

1.2. البعد الأول: تم تمثيله **بإيرادات النفطية**، وهي العوائد المالية التي تحصل عليها الدولة من عمليات إستخراج وإنتاج وتصدير النفط ومشتقاته، وتعد من أهم مصادر تمويل الإقتصاد والميزانية العامة في الدول النفطية .

1.2. البعد الثاني: تم تمثيله بنسبة **القروض المتعثرة**، هي مؤشر يقيس حجم القروض التي تعثر أصحابها في سدادها مقارنة بإجمالي القروض الممنوحة من البنوك، ويستخدم لتقييم جودة الأصول ومستوى المخاطر في القطاع المصرفي.

3.2. البعد الثالث: تمثيله بعدد **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**، وهو مؤشر يعبر عن متوسط ما يحصل عليه الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، ويتم حسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان، ويستخدم لقياس مستوى المعيشة والأداء الإقتصادي.

3.الصيغة الوظيفية المقترحة: يقاس أثر الشمول المالي على أبعاد الإستقرار المالي (البعد الأول، البعد الثاني، البعد الثالث) كما يلي:

$$f(DCP_t, ATMs_t, CBB_t, BCB_t) = {}^{OIRL}_{t}SD$$
$$f(DCP_t, ATMs_t, CBB_t, BCB_t) = {}^{NPL}_{t}SD$$
$$f(DCP_t, ATMs_t, CBB_t, BCB_t) = {}^{\text{GDP pc}}_{t}SD$$

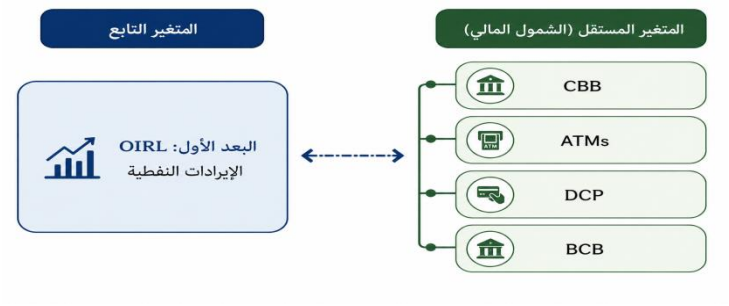
أو بشكل إجمالي في نظام معادلات متكاملة:

$$\left[{}^{OIRL}_{t}SD, {}^{NPL}_{t}SD, {}^{\text{GDP pc}}_{t}SD\right] = {}_{t}SD, \qquad [DCP_t, ATMs_t, CBB_t, BCB_t] = {}_{t}FI \text{ حيث } \mathbf{F}\ (FI_t) = {}_{t}SD$$

بناءً على المعطيات السابقة، سيتم تطوير ثلاثة نماذج قياسية رئيسية في هذه الدراسة بهدف تحليل العلاقة بين أبعاد الشمول المالي كمتغيرات مستقلة والاستقرار المالي كمتغير تابع، وذلك على النحو الآتي:

النموذج الأول: يقيس أثر أبعاد الشمول المالي **(BCB،DCP،ATMs ،CBB)** على البعد الاول الإستقرار المالي **(OIRL)**.

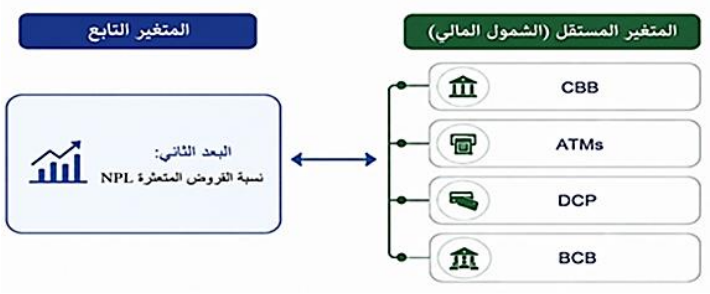
الشكل رقم (II-06): النموذج الأول للدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة

النموذج الثاني: يقيس أثر أبعاد الشمول المالي **(CBB، ATMs، DCP، BCB)** على البعد الثاني للإستقرار المالي **(NPL)**.

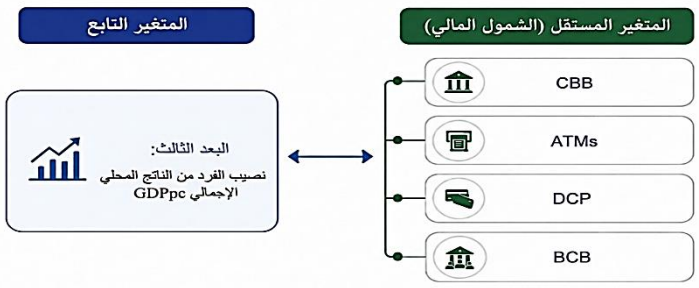
الشكل رقم (II-07): النموذج الثاني للدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة

النموذج الثالث: يقيس أثر أبعاد الشمول المالي **(CBB، ATMs، DCP، BCB)** على البعد الثالث للإستقرار المالي **(GDP pc)**.

الشكل رقم (II-08): النموذج الثالث للدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة

يهدف هذا التصنيف إلى تحليل أثر كل بُعد من أبعاد الشمول المالي بشكل منفصل على محددات الاستقرار المالي ومختلف مظاهره، بما يسمح بتقديم فهم علمي ومنهجي شامل لطبيعة العلاقة التفاعلية بين المتغيرين.

المطلب الثاني: تقدير وتحليل النموذج الأول للدراسة

يتناول هذا المطلب الجانب القياسي للدراسة من خلال معالجة البيانات وقياس المتغيرات، ثم بناء نموذج الانحدار المتعدد لقياس أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر. كما يشمل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، وتقدير النموذج وإجراء الاختبارات القياسية في الأجلين القصير والطويل، وتحليل النتائج ومناقشتها.

أولا: توصيف النموذج ودراسة الاستقرارية

1.إدارة بيانات الدراسة: بعد مراجعة بيانات البنك الدولي**(WB)** تبيّن أن السلسلة الزمنية للفترة **(2004–2024)** مكتملة وخالية من القيم المفقودة، وتشمل جميع المتغيرات اللازمة للدراسة. وقد تم تنظيمها كسلاسل زمنية سنوية تمتد لـ**21** سنة، لاستخدامها في التحليل القياسي عبر برنامج *EViews* الإصدار **12**.

2.قياس المتغيرات: يعتمد النموذج الأول على متغير مستقل يتمثل في الشمول المالي بأبعاده الأربعة، مقابل متغير تابع واحد يعكس أحد مؤشرات الاستقرار المالي، مع اعتماد القياس الكمي لجميع متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (II-08): أبعاد والمؤشرات المستعملة في القياس (النموذج الأول)

المتغير	البعد	الرمز	المقياس
الاستقرار (بعد الأول)	إيرادات النفط	**OILR**	كمي(نسبة مئوية **%**)
الشمول المالي	عدد الفروع البنكية لكل **100** ألف بالغ	**CBB**	كمي (قيمة عددية)
	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل **100** الف بالغ	**ATMs**	كمي (قيمة عددية)
	حجم الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص (من الناتج المحلي**%**)	**DCP**	كمي(نسبة مئوية **%**)
	عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل **100** بالغ	**BCB**	كمي (قيمة عددية)

المصدر: من إعداد الطالبة

1.2.المتغير التابع: يتمثل في إيرادات النفط **OILR** ويعبر عن البعد الأول للاستقرار المالي. وقد تم الحصول على بيانات هذا المتغير من قاعدة بيانات البنك الدولي **(WB)**.

2.2. المتغير المستقل (الشمول المالي): تتمثل أبعاد الشمول المالي في أربعة مؤشرات رئيسية، تم اختيارها لقياس مدى انتشار الخدمات المالية الرسمية وسهولة الوصول إليها واستخدامها من قبل الأفراد والمؤسسات، وذلك كما يلي:

- **عدد فروع البنوك التجارية (CBB):** عدد الفروع البنكية لكل **100** ألف بالغ، ويعكس مدى انتشار المؤسسات المصرفية وقدرتها على الوصول إلى مختلف فئات المجتمع، خاصة في المناطق البعيدة أو ذات الكثافة السكانية المنخفضة، كما يعد مؤشرًا مهمًا على مستوى الإتاحة الجغرافية للخدمات المالية الرسمية ومدى قربها من الأفراد.

➢ **أجهزة الصراف الآلي (ATMs)**: عدد أجهزة الصراف الآلي لكل **100** ألف بالغ، وتعد مؤشرًا على سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية الأساسية، خاصة خدمات السحب والإيداع والاستعلام، كما تعكس مستوى تطور البنية التحتية المصرفية ومدى اعتماد النظام المالي على الوسائل الحديثة في تقديم الخدمات المالية.

➢ **نسبة حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (DCP):** تستخدم كمؤشر على مدى قدرة النظام المصرفي على تمويل الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية، كما تعكس كفاءة الوساطة المالية ومدى مساهمة المؤسسات المالية في دعم الاستثمار والنمو الاقتصادي.

➢ **عدد المقترضين من البنوك التجارية** عدد المقترضين لكل **100** بالغ، ويعبر عن مدى استفادة الأفراد من خدمات التمويل الرسمية، ويظهر درجة اندماجهم في النظام المالي الرسمي، كما يعكس مستوى الثقة في المؤسسات المصرفية وقدرتها على تلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد والمشروعات

تم حساب هذه المؤشرات من قبل الطالبة اعتمادًا على بيانات رسمية صادرة عن البنك الدولي، وذلك بهدف بناء نموذج قياسي يعكس العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

3.المتغيرات الوصفية: يهدف التحليل الوصفي للمتغيرات إلى التعرف على الخصائص الإحصائية الأساسية للسلاسل الزمنية محل الدراسة، من خلال حساب مؤشرات مثل المتوسط الحسابي والوسيط والمنوال، بما يوفر صورة أولية عن طبيعة البيانات واتجاهاتها. كما يشمل اختبار التوزيع الطبيعي عبر معامل الالتواء*Skewness* ومعامل التفلطح*Kurtosis*إضافة إلى اختبار *Jarque-Bera* للتحقق من مدى ملاءمة البيانات للتوزيع الطبيعي، وذلك كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (II-09): الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة (النموذج الأول)

	CBB	ATM	DCP	BCB	OILR
Mean	**5.196286**	**7.009333**	**16.89462**	**39.10319**	**21.22767**
Median	**5.261000**	**7.671000**	**16.42100**	**41.92400**	**21.99300**
Maximum	**5.348000**	**11.96000**	**26.11700**	**50.62400**	**35.00000**
Minimum	**4.747000**	**1.272000**	**10.21000**	**23.27900**	**9.038000**
Std. Dev.	**0.171680**	**3.097575**	**4.661882**	**8.620002**	**7.477672**
Skewness	**-1.768884**	**-0.337403**	**0.276577**	**-0.642689**	**-0.041518**
Kurtosis	**5.024291**	**2.284200**	**1.858982**	**2.126391**	**1.938731**
Jarque-Bera	**14.53687**	**0.846766**	**1.406914**	**2.113467**	**0.991538**
Probability	**0.000697**	**0.654828**	**0.494872**	**0.347589**	**0.609102**
Sum	**109.1220**	**147.1960**	**354.7870**	**821.1670**	**445.7810**
Sum Sq. Dev.	**0.589480**	**191.8995**	**434.6629**	**1486.089**	**1118.312**
Observations	**21**	**21**	**21**	**21**	**21**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات ***Eviews12***

يبين الجدول رقم**(II-09)**الإحصائيات الوصفية لمتغيرات النموذج الأول خلال **21** مشاهدة، حيث بلغ متوسط إيرادات النفط **OILR** نحو **(21.22)** بوسيط **(21.99)**، مع قيم تتراوح بين **(9.03)** و**(35.00)** وانحراف

معياري **(7.47)**، ما يعكس تذبذبًا متوسطًا في الإيرادات نتيجة تأثرها بتقلبات أسعار النفط، مع وجود درجة مقبولة من التماثل بين المتوسط والوسيط.أما متغيرات الشمول المالي، فقد سجل عدد الفروع البنكية **CBB** متوسطًا قدره **(5.19)** بانحراف ضعيف **(0.17)**، وهو ما يدل على استقرار شبه تام في هذا المؤشر عبر فترة الدراسة، في حين بلغ متوسط أجهزة الصراف الآلي **(7.00)** **(ATM)** بانحراف **(3.09)**، مما يعكس تباينًا أكبر في وتيرة انتشارها مقارنة بالفروع البنكية. كما بلغ متوسط الائتمان الممنوح للقطاع الخاص**(16.89%)** **(DCP)** ، وهو ما يشير إلى محدودية نسبيّة في تمويل القطاع الخاص، بينما سجل عدد المقترضين**(BCB)**متوسطًا قدره **(39.10)** مع انحراف معياري **(8.62)**، ما يعكس تفاوتًا واضحًا في مستوى الولوج إلى الخدمات الائتمانية.وتُظهر نتائج اختبار ***Jarque-Bera*** أن معظم المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى **5%**، باستثناء متغير **CBB** الذي لم يحقق شرط الطبيعية، وهو ما قد يُفسَّر بطبيعة تطور هذا المؤشر الذي يكون غالبًا بطيئًا وشبه ثابت، غير أن ذلك لا يؤثر على صلاحية التقدير في ظل اعتماد نماذج **ARDL** التي لا تشترط الصرامة في افتراض الطبيعية.

وعليه، تعكس النتائج الوصفية وجود تباين معقول بين متغيرات الدراسة بما يسمح بتحليل العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر بصورة أكثر دقة.

4.مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات: تهدف مصفوفة الارتباط إلى تحديد طبيعة وقوة العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة من خلال معامل ارتباط ***(Pearson Correlation Coefficient)***، الذي تتراوح قيمه بين**-1** و**+1**، حيث تشير القيم القريبة من **±1** إلى علاقة قوية، بينما تعكس القيم القريبة من الصفر ضعف العلاقة أو غيابها، في هذا الإطار.يعد المتغير **OILR** بوصفه المتغير التابع، (**إيرادات النفط**)، في حين تمثل **CBB، DCP،ATM، BCB** أبعاد الشمول المالي. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (II-10): مصفوفة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة (النموذج الأول)

	OILR	CBB	ATM	DCP	BCB
OILR	1				
CBB	-0.37	1			
ATM	-0.36	0.80	1		
DCP	-0.65	0.69	0.83	1	
BCB	-0.47	0.80	0.90	0.79	1

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات ***Eviews 12***

تظهر مصفوفة الارتباط وجود علاقات عكسية بين إيرادات النفط **(OILR)** وجميع مؤشرات الشمول المالي، حيث بلغت أعلى علاقة سالبة مع حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص **(DCP=-0.65)**، تليها عدد المقترضين من البنوك التجارية **(BCB=-0.47)**، ثم عدد الفروع البنكية **(CBB=-0.37)** وأجهزة الصراف الآلي **(-ATM= 0.36)**. ويعكس ذلك أن ارتفاع الاعتماد على الإيرادات النفطية قد يتزامن مع ضعف نسبي في توسع الشمول المالي،

بما يشير إلى هيمنة الطابع الريعي على الاقتصاد. كما تظهر العلاقات بين المتغيرات المستقلة نفسها ارتباطات موجبة مرتفعة، خاصة بين **ATM** و**BCB (0.90)**مما يدل على وجود تكامل قوي بين مؤشرات الشمول المالي.

5. اختبار الاستقرارية واختيار فترة الابطاء المثلى:

1.5. اختبار الاستقرارية: في إطار تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع **ARDL** لا يُشترط تماثل درجة تكامل جميع المتغيرات، غير أنه يجب التأكد من عدم وجود متغيرات مستقرة عند الدرجة الثانية **I(2)** لأن ذلك يُبطل صلاحية النموذج. وانطلاقًا من ذلك، تم استخدام اختبار ديكي–فولر الموسع ***Augmented Dickey-Fuller*** (***Test - ADF***)للتحقق من استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها بدقة.

الجدول رقم (II-11): اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة (النموذج الأول)

السلسلة الزمنية	القرار (الرتبة)	المستوى			الفرق الأول		
		ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه
OILR	**I(1)**	**– 1.846 (0.3490)**	**- 1.763 (0.6838)**	**- 0.439 (0.5112)**	**- 4.073 (0.0064)**	**- 4.539 (0.0106)**	**- 4.219 (0.0003)**
CBB	**I(1)**	**– 3.473 (0.0216)**	**0.384 (0.9972)**	**0.651 (0.8476)**	**- 3.454 (0.0224)**	**- 9.719 (0.0000)**	**- 3.533 (0.0014)**
ATM	**I(1)**	**- 1.068 (0.7070)**	**- 2.696 (0.2478)**	**1.7512 (0.9763)**	**- 5.708 (0.0002)**	**- 5.597 (0.0013)**	**- 4.183 (0.0003)**
DCP	**I(1)**	**– 1.446 (0.5390)**	**- 1.143 (0.8949)**	**0.611 (0.8399)**	**- 3.558 (0.0175)**	**- 3.569 (0.0603)**	**- 3.541 (0.0013)**
BCB	**I(1)**	**– 1.645 (0.4393)**	**- 1.301 (0.8517)**	**1.598 (0.9672)**	**- 3.676 (0.0151)**	**- 3.813 (0.0418)**	**- 4.758 (0.0001)**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات ***Eviews* 12**

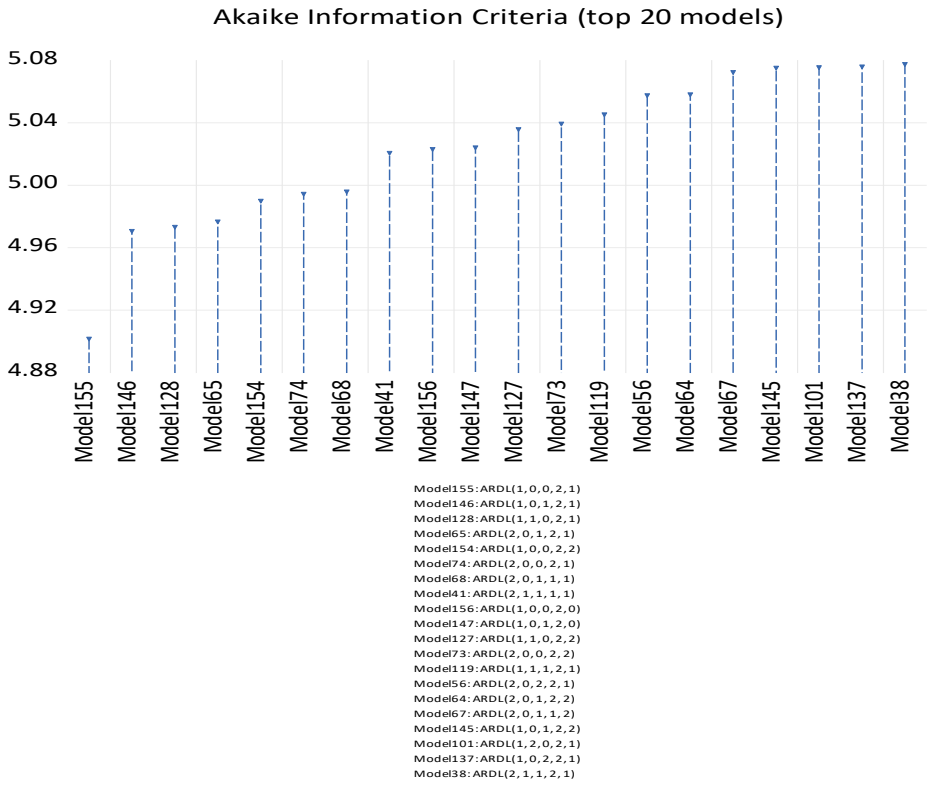
يبين جدول اختبار ديكي–فولر الموسع **(ADF)** للنموذج الأول أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى في مختلف الصيغ (ثابت فقط، ثابت واتجاه، بدون ثابت واتجاه)، حيث كانت قيم الاحتمال أكبر من **5%**، مما يعني عدم رفض فرضية وجود جذر وحدة وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية.فعلى سبيل المثال، أظهر المتغير التابع **(OILR)** عدم استقرار عند المستوى **(Prob = 0.3490،0.6838،0.511)** لكنه أصبح مستقراً بعد أخذ الفرق الأول بقيم معنوية أقل من 5%، ما يؤكد كونه مندمجًا من الدرجة الأولى**.I(1)** .وبالمثل، أظهرت متغيرات الشمول المالي**(BCB،DCP،ATMs ،CBB)** نفس السلوك الإحصائي، حيث لم تكن مستقرة عند المستوى وأصبحت مستقرة عند الفرق الأول، مما يؤكد أنها جميعًا**I(1)**

وتؤكد هذه النتائج ملاءمة استخدام نموذج **ARDL** ، لكونه يتطلب عدم وجود متغيرات مندمجة من الدرجة الثانية**I(2)** ، مما يسمح بالانتقال إلى اختبار التكامل المشترك وتحليل العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

2.5. اختيار فترة الابطاء المثلى: تعد عملية تحديد فترات الإبطاء المثلى من الخطوات الأساسية في تطبيق نموذج **ARDL** ، حيث يتم في المرحلة الأولى اختيار درجات التأخير المناسبة للمعادلة رقم **(1)** من خلال تقدير

عـدد كبير من النمـاذج الممكنـة، مع الاعتمـاد على معيـار أكـاييـك للمعلومـات**AIC** باعتبـاره أحـد أكثر المعـايير اسـتخدامًا في اختيار النموذج الأمثل. ويوضـح الملحق رقم **(1)** قيم **AIC** الخاصـة بأفضـل **20** نموذجًا تم تقديرها ضـــمن مجموعات مختلفة من فترات الإبطاء، بعد اختبار ما مجموعه **12,500** نموذج. وقد أظهرت النتائج أن نموذج **ARDL(1,0,0,2,1)** يعد الأكثر ملاءمة، كونه حقق أدنى قيمة لمعيار **AIC**، وهو ما يعكس كفاءته التفسيرية الأفضل مقارنة بباقي النماذج المقدرة.

الشكل رقم (II-09): أفضل 20 نموذج ARDL حسب معيار (AIC) (النموذج الأول)



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات ***Eviews* 12**

يبين الشكل**(II-09)** والملحق **(1)** أفضل **20** نموذجًا وفق معيار **AIC**للنموذج الأول أن النموذج الأنسب لتفسير أثر مؤشرات الشمول المالي على الاستقرار المالي ممثلاً بإيرادات النفط**(OILR)**هو نموذج**ARDL(1,0,0,2,1)**، إذ حقق أدنى قيمة لمعيار**AIC**بلغت**4.901661**، ما يعكس تفوقه من حيث جودة الملاءمة والتوازن بين قوة التفسير وعدد المعلمات المقدرة.كما سجل النموذج قيمة مرتفعة لمعامل التحديد المعدل(**Adj. R^2 = 0.902369**) ، مما يعني أنه يفسّر حوالي **90.2%** من التغيرات في إيرادات النفط، وهو ما يؤكد قوته التفسيرية. وتشير فترات الإبطاء المختارة إلى وجود تأثير فوري لبعض المتغيرات، مقابل تأثير متأخر للائتمان الممنوح للقطاع الخاص **(DCP)** والمقترضين من البنوك التجارية**(BCB)** مما يعكس أن أثر بعض مؤشرات الشمول المالي يحتاج إلى وقت للظهور. ورغم تقارب قيم **AIC** بين بعض النماذج المنافسة، فإن النموذج المختار ظل الأفضل إحصائيًا، ما يدعم اعتماده في مراحل التحليل اللاحقة. وعليه، فإن هذا الاختيار يشير إلى أن مؤشرات الشمول المالي تلعب دوراً مهماً في تفسير

استقرار الإيرادات النفطية، وأن العلاقة بينهما ليست آنية بالكامل بل تتضمن آثاراً ديناميكية زمنية تستوجب استخدام نموذج **ARDL** لالتقاطها بدقة.

ثانيا: تقدير نموذج الدراسة

لصياغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد **(UECM)** في إطار نموذج **ARDL***(Autoregressive Distributed Lag Model)*، يتم التعبير عن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بمزيج من الفروق والتأخيرات الزمنية للقيم الأصلية، بهدف اختبار العلاقة في الأجلين القصير والطويل.ويتم تمثيل النموذج بالصيغة التالية:

$$\Delta \mathbf{OILR}_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i}\, \Delta \mathrm{OILR}_{t-1} + \sum_{i=0}^{q1} \beta_{2i}\, \Delta \mathrm{CBB}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \beta_{3i}\, \Delta \mathrm{ATMS}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q3} \beta_{4i}\, \Delta DCP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q3} \beta_{4i}\, \Delta BCB_{t-i} + \phi_1 \mathrm{OILR}_{t-1} + \phi_2 \mathrm{CBB}_{t-1} + \phi_3 \mathrm{ATMS}_{t-1} + \phi_4 \mathrm{DCP}_{t-1} + \varepsilon_{1t} \quad \textbf{(I)}$$

حيث:

- Δ: تشير إلى الفروق الأولى للمتغيرات، وهي تمثل التأثيرات قصيرة الأجل.
- ***q1,q2,q3*:** تمثل التباطؤ (عدد الفترات السابقة) للمتغيرات التابعة والمستقلة، ويتم تحديدها وفق معايير مثل **AIC** أو **SBC**.
- $\boldsymbol{\alpha_0}$**:** الثابت (الحد الابتدائي) في النموذج.
- $\boldsymbol{\varepsilon_{1t}}$: الخطأ العشوائي.
- المعاملات ϕ_i: تمثل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات.

1. اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود *(F-Bounds Test)* :يتم استخدام الفرضيات الصفرية والبديلة التالية لإجراء اختبار الحدود للتكامل المشترك:

$$H_0: \delta_1 = \delta_2 = \delta_3 = \delta_4 = \delta_5 = \delta_6 = 0$$
$$H_1: \delta_1 \neq \delta_2 \neq \delta_3 \neq \delta_4 \neq \delta_5 \neq \delta_6 \neq 0$$

تشير الفرضية الصفرية إلى عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، في حين تفترض الفرضية البديلة وجود هذه العلاقة. ويعتمد اختبار الحدود على حساب إحصائية **F** لقياس معنوية المعاملات المبطأة للمتغيرات ضمن نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، ويتم الحكم على وجود التكامل المشترك من خلال مقارنة قيمة إحصائية **F** المحسوبة بقيمتين حرجتين: الحد الأدنى الذي يفترض أن جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى **I(0)**، والحد الأعلى الذي يفترض أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول **I(1).**

إذا كانت قيمة إحصائية **F** أكبر من الحد الأعلى، يتم رفض الفرضية الصفرية، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغيرات.

أما إذا كانت قيمة **F** أقل من الحد الأدنى، فلا يتم رفض الفرضية الصفرية، وهو ما يعني عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

وفي حال وقوع قيمة **F** بين الحدين الأدنى والأعلى، فإن النتيجة تكون غير حاسمة، ويستلزم الأمر إجراء اختبارات إضافية لتحديد درجات تكامل المتغيرات بدقة قبل الوصول إلى حكم نهائي.

الجدول رقم (II-12): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (F-*Bounds Test*)

(النموذج الأول)

F-Bounds Test			*Null Hypothesis: No levels relationship*	
Test Statistic	*Value*	*Signif.*	*I(0)*	*I(1)*
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	**3.893248**	**10%**	**2.2**	**3.09**
k	**4**	**5%**	**2.56**	**3.49**
		2.5%	**2.88**	**3.87**
		1%	**3.29**	**4.37**
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	19			
		10%	**2.46**	**3.46**
		5%	**2.947**	**4.088**
		1%	**4.093**	**5.532**
			Finite Sample: n=30	
		10%	**2.525**	**3.56**
		5%	**3.058**	**4.223**
		1%	**4.28**	**5.84**

المصدر: من مخرجات ***Eviews* 12**

تشير نتائج الجدول **(II-12)**اختبار الحدود *(F-Bounds Test)* في النموذج الأول إلى أن قيمة إحصائية **F** بلغت **(3.893248)**، وهي أعلى من الحد الأعلى عند مستوى معنوية **10%** **(3.56)**تقريبًا للعينة المحدودة)، كما أنها تقترب جدًا من الحد الأعلى عند مستوى **5%** **(4.223)**، مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين إيرادات النفط ومؤشرات الشمول المالي محل الدراسة، وإن كانت هذه العلاقة تظهر بدرجة قوة متوسطة مقارنة بالنماذج الأخرى. وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة لا تتحرك بشكل عشوائي منفصل، بل توجد بينها وبين المتغير التابع علاقة توازنية طويلة الأجل.

2.تحليل معادلة المستويات *(Long-run Levels Equation):* تعرض معادلة المستويات العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع **(OILR)** وكل من المتغيرات المستقلة **(BCB،DCP، ATM، CBB)**. يوضحها الجدول الآتي:

الجدول رقم (II-13): معادلة المستويات (النموذج الأول)

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	***Coefficient***	***Std. Error***	***t-Statistic***	***Prob.***
CBB	**0.658283**	**23.97213**	**0.027460**	**0.9786**
ATM	**-0.019079**	**1.383719**	**-0.013788**	**0.9893**
DCP_	**-0.316904**	**0.708688**	**-0.447170**	**0.6643**
BCB	**-0.426046**	**0.380072**	**-1.120962**	**0.2885**
C	**44.02266**	**116.7983**	**0.376912**	**0.7141**
EC = OILR_ - (0.6583*CBB -0.0191*ATM -0.3169*DCP_ -0.4260*BCB +44.0227)				

المصدر: من مخرجات ***Eviews* 12**

فيما يتعلق بمعادلة الأجل الطويل، فتظهر النتائج أن جميع معاملات متغيرات الشمول المالي جاءت غير معنوية إحصائيًا، حيث تجاوزت قيم الاحتمال (**Prob**) مستوى **5%** بشكل واضح، إذ بلغت بالنسبة لعدد الفروع البنكية **(0.9786)**، وعدد أجهزة الصراف الآلي **(0.9893)**، وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص **(0.6643)**، وعدد المقترضين من البنوك التجارية **(0.2885)**. ويعني ذلك أن هذه المؤشرات لا تمتلك تأثيرًا جوهريًا مباشرًا على إيرادات النفط في الجزائر خلال فترة الدراسة.ومن حيث الإشارة الاقتصادية، نجد أن عدد الفروع البنكية **(CBB)**يحمل أثرًا موجبًا ضعيفًا، في حين جاءت إشارات كل من أجهزة الصراف الآلي **(ATM)**والائتمان الممنوح للقطاع الخاص**(DCP)** وعدد المقترضين من البنوك التجارية**(BCB)**سالبة، إلا أن عدم معنويتها الإحصائية يجعل من الصعب الاعتماد عليها في التفسير الاقتصادي المباشر.

وتفسر هذه النتيجة بأن إيرادات النفط في الجزائر ترتبط أساسًا بعوامل خارجية مثل أسعار النفط العالمية، وحجم الإنتاج، والسياسات الطاقوية الدولية، أكثر من ارتباطها بمؤشرات الشمول المالي المحلية، مما يعكس الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري، حيث لا يزال القطاع النفطي منفصلًا نسبيًا عن ديناميكية القطاع المالي المحلي.وعليه، يمكن القول إن الشمول المالي لا يمثل محددًا رئيسيًا لإيرادات النفط، بل إن تأثيره يبقى محدودًا وغير مباشر، وهو ما ينسجم مع خصوصية الاقتصاد الجزائري المعتمد بدرجة كبيرة على المحروقات كمصدر أساسي للإيرادات العامة.

1. معادلة تصحيح الخطأ (***ECM Regression***): يعد معامل تصحيح الخطأ (**ECM** أو ***CointEq*(-1)**) أهم نتائج هذه المرحلة، إذ يعكس مدى سرعة تعديل النموذج في الأجل القصير للعودة إلى التوازن طويل الأجل. يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (II-14): معادلة تصحيح الخطأ (ECM *Regression*) (النموذج الاول)

ECM Regression *Case 2: Restricted Constant and No Trend*				
Variable	***Coefficient***	***Std. Error***	***t-Statistic***	***Prob.***
D(DCP_)	**-2.078199**	**0.259107**	**-8.020608**	**0.0000**
D(DCP_(-1))	**-1.279200**	**0.300398**	**-4.258359**	**0.0017**
D(BCB)	**-0.499371**	**0.132107**	**-3.780042**	**0.0036**
CointEq(-1)*	**-0.461296**	**0.077930**	**-5.919394**	**0.0001**
R-squared	**0.918686**	*Mean dependent var*		**-0.084947**
Adjusted R-squared	**0.902423**	*S.D. dependent var*		**6.296284**
S.E. of regression	**1.966789**	*Akaike info criterion*		**4.375345**
Sum squared resid	**58.02386**	*Schwarz criterion*		**4.574174**
Log likelihood	**-37.56578**	*Hannan-Quinn criter.*		**4.408995**
Durbin-Watson stat	**1.885518**			

المصدر: مخرجات ***Eviews* 12**

تُظهر نتائج نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة ديناميكية قصيرة وطويلة الأجل بين إيرادات النفط ومؤشرات الشمول المالي **DCP**و **BCB**حيث سجل حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص أثرًا سالبًا ومعنويًا في الأجل القصير، عند المستوى الحالي **(-2.078)** وعند الإبطاء الأول **(-1.279)**، ما يدل على أن زيادة الائتمان الموجه للقطاع الخاص تؤدي إلى انخفاض إيرادات النفط في الأجل القصير، وهو ما يمكن تفسيره بتوجه النشاط الاقتصادي تدريجيًا نحو القطاعات غير النفطية وتقليل الاعتماد النسبي على العائدات النفطي. كما أظهر عدد المقترضين من البنوك التجارية **(BCB)**أثرًا سالبًا ومعنويًا بقيمة **(-0.499)**، مما يعكس أن توسع التمويل المصرفي للأفراد قد يرتبط بتراجع الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للدخل الاقتصادي، وهو مؤشر إيجابي نحو تنويع الاقتصاد. كما جاء معامل تصحيح الخطأ **CointEq(-1)** سالبًا ومعنويًا بقيمة **(-0.461)**، مؤكداً وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، مع سرعة تصحيح للاختلالات تقدر بـ46.1% سنويًا نحو التوازن. وتدعم قيمة معامل التحديد المرتفعة **(R^2=0.918)** القوة التفسيرية للنموذج، بينما تشير قيمة *Durbin-Watson* **(1.88)** إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي مؤثرة، مما يعزز موثوقية النتائج.

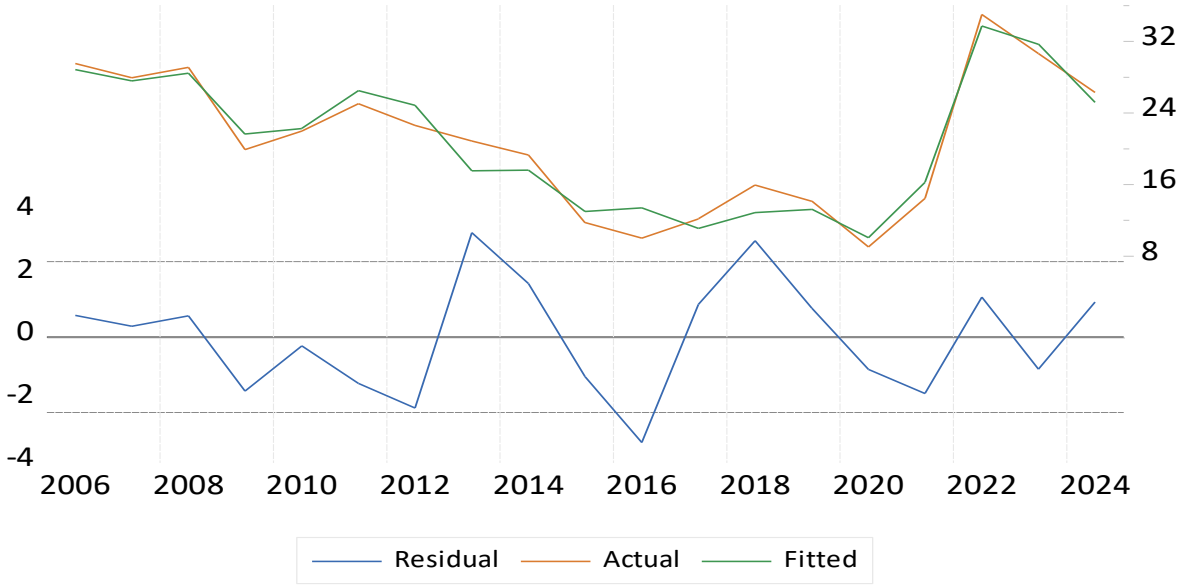
ثالثا: الاختبارات التشخيصية (اختبارات ملائمة النموذج)

يتم التحقق من مدى صلاحية النموذج المقدر ودقة نتائجه من خلال مجموعة من الاختبارات التشخيصية التي تهدف إلى التأكد من استيفائه للشروط القياسية اللازمة. وتشمل هذه الاختبارات تقييم جودة النموذج، واختبار طبيعية توزيع البواقي، واختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج، واختبار تجانس تباين حدود الخطأ، بالإضافة إلى اختبارات استقرار المعلمات عبر الزمن. وقد أظهرت النتائج أن النموذج المقدر يستوفي الشروط الأساسية المطلوبة، حيث تبين عدم وجود ارتباط ذاتي في الأخطاء، وذلك لأن قيمة الاحتمال ***(P-value)*** المرتبطة بالاختبار كانت أكبر

من مستوى المعنوية **0.05**، كما ثبت أن تباين الأخطاء ثابت لكون قيمة **P** الخاصة باختبار تجانس التباين تجاوزت أيضًا **0.05**. إضافة إلى ذلك، فإن منحنيات **CUSUM** و***CUSUM-Square*** بقيت ضمن الحدود الحرجة، وهو ما يدل على استقرار معلمات النموذج خلال كامل فترة الدراسة.

1.جودة النموذج: لتقييم مدى جودة النموذج، يجب مقارنة القيم الفعلية بالقيم المقدّرة، كما يتضح في الشكل التالي.

الشكل رقم (II-10): جودة النموذج الأول .

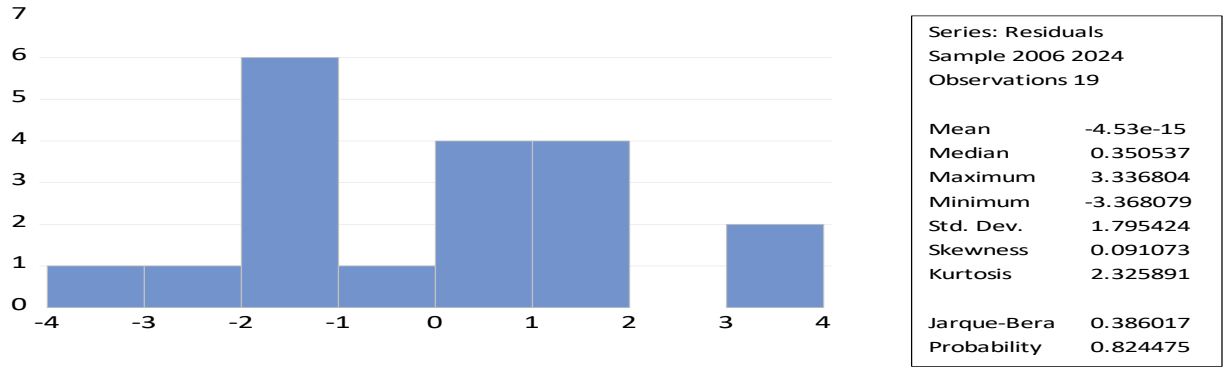


المصدر: مخرجات ***Eviews 12***

يتضح من الشكل وجود تقارب بين القيم المقدرة والقيم الفعلية، مما يعكس دقة النموذج وقدرته على تفسير الظاهرة محل الدراسة. ويؤكد هذا التقارب جودة الملاءمة الإحصائية وموثوقية النتائج، بما يدعم الاعتماد عليه في التحليل واستخلاص الاستنتاجات.

2.اختبار التوزيع الطبيعي: قمنا بإجراء اختبار التوزيع الطبيعي للتحقق من مدى اتساق البيانات مع الفرضية الأساسية للتحليل.

الشكل رقم (II-11): اختبار التوزيع الطبيعي (النموذج الأول)



المصدر: مخرجات ***Eviews 12***

من خلال نتائج اختبار التوزيع الطبيعي نلاحظ أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، حيث كانت احتمالية الاختبار **(0.8244)** أكبر تماما من **0.05**.

3. اختبار الترابط التسلسلي لبواقي النموذج: تم للتحقق من مدى استقلالية البواقي وعدم وجود ارتباط ذاتي يؤثر على مصداقية نتائج النموذج، تم إجراء اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.

الجدول رقم (II-15): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (النموذج الأول)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: ***Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags***			
F-statistic	**3.127901**	*Prob. F(2,8)*	**0.0992**
Obs*R-squared	**8.337675**	*Prob. Chi-Square(2)*	**0.0155**

المصدر: مخرجات ***Eviews 12***

تشـــير نتائج اختبار ***Breusch-Godfrey*** إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج، حيث إن قيمة **F (0.0992)**أكبر من **5%**، مما يؤدي إلى قبول فرضـــية عدم وجود ارتباط ذاتي. ويعني ذلك اســـتقلالية الأخطاء العشـــوائية وتعزيز موثوقية تقديرات النموذج. ورغم أن قيمة ***Obs*R-squared*** **(0.0155)** أقل من **5%**، إلا أن الاعتماد على إحصائية **F** يدعم عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي مؤثرة في النموذج.

4.اختبار تجانس تباين سلسلة البواقي: للتحقق من وجود مشكلة تغاير التباين في سلسلة الأخطاء، تم إجراء اختبار **ARCH** كما يلي:

الجدول رقم (II-16): نتائج اختبار شرط تجانس تباين حدود الخطأ (النموذج الأول)

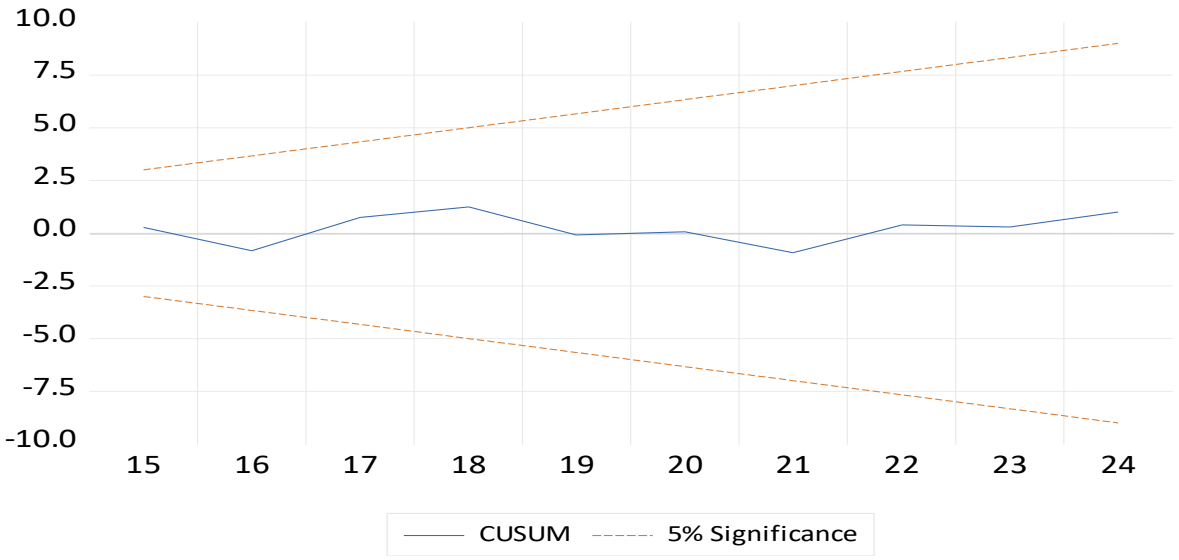
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	**0.049155**	*Prob. F*(1,16)	**0.8273**
Obs*R-squared	**0.055130**	Prob. Chi-Square(1)	**0.8144**

المصدر: مخرجات ***Eviews 12***

أما فيما يتعلق باختبار تجانس تباين حدود الخطأ *(ARCH Test)*، فقد بلغت قيمة **0.8273** (*Prob. F* وقيمة **0.8144** *Prob. Chi-Square*)، وهما أكبر من مســـتوى المعنوية **5%**، وبالتالي يتم قبول فرضـــية العدم التي تنص على تجانس تباين الأخطاء وعدم وجود مشـــكلة عدم تجانس التباين ***(Heteroskedasticity)***. وهذا يعني أن تباين البواقي ثابت عبر الزمن، مما يشير إلى كفاءة مقدرات النموذج وعدم تحيزها، وبالتالي يمكن الاعتماد على النتائج المتحصل عليها في تفسير أثر مؤشرات الشمول المالي على إيرادات النفط ضمن إطار الاستقرار المالي.

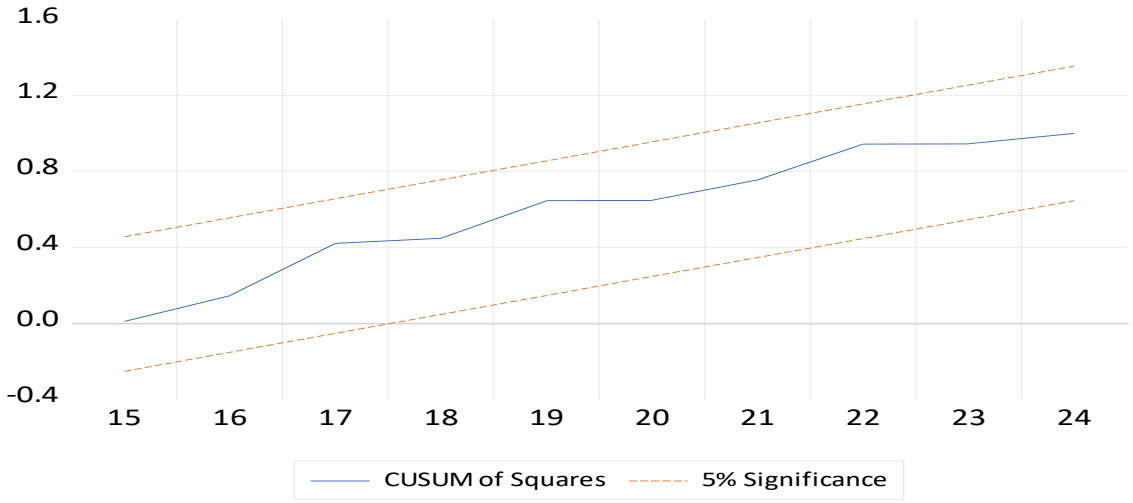
5.نتائج اختبار *CUSUM of squares* واختبار CUSUM: للتأكد من استقرار معلمات النموذج عبر الزمن، تم إجراء كل من اختبار **CUSUM** واختبار **CUSUM *of Squares***، وكانت النتائج كما يلي:

الشكل رقم (II-12): نتائج اختبار CUSUM (النموذج الأول)



المصدر: مخرجات ***Eviews 12***

الشكل رقم (II-13): نتائج اختبار CUSUM *of squares* (النموذج الأول)



المصدر: مخرجات ***Eviews 12***

تشير نتائج اختباري **CUSUM** و **CUSUM *of Squares*** إلى استقرار هيكلي واضح في النموذج، حيث بقيت القيم الإحصائية ضمن حدود الثقة عند **5%** خلال الفترة **2004–2024.** ويعكس ذلك ثبات المعلمات واستقرار العلاقات الاقتصادية المقدرة دون تأثر جوهري بالصدمات أو التغيرات الاقتصادية. كما يؤكد هذا الاستقرار موثوقية النتائج وصلاحية النموذج عبر كامل فترة الدراسة، دون الحاجة إلى نماذج بمعلمات متغيرة أو تقسيم العينة.

رابعا: مناقشة النتائج (التحليل الاقتصادي)

استنادًا إلى نتائج النموذج القياسي المقدر وفق منهج**ARDL** واختبارات التكامل المشترك، وتحليل معادلة المستويات وآلية تصحيح الخطأ، يمكن تقديم تحليل اقتصادي لمناقشة النتائج. ويهدف هذا التحليل إلى اختبار الفرضية الأولى التي تنص على:

" يوجد أثر ذو دلالة معنوية، في المدى القصير والطويل، بين الشمول المالي والاستقرار المالي من خلال بعد إيرادات النفط"

1.في ضوء نتائج الأجل الطويل: أظهرت نتائج اختبار الحدود ***(Bounds Test)*** وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، حيث بلغت قيمة إحصائية **F** المحسوبة **(3.893248)**، وهي أعلى من الحد الأعلى عند مستوى معنوية **10%**، وقريبة جدًا من الحد الأعلى عند مستوى **5%**، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين إيرادات النفط ومؤشرات الشمول المالي. وتعد هذه النتيجة مهمة لأنها تشير إلى أن المتغيرات لا تتحرك بشكل منفصل أو عشوائي، بل توجد بينها علاقة مستقرة نسبيًا على المدى الطويل. غير أن نتائج معادلة المستويات ***(Long-run Levels Equation)*** أظهرت أن جميع معاملات متغيرات الشمول المالي جاءت غير معنوية إحصائيًا، رغم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل. فقد سجلت مؤشرات عدد الفروع البنكية **(CBB)**، وعدد أجهزة الصراف الآلي **(ATM)**، وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص **(DCP)**، وعدد المقترضين من البنوك التجارية **(BCB)** قيم احتمالية أكبر من **5%**، مما يعني أن هذه المتغيرات لا تفسر بشكل مباشر التغيرات في إيرادات النفط خلال فترة الدراسة.

اقتصاديًا، تعكس هذه النتيجة خصوصية الاقتصاد الجزائري الذي يتميز ببنية ريعية تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، حيث تبقى إيرادات النفط مرتبطة أساسًا بعوامل خارجية مثل أسعار النفط العالمية، وتقلبات السوق الدولية، ومستويات الإنتاج والتصدير، والسياسات الطاقوية العالمية، أكثر من ارتباطها بالعوامل الداخلية المرتبطة بتطور القطاع المالي أو الشمول المالي. فحتى مع توسع الخدمات البنكية وتحسن الوصول إلى التمويل، فإن ذلك لا يؤدي مباشرة إلى تغير جوهري في الإيرادات النفطية، لأن هذا القطاع يعمل بدرجة كبيرة خارج نطاق التأثير المباشر للقطاع المصرفي المحلي. كما أن الإشارات السالبة لبعض المتغيرات مثل **DCP وBCB وATM** تشير إلى أن تحسن الشمول المالي قد يكون مصحوبًا بتراجع نسبي في الاعتماد على الريع النفطي، وهو ما ينسجم مع منطق التنويع الاقتصادي، إلا أن عدم معنوية هذه العلاقات يجعل هذا التفسير محدودًا من الناحية الإحصائية. وعليه، فإن نتائج الأجل الطويل تشير إلى وجود علاقة توازنية عامة، لكنها لا تؤكد وجود أثر مباشر ومعنوي قوي للشمول المالي على إيرادات النفط، وهو ما يعكس ضعف الترابط الهيكلي بين القطاع المالي المحلي والقطاع النفطي في الجزائر.

2.في ضوء نتائج الأجل القصير: في المقابل، كشفت نتائج نموذج تصحيح الخطأ (**ECM** *Regression*) عن وجود تأثيرات معنوية واضحة لبعض مؤشرات الشمول المالي في الأجل القصير، خاصة بالنسبة لمتغير حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (**DCP**) وعدد المقترضين من البنوك التجارية (**BCB**) فقد أظهر متغير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (**DCP**) أثرًا سالبًا ومعنويًا إحصائيًا، حيث بلغ معامل التأثير في الفترة الحالية (**-2.078**) وفي فترة الإبطاء الأولى (**-1.279**)، وكلاهما عند مستوى معنوية أقل من **5%**. ويعني ذلك أن زيادة التمويل الموجه للقطاع الخاص تؤدي إلى انخفاض إيرادات النفط في الأجل القصير. يمكن تفسير هذه النتيجة اقتصاديًا بأن توجيه الموارد المالية نحو القطاع الخاص يعكس بداية تحول تدريجي في بنية الاقتصاد من الاعتماد على القطاع النفطي نحو دعم الأنشطة الإنتاجية غير النفطية، مثل الصناعة، والخدمات، والزراعة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبالتالي فإن ارتفاع الائتمان الموجه لهذه القطاعات قد يقلل من الوزن النسبي للإيرادات النفطية داخل الهيكل الاقتصادي، وهو ما يُعد مؤشرًا إيجابيًا نحو تنويع مصادر الدخل الوطني.

كما أظهر متغير عدد المقترضين من البنوك التجارية **(BCB)** أثرًا سالبًا ومعنويًا أيضًا، حيث بلغ معامل التأثير (**-0.499**)، وهو ما يعكس أن توسع قاعدة المستفيدين من التمويل الرسمي يعزز من النشاط الاقتصادي الداخلي ويقلل من التبعية المطلقة للعوائد النفطية. فكلما زاد اندماج الأفراد والمؤسسات في النظام المالي الرسمي، زادت فرص خلق قيمة مضافة خارج القطاع الريعي، وهو ما يدعم الاستقرار الاقتصادي بصورة أكثر استدامة. وتعد هذه النتيجة منسجمة مع الأدبيات الاقتصادية التي ترى أن الشمول المالي لا يرفع الإيرادات النفطية مباشرة، بل يساهم في تقليل الاعتماد عليها من خلال بناء اقتصاد أكثر تنوعًا ومرونة.

➢ **دلالة معامل تصحيح الخطأ:**

جاء معامل تصحيح الخطأ ***CointEq(-1)*** سالبًا ومعنويًا إحصائيًا بقيمة (**-0.461296**)، وهو ما يؤكد صحة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، كما يدل على أن النموذج يمتلك آلية تصحيح ذاتي فعالة. اقتصاديًا، تعني هذه القيمة أن حوالي **46.1%** من الاختلالات والانحرافات قصيرة الأجل عن التوازن طويل الأجل يتم تصحيحها سنويًا، وهي نسبة تعكس سرعة تعديل متوسطة ومقبولة. وهذا يعني أن الاقتصاد الجزائري يحتاج إلى أكثر من سنتين تقريبًا للعودة إلى وضع التوازن بعد حدوث صدمة اقتصادية مرتبطة بالعلاقة بين الشمول المالي وإيرادات النفط. وتفسر هذه السرعة المتوسطة بكون الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد بدرجة كبيرة على الريع النفطي، مما يجعل عملية الانتقال نحو اقتصاد أكثر تنوعًا تحتاج إلى وقت أطول وإصلاحات هيكلية أعمق في القطاع المالي والمؤسسات الاقتصادية.

3.التحقق من الفرضية: في ضوء النتائج السابقة، يمكن تقييم الفرضية الأولى التي تنص على:

"يوجد أثر ذو دلالة معنوية، في المدى القصير والطويل، بين الشمول المالي والاستقرار المالي من خلال بُعد إيرادات النفط".

وتظهر النتائج أن هذه **الفرضية تتحقق جزئيًا**، وليس كليًا.

←ففي الأجل الطويل، ورغم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، إلا أن معاملات مؤشرات الشمول المالي لم تكن معنوية إحصائيًا، مما يعني غياب تأثير مباشر وقوي للشمول المالي على إيرادات النفط.

←أما في الأجل القصير، فقد ثبت وجود أثر معنوي وسالب لكل من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وعدد المقترضين من البنوك التجارية، وهو ما يدل على أن بعض أبعاد الشمول المالي تؤثر فعليًا في تقليص الاعتماد النسبي على الإيرادات النفطية وتعزيز التوجه نحو التنويع الاقتصادي.

وبالتالي يمكن القول إن الشمول المالي لا يؤثر مباشرة في رفع إيرادات النفط، لكنه يساهم في إعادة تشكيل بنية الاقتصاد وتقليل التبعية للقطاع النفطي، وهو ما يمثل أحد الأبعاد الجوهرية للاستقرار الاقتصادي المستدام. وعليه، يتم **قبول الفرضية الأولى قبولًا جزئيا**، بحيث يثبت الأثر في الأجل القصير، بينما يظل ضعيفًا وغير معنوي في الأجل الطويل.

المطلب الثالث: تقدير وتحليل النموذج الثاني للدراسة

يتناول هذا المطلب الجانب القياسي للدراسة من خلال عرض مراحلها المنهجية، بدءًا بجمع البيانات وتحديد المتغيرات وقياسها، ثم صياغة نموذج الانحدار لقياس أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر. كما يشمل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، وتقدير النموذج، وإجراء الاختبارات القياسية في الأجلين القصير والطويل، مع تحليل النتائج ومناقشتها.

أولا: توصيف النموذج ودراسة الاستقرارية

1.إدارة بيانات الدراسة: بعد مراجعة البيانات المستقاة من البنك الدولي(**WB**) وبنك الجزائر المركزي، تبيّن أن السلسلة الزمنية **(2004–2024)** مكتملة وخالية من القيم المفقودة، وتضم جميع المتغيرات اللازمة للدراسة القياسية. وقد تم تنظيمها في شكل بيانات سنوية لمدة **21** سنة، تمهيدًا لتحليلها كميًا باستخدام برنامج *EViews* الإصدار **12**.

2.قياس المتغيرات: يعتمد النموذج الثاني في هذه الدراسة على متغير مستقل يتمثل في الشمول المالي بأبعاده الأربعة، مقابل متغير تابع واحد يعكس أحد مؤشرات الاستقرار المالي، مع اعتماد القياس الكمي لجميع المتغيرات. ويعرض الجدول رقم **(II-18)** الأبعاد والمؤشرات المستخدمة في القياس والرموز الخاصة بكل متغير

الجدول رقم (II-17): أبعاد والمؤشرات المستعملة في القياس (النموذج الثاني)

المتغير	البعد	الرمز	المقياس
الاستقرار (بعد الثاني)	نسبة القروض المتعثرة	**NPL**	كمي(نسبة مئوية **%**)
الشمول المالي	عدد الفروع البنكية لكل **100** ألف بالغ	**CBB**	كمي (قيمة عددية)
	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل **100** الف بالغ	**ATMs**	كمي (قيمة عددية)
	حجم الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص (من الناتج المحلي**%**)	**DCP**	كمي(نسبة مئوية **%**)
	عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل **100** بالغ	**PRIVATE**	كمي (قيمة عددية)

المصدر: من إعداد الطالبة

1.2.المتغير التابع: يتمثل في نسبة القروض المتعثرة (**NPL**)، ويُعبّر عن البُعد الثاني للاستقرار المالي. وقد تم الحصول على بيانات هذا المتغير من بيانات بنك الجزائر المركزي.

2.2.المتغير المستقل (الشمول المالي): تم توضيحها في النموذج الأول، وهي نفسها المعتمدة في النموذج الثاني.

3.المتغيرات الوصفية: يهدف التحليل الوصفي للمتغيرات إلى إبراز الخصائص الإحصائية الأساسية للسلاسل الزمنية محل الدراسة من خلال مؤشرات مثل المتوسط الحسابي والوسيط والمنوال، بما يوفر صورة أولية عن طبيعة البيانات واتجاهاتها. كما يشمل فحص التوزيع الطبيعي باستخدام معامل الالتواء ***(Skewness)*** ومعامل التفلطح ***Kurtosis***، إضافة إلى اختبار ***Jarque-Bera*** للتحقق من مدى تحقق شرط التوزيع الطبيعي، وذلك كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (II-18): الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة (النموذج الثاني)

	CBB	ATM	DCP	BCB	NPL
Mean	**5.196286**	**7.009333**	**16.89462**	**39.10319**	**15.69100**
Median	**5.261000**	**7.671000**	**16.42100**	**41.92400**	**15.30000**
Maximum	**5.348000**	**11.96000**	**26.11700**	**50.62400**	**37.40000**
Minimum	**4.747000**	**1.272000**	**10.21000**	**23.27900**	**0.180000**
Std. Dev.	**0.171680**	**3.097575**	**4.661882**	**8.620002**	**7.784659**
Skewness	**-1.768884**	**-0.337403**	**0.276577**	**-0.642689**	**0.422375**
Kurtosis	**5.024291**	**2.284200**	**1.858982**	**2.126391**	**5.009014**
Jarque-Bera	**14.53687**	**0.846766**	**1.406914**	**2.113467**	**3.958116**
Probability	**0.000697**	**0.654828**	**0.494872**	**0.347589**	**0.138199**
Sum	**109.1220**	**147.1960**	**354.7870**	**821.1670**	**313.8200**
Sum Sq. Dev.	**0.589480**	**191.8995**	**434.6629**	**1486.089**	**1151.417**
Observations	**21**	**21**	**21**	**21**	**21**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات ***Eviews 12***

بنسبة القروض المتعثرة باعتبارها أحد أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم متانة القطاع المصرفي ومستوى المخاطر الائتمانية (**NPL**)وقد بلغ متوسط هذه النسبة **(15.69%)** وهي نسبة مرتفعة نسبيًا تعكس وجود تحديات هيكلية في جودة المحافظ الائتمانية لدى الجهاز المصرفي. مع وسيط قريب منه **(15.30%)**، ما يعكس تقارب التوزيع، بينما يشير الانحراف المعياري **(7.78)** إلى وجود تذبذب واضح في مستويات التعثر خلال فترة الدراسة.وفيما يخص

متغيرات الشـــمول المالي، أظهرت النتائج اســـتقرارًا نســـبيًا في عدد الفروع البنكيةCBB مقابل تباين أكبر في أجهزة الصـــراف الآليATM ما يعكس تفاوتًا في وتيرة تطور البنية التحتية المصـــرفية. كما ســـجل الائتمان الموجه للقطاع الخاصDCP مستوى منخفضًا نسبيًا **(16.89%)**، وهو ما يشير إلى ضعف توجيه التمويل نحو القطاع المنتج، بينما بلغ متوســـط عدد المقترضـــينBCB نحو **(39.10)**، بما يعكس مســـتوى متوســـط من النفاذ إلى الخدمات الائتمانية. وتؤكد نتائج اختبار *Jarque-Bera*أن أغلب المتغيرات، بما فيها، حيث بلغت قيمة الاحتمالية **(0.138)**، وهي أكبر من **0.05**،**NPL** تتبع التوزيع الطبيعي باستثناءCBBمما يدعم ملاءمة استخدام الأساليب القياسية في تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي.

وبالتالي، فإن النتائج الوصـفية توضـح وجود تباين معتبر في نسـبة القروض المتعثرة، مما يجعلها مؤشـرًا مناسـبًا لتحليل أثر تطور الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في الجزائر.

4.مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات:تستخدم مصفوفة الارتباط لدراسة العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة من خلال معامل ***Pearson Correlation Coefficient*** الذي تتراوح قيمه بين**-1**و**+1**، حيث تشير القيم الموجبة القريبة من**+1**إلى علاقة طردية قوية، والقيم السالبة القريبة من **-1** إلى علاقة عكسية قوية، بينما تدل القيم القريبة من الصفر على ضعف أو انعدام العلاقة. وتساعد هذه المصفوفة في تحديد درجة ترابط المتغيرات والكشف عن احتمال وجود مشـــكلة التداخل الخطي بينها.في الجدول، يمثل **NPL** المتغير التابع (نســـبة القروض المتعثرة)، في حين تمثل **CBB**، **ATM**، **DCP**، و**BCB** أبعاد الشمول المالي.

الجدول رقم (II-19): مصفوفة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة (النموذج الثاني)

	NPL	CBB	ATM	DCP	BCB
OILR	1				
CBB	-0.58	1			
ATM	-0.33	0.80	1		
DCP	-0.31	0.69	0.83	1	
BCB	-0.35	0.80	0.90	0.79	1

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات ***Eviews* 12**

تشير نتائج مصفوفة الارتباط إلى وجود علاقات سالبة بين نسبة القروض المتعثرة **(NPL)** ومؤشرات الشمول المالي كافة، حيث كانت أقوى علاقة ســـالبة مع عدد الفروع البنكية **(CBB=-0.58)**، تليها عدد المقترضـــين من البنوك التجارية **(BCB=-0.35)**، ثم أجهزة الصـــراف الآلي **(ATM=-0.33)** وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص **(DCP=-0.31)**. ويفهم من ذلك أن تحسن مؤشرات الشمول المالي قد يساهم في خفض نسبة القروض المتعثرة عبر تحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية وتعزيز كفاءة الوساطة المالية. كما أن الارتباطات الموجبة المرتفعة بين المتغيرات المستقلة، خاصة بين **ATM** و**(0.90) BCB**، تعكس ترابطاً واضحاً بين أبعاد الشمول المالي.

5. اختبار الاستقرارية واختيار فترة الابطاء المثلى:

1.5. اختبار الاستقرارية: في إطار تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع**ARDL** لا يشترط تجانس درجة تكامل جميع السلاسل الزمنية، غير أنه يجب التأكد من عدم وجود متغيرات مستقرة عند الفرق الثاني**I(2)**لأن ذلك يُبطل صلاحية النموذج. ومن هذا المنطلق، تم استخدام اختبار ديكي–فولر الموسع ***(Augmented Dickey-Fuller Test - ADF)*** للتحقق من استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجات تكاملها

الجدول رقم (II-20): اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة (النموذج الثاني)

السلسلة الزمنية	القرار (الرتبة)	المستوى			الفرق الأول		
		ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه
NPL	**I(1)**	**- 0.335 (0.8863)**	**- 4.327 (0.0158)**	**- 0.874 (0.3127)**	**- 2.842 (0.0868)**	**0.822 (0.9978)**	**- 2.919 (0.0082)**
CBB	**I(1)**	**- 3.473 (0.0216)**	**0.384 (0.9972)**	**0.651 (0.8476)**	**- 3.454 (0.0224)**	**- 9.719 (0.0000)**	**- 3.533 (0.0014)**
ATM	**I(1)**	- 1.068 **(0.7070)**	- 2.696 **(0.2478)**	**1.7512 (0.9763)**	**- 5.708 (0.0002)**	**- 5.597 (0.0013)**	- 4.183 **(0.0003)**
DCP	**I(1)**	**- 1.446 (0.5390)**	**- 1.143 (0.8949)**	**0.611 (0.8399)**	**- 3.558 (0.0175)**	**- 3.569 (0.0603)**	**- 3.541 (0.0013)**
BCB	**I(1)**	**- 1.645 (0.4393)**	**- 1.301 (0.8517)**	**1.598 (0.9672)**	**- 3.676 (0.0151)**	**- 3.813 (0.0418)**	**- 4.758 (0.0001)**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات ***Eviews* 12**

يوضح جدول اختبار الاستقرارية الخاص بالنموذج الثاني، الذي يدرس أثر مؤشرات الشمول المالي على نسبة القروض المتعثرة (**NPL**)، أن جميع المتغيرات محل الدراسة تعاني من مشكلة عدم الاستقرار عند المستوى، حيث أظهرت نتائج اختبار **ADF** أن معظم قيم الاحتمال المصاحبة للإحصاء المحسوب أكبر من مستوى المعنوية **5%**، مما يشير إلى قبول فرضية العدم ووجود جذر وحدة في السلاسل الزمنية. فبالنسبة للمتغير التابع **NPL** ، نلاحظ أنه غير مستقر عند المستوى، إذ بلغت قيم الاحتمال **0.8863 و0.3127** في صيغتي الثابت فقط وبدون ثابت واتجاه، رغم ظهور معنوية جزئية في حالة الثابت والاتجاه، إلا أن الحكم العام يُبنى على مجمل الاختبارات، مما يرجح عدم الاستقرار. وبعد أخذ الفرق الأول، أصبحت السلسلة مستقرة، حيث انخفضت قيمة الاحتمال إلى **0.0082** في نموذج بدون ثابت واتجاه، وهو ما يسمح باعتبار المتغير متكاملاً من الدرجة الأولى **I(1).**

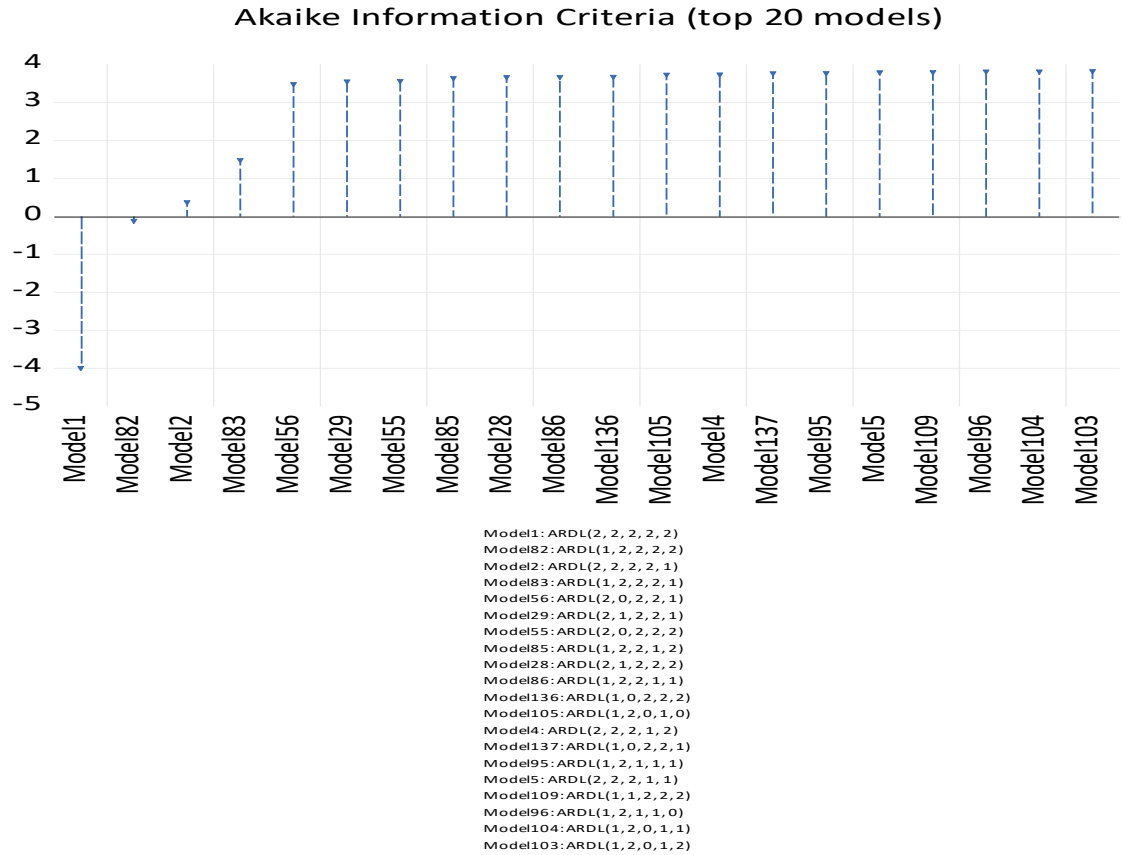
أما المتغيرات المستقلة الممثلة في **CBB** و**ATM** و**DCP** و**BCB** فقد أظهرت كذلك نفس النمط، حيث لم تحقق الاستقرار عند المستوى، ثم أصبحت مستقرة بعد الفرق الأول، مع قيم احتمالية أقل من **5%**، مما يدل على أنها جميعاً تتبع نفس رتبة التكامل **I(1).**

وتشير هذه النتائج إلى تجانس الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج، وهو ما يعزز صلاحية استخدام نموذج **ARDL** واختبار الحدود ***(Bounds Test)*** للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الشمول المالي وجودة

المحفظة الائتمانية ممثلة بنسبة القروض المتعثرة. كما تعكس هذه النتائج أهمية التعامل مع السلاسل الزمنية بحذر لتفادي الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف ***(Spurious Regression)***.

2.5. اختيار فترة الابطاء المثلى:تعد عملية تحديد فترات الإبطاء المثلى خطوة أساسية في منهجية **ARDL**حيث يتم في المرحلة الأولى اختبار عدد كبير من التراكيب الممكنة لفترات التأخير، ثم اختيار النموذج الأنسب اعتمادًا على معيار أكايك للمعلومات**AIC**باعتباره الأكثر استخدامًا في المفاضلة بين النماذج. وقد تم اختبار **12,500** نموذج، كما يوضح الملحق **(2)** أفضل **20** نموذجًا وفق قيم .**AIC** وأظهرت النتائج أن نموذج **ARDL (2,2,2,2,2)** هو الأفضل، لكونه سجل أدنى قيمة لمعيار**AIC** ، مما يعكس قدرته التفسيرية الأعلى مقارنة ببقية النماذج المقدرة.

الجدول رقم (II-14): أفضل 20 نموذج حسب معيار(AIC) (النموذج الثاني)



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات ***Eviews 12***

يوضح الشكل **(II-14)** والملحق **(2)** أفضل **20** نموذج وفق معيار **(AIC)** الخاص بالنموذج الثاني أن أفضل نموذج لتفسير أثر مؤشرات الشمول المالي على الاستقرار المالي ممثلاً بنسبة القروض المتعثرة **(NPL)** هو نموذج **ARDL(2,2,2,2,2)**، حيث سجل أدنى قيمة لمعيار **(AIC)**بلغت **-4.000373**، وهي القيمة الأفضل بين جميع النماذج المقدرة، مما يؤكد تفوق هذا النموذج من حيث الملاءمة الإحصائية.

ويتميز هذا النموذج أيضاً بقيمة مرتفعة جداً لمعامل التحديد المعدل بلغت **0.999811** = ***Adj. R-squared***، ما يعني أن النموذج يفسر حوالي **99.98%** من التغيرات في نسبة القروض المتعثرة، وهي نسبة تفسيرية شبه كاملة تعكس قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المدروسة.

ويعكس اختيار رتبة الإبطاء **(2,2,2,2,2)** وجود تأثيرات ديناميكية قوية وممتدة زمنياً، حيث تحتاج جميع المتغيرات إلى فترتي إبطاء حتى يظهر أثرها الكامل على نسبة القروض المتعثرة. وهذا يدل على أن العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي ليست فورية، بل تتسم بالتراكم الزمني، خاصة فيما يتعلق بتوسع الائتمان المصرفي وانتشار الخدمات البنكية وتأثيرها على جودة المحفظة الائتمانية. كما أن الفارق الكبير بين قيمة **AIC** الخاصة بالنموذج الأول وبقية النماذج المنافسة، مثل **ARDL (1,2,2,2,2)** و**ARDL (2,2,2,2,1)**، يعزز من قوة اختيار النموذج الأفضل، ويؤكد استقراره الإحصائي مقارنة بباقي البدائل.

ويمكن تفسير ذلك اقتصادياً بأن توسع الشمول المالي، رغم أهميته في تحسين الوصول للخدمات المالية، قد يؤدي في بعض الحالات إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية إذا لم يكن مصحوباً بسياسات رقابية فعالة، مما ينعكس على نسبة القروض المتعثرة. لذلك فإن دراسة هذه العلاقة عبر نموذج ديناميكي طويل الأجل مثل **ARDL** تعد مناسبة جداً.

ثانيا: تقدير نموذج الدراسة

لصياغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد **(UECM)** في إطار نموذج ***ARDL(Autoregressive Distributed Lag Model)***، يتم التعبير عن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بمزيج من الفروق والتأخيرات الزمنية للقيم الأصلية، بهدف اختبار العلاقة في الأجلين القصير والطويل.ويكتب النموذج على الشكل التالي:

$$\Delta \boldsymbol{NPL_t} = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i}\, \Delta \boldsymbol{NPL}_{t-1} + \sum_{i=0}^{q1} \beta_{2i}\, \Delta \mathrm{CBB}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \beta_{3i}\, \Delta \mathrm{ATMS}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q3} \beta_{4i}\, \Delta DCP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q3} \beta_{4i}\, \Delta BCB_{t-i} + \phi_1 \Delta \boldsymbol{NPL}_{t-1} + \phi_2 \mathrm{CBB}_{t-1} + \phi_3 \mathrm{ATMS}_{t-1} + \phi_4 \mathrm{DCP}_{t-1} + \phi_5 \mathrm{BCB}_{t-1} + \varepsilon_{1t} \quad (2)$$

حيث:

- Δ: تشير إلى الفروق الأولى للمتغيرات، وهي تمثل التأثيرات قصيرة الأجل.
- ***q1,q2,q3*:** تمثل التباطؤ (عدد الفترات السابقة) للمتغيرات التابعة والمستقلة، ويتم تحديدها وفق معايير مثل **AIC** أو **SBC**.
- $\boldsymbol{\alpha_0}$**:** الثابت (الحد الابتدائي) في النموذج.
- $\boldsymbol{\varepsilon_{1t}}$: الخطأ العشوائي.

-المعاملات ϕ_i: تمثل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات

1. اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود *(F-Bounds Test)* : يتم استخدام الفرضيات الصفرية والبديلة التالية لإجراء اختبار الحدود للتكامل المشترك:

$$\begin{cases} H_0: \delta_1 = \delta_2 = \delta_3 = \delta_4 = \delta_5 = \delta_6 = 0 \\ H_1: \delta_1 \neq \delta_2 \neq \delta_3 \neq \delta_4 \neq \delta_5 \neq \delta_6 \neq 0 \end{cases}$$

تفترض الفرضية الصفرية عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. ويستخدم اختبار حدود **ARDL** إحصائية **F** للتحقق من معنوية معاملات الإبطاء وتحديد وجود علاقة تكامل مشترك.يتم حساب إحصائية **F** لتقييم معنوية معاملات الإبطاء ضمن نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، حيث تتم مقارنتها بقيمتين حرجتين: الحد الأدنى الذي يفترض استقرار جميع المتغيرات عند المستوى**(I(0))**، والحد الأعلى الذي يفترض استقرارها عند الفرق الأول **I(1).**

- إذا تجاوزت قيمة **F** الحد الأعلى ترفض الفرضية الصفرية، مما يشير إلى وجود تكامل مشترك.
- إذا كانت قيمة **F** أقل من الحد الأدنى فلا تُرفض الفرضية الصفرية، أي لا توجد علاقة طويلة الأجل.
- أما إذا وقعت قيمة**F**بين الحدين، يكون القرار غير حاسم، ويتطلب ذلك إجراء اختبارات إضافية لتحديد درجة تكامل المتغيرات قبل الوصول إلى استنتاج نهائي.

الجدول رقم (II-21): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود*(F-Bounds Test)*

(النموذج الثاني)

F-Bounds Test			***Null Hypothesis: No levels relationship***	
Test Statistic	***Value***	***Signif.***	***I(0)***	***I(1)***
			Asymptotic: ***n=1000***	
F-statistic	**9447.394**	**10%**	**2.2**	**3.09**
k	**4**	**5%**	**2.56**	**3.49**
		2.5%	**2.88**	**3.87**
		1%	**3.29**	**4.37**
			Finite Sample: ***n=35***	
Actual Sample Size	16			
		10%	**2.46**	**3.46**
		5%	**2.947**	**4.088**
		1%	**4.093**	**5.532**
			Finite Sample: ***n=30***	
		10%	**2.525**	**3.56**
		5%	**3.058**	**4.223**
		1%	**4.28**	**5.84**

المصدر: مخرجات ***Eviews 12***

أظهرت نتائج اختبار الحدود ***(F-Bounds Test)*** في النموذج الثاني أن قيمة إحصائية **F** بلغت(**9447.394**)، وهي قيمة مرتفعة جدًا مقارنة بجميع الحدود الحرجة عند مختلف مستويات المعنوية، مما يؤكد بشكل قوي جدًا وجود

علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين نسبة القروض المتعثرة ومؤشرات الشمول المالي. وهذا يشير إلى أن العلاقة بين المتغيرات ليست مؤقتة أو عشوائية، بل تعكس ارتباطًا هيكليًا مستقرًا على المدى الطويل.

2. تحليل معادلة المستويات *(Long-run Levels Equation):* تعرض معادلة المستويات العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع (**NPL**) وكل من المتغيرات المستقلة (**CBB ،ATM ،DCP ،BCB**). يوضحها الجدول الآتي:

الجدول رقم (II-22): معادلة المستويات (النموذج الثاني)

Levels Equation *Case 2: Restricted Constant and No Trend*				
Variable	***Coefficient***	***Std. Error***	***t-Statistic***	***Prob.***
CBB	**-12.97335**	**0.574981**	**-22.56310**	**0.0282**
ATM	**-3.548236**	**0.059603**	**-59.53114**	**0.0107**
DCP_	**1.650130**	**0.015174**	**108.7504**	**0.0059**
BCB	**0.703008**	**0.010346**	**67.94919**	**0.0094**
C	**48.55254**	**3.012055**	**16.11941**	**0.0394**
EC = NPL_ - (-12.9733*CBB -3.5482*ATM + 1.6501*DCP_ + 0.7030*BCB + 48.5525)				

المصدر: مخرجات ***Eviews 12***

فيما يخص نتائج معادلة الأجل الطويل، فقد بينت أن جميع المتغيرات المستقلة معنوية إحصائيًا عند مستوى **5%**، وهو ما يدل على قوة تفسيرية عالية للنموذج. حيث جاء تأثير عدد الفروع البنكية (**CBB**) سالبًا ومعنويًا بمعامل (**-12.97335**)، ما يعني أن التوسع في الفروع البنكية يساهم في خفض نسبة القروض المتعثرة، وذلك من خلال تحسين الوصول للخدمات المالية وتعزيز الرقابة المصرفية وتقوية دراسة الجدارة الائتمانية للعملاء. كما ظهر تأثير عدد أجهزة الصراف الآلي (**ATM**) سالبًا ومعنويًا أيضًا بمعامل (**-3.548236**)، وهو ما يعكس أن تطور البنية التحتية المصرفية وتحسين الخدمات البنكية الإلكترونية يسهم في رفع كفاءة النظام المالي وتقليل مخاطر التعثر.

في المقابل، جاء تأثير حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (**DCP**) موجبًا ومعنويًا بمعامل (**1.650130**)، مما يعني أن التوسع الكبير في منح الائتمان قد يؤدي إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، خاصة إذا لم يكن مصحوبًا بسياسات صارمة لإدارة المخاطر الائتمانية. كما سجل عدد المقترضين من البنوك التجارية (**BCB**) أثرًا موجبًا ومعنويًا بمعامل (**0.703008**)، وهو ما يشير إلى أن التوسع في قاعدة المقترضين قد يرفع من احتمالات التعثر إذا لم يتم وفق ضوابط ائتمانية فعالة. وتعكس هذه النتائج أن الشمول المالي ليس دائمًا عاملًا إيجابيًا بشكل مطلق، بل إن أثره على الاستقرار المالي يتوقف على جودة التوسع المالي وآليات الرقابة المصرفية. فالتوسع غير المنظم في الائتمان قد

يؤدي إلى نتائج عكسية تتمثل في ارتفاع القروض المتعثرة، بينما يسهم التوسع المنظم في البنية المصرفية في تعزيز الاستقرار المالي.

3.معادلة تصحيح الخطأ (***ECM Regression***):يعد معامل تصحيح الخطأ **ECM**أو ((-1)***CointEq***) من أهم نتائج هذه المرحلة، إذ يوضح سرعة استجابة النموذج في الأجل القصير للعودة إلى التوازن طويل الأجل، كما يبيّنه الجدول الآتي.

الجدول رقم (II-23): معادلة تصحيح الخطأ (*ECM Regression*) (النموذج الثاني)

ECM Regression *Case 2: Restricted Constant and No Trend*				
Variable	***Coefficient***	***Std. Error***	***t-Statistic***	***Prob.***
D(NPL_(-1))	**-0.036590**	**0.000961**	**-38.08244**	**0.0167**
D(CBB)	**-9.844569**	**0.065774**	**-149.6723**	**0.0043**
D(CBB(-1))	**16.32166**	**0.070493**	**231.5367**	**0.0027**
D(ATM)	**2.850516**	**0.008232**	**346.2796**	**0.0018**
D(ATM(-1))	**5.725347**	**0.010317**	**554.9206**	**0.0011**
D(DCP_)	**-0.259939**	**0.003613**	**-71.93551**	**0.0088**
D(DCP_(-1))	**-1.407255**	**0.004763**	**-295.4587**	**0.0022**
D(BCB)	**0.086076**	**0.001990**	**43.24766**	**0.0147**
D(BCB(-1))	**-0.086956**	**0.002153**	**-40.38756**	**0.0158**
CointEq(-1)*	**-1.071146**	**0.001837**	**-583.1862**	**0.0011**
R-squared	**0.999990**	*Mean dependent var*		**0.741250**
Adjusted R-squared	**0.999974**	*S.D. dependent var*		**4.123052**
S.E. of regression	**0.020938**	*Akaike info criterion*		**-4.625373**
Sum squared resid	**0.002630**	*Schwarz criterion*		**-4.142505**
Log likelihood	**47.00299**	*Hannan-Quinn criter.*		**-4.600647**
Durbin-Watson stat	**2.753506**			

المصدر: مخرجات ***Eviews 10***

تشير نتائج نموذج تصحيح الخطأ إلى وجود علاقة قوية جدًا بين نسبة القروض المتعثرة ومؤشرات الشمول المالي المختلفة، سواء في الأجل القصير أو الطويل.

➢ فقد أظهرت النتائج أن عدد الفروع البنكية (**CBB**) له تأثير مزدوج؛ إذ كان تأثيره الحالي سالبًا **(-9.844)** بينما ظهر أثره المتأخر موجبًا **(16.321)**، وكلاهما معنوي إحصائيًا، مما يدل على أن التوسع الفوري في الفروع البنكية قد يساهم في تقليل التعثر من خلال تحسين الوصول للخدمات المصرفية، غير أن التوسع غير المدروس على المدى القصير قد يؤدي لاحقًا إلى ارتفاع التعثر نتيجة منح قروض أقل جودة.

- عدد أجهزة الصـــراف الآلي **(ATM)** فقد ســـجل تأثيرًا موجبًا ومعنويًا في الفترتين الحالية والمتأخرة، بمعاملين **(2.850)** و**(5.725)**، ما قد يعكس أن التوســـع في الخدمات المصـــرفية الرقمية وحده لا يكفي للحد من التعثر، خاصة إذا لم يصاحبه تحسن في إدارة المخاطر الائتمانية.
- لحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص **(DCP)**، فقد جاء تأثيره ســـالبًا ومعنويًا في الفترتين الحالية والمتأخرة، مما يشـير إلى أن تحسـين جودة الائتمان الموجه للقطاع الخاص يسـاهم في تقليص نسـبة القروض المتعثرة، وهو ما يتفق مع منطق الكفاءة الائتمانية.
- عدد المقترضين من البنوك التجارية **(BCB)** أثرًا موجبًافي الفترة الحالية وسالبًا في الفترة المتأخرة، وهو ما يعكس وجود تأثير انتقالي بين التوسع في الإقراض وتحسن جودة التحصيل لاحقًا.

أما معامل تصـــحيح الخطأ فقد بلغ **(-1.071)** وهو ســـالب ومعنوي جدًا، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، كما يشير إلى سرعة عالية جدًا في تصحيح الاختلالات، حيث يتم تصحيح أكثر من **100%** من الانحرافات خلال ســـنة واحدة، وهو ما يدل على ســـرعة قوية في العودة إلى التوازن وربما وجود تصـــحيح مفرط ***(Overshooting)***. كما أن معامل التحديد المرتفع جدًا (**R^2=0.999**) يعكس قدرة تفسيرية شبه كاملة للنموذج، حيث يفســر **99.9%** من تغيرات نســبة القروض المتعثرة، كما أن قيمة ***Durbin-Watson* (2.75)** تشـير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي مؤثرة، مما يدعم قوة النتائج القياسية.

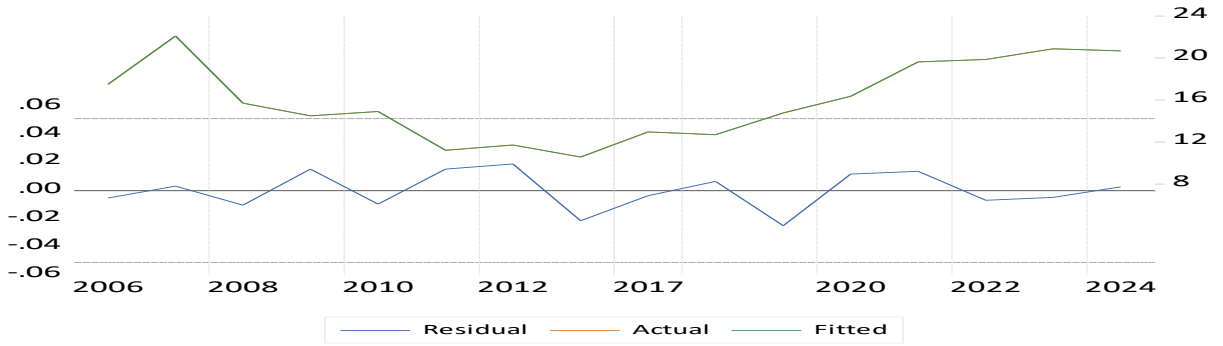
ثالثا: الاختبارات التشخيصية (اختبارات ملائمة النموذج)

للتأكد من صلاحية النموذج، أجريت عدة اختبارات تشخيصية شملت طبيعة البواقي، والارتباط التسلسلي، وتجانس التباين، واستقرار المعلمات، وقد أظهرت النتائج توافق النموذج مع هذه الشروط:

- لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء، حيث كانت قيمة الاحتمال **(P)** لاختبار الارتباط الذاتي أكبر من **0.05**، مما يدل على استقلالية الأخطاء العشوائية؛
- يتمتع النموذج بخاصية تجانس التباين، إذ تجاوزت قيمة الاحتمال**(P)** لاختبار تجانس التباين مستوى **0.05**
- تقع منحنيات **CUSUM** و**CUSUM-*Square*** ضمن الحدود الحرجة، مما يدل على استقرار معلمات النموذج عبر العينة بأكملها

1.جودة النموذج: لتقييم جودة النموذج، تتم مقارنة القيم الفعلية بالقيم المقدرة، كما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم (II-15): جودة النموذج الثاني

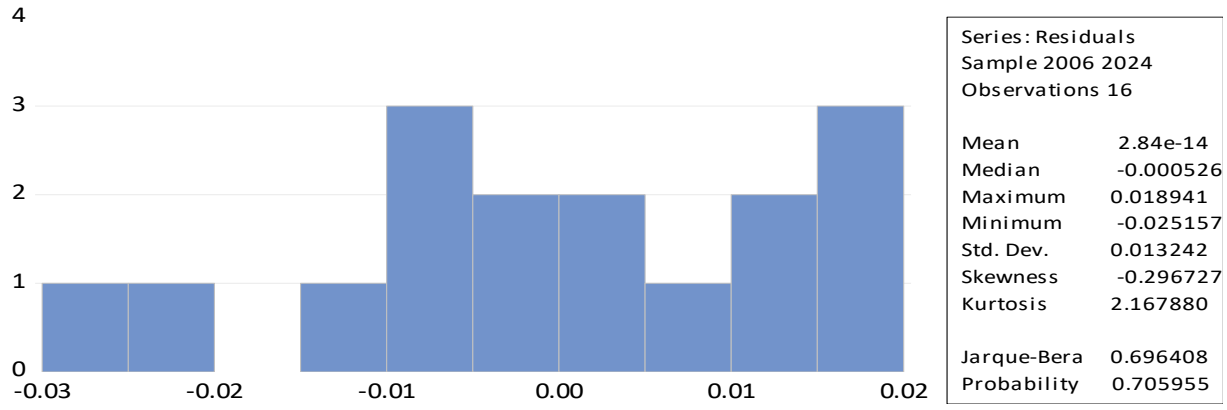


المصدر: مخرجات ***Eviews 12***

يتبين من الشـــكل أن القيم المقدّرة تتقارب بشـــكل كبير مع القيم الفعلية، مما يعكس دقة النموذج وكفاءته في تفسير الظاهرة محل الدراسة، ويعزز موثوقية النتائج وإمكانية الاعتماد عليه في التحليل والاستنتاج.

2. اختبـار التوزيع الطبيعي: تم إجراء اختبـار التوزيع الطبيعي للتحقق من مـدى توافق البيـانات مع الفرضـــية الأساسية للتحليل.

الشكل رقم (II-16): اختبار التوزيع الطبيعي (النموذج الثاني)



المصدر: مخرجات ***Eviews 12***

من خلال نتائج اختبار التوزيع الطبيعي نلاحظ أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، حيث كانت احتمالية الاختبار **(0.7059)** أكبر تماما من **0.05**.

3.اختبار الترابط التسلسلي لبواقي النموذج: للتحقق من استقلالية البواقي وعدم وجود ارتباط ذاتي يؤثر على مصداقية نتائج النموذج، تم إجراء اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.

الجدول رقم (II-24): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (النموذج الثاني)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: *Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags*			
F-statistic	**0.277426**	*Prob. F*(2,4)	**0.7712**
*Obs*R-squared*	**2.192682**	*Prob. Chi-Square*(2)	**0.3341**

المصدر: مخرجات ***Eviews 12***

أظهرت نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي في النموذج الثاني أن قيمتي (**Prob. F = 0.7712**) و(***Prob. Chi-Square* = 0.3341**) تفوقان مستوى **5%**، مما يؤدي إلى قبول الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي. ويعكس ذلك استقلالية الأخطاء العشوائية وعدم وجود تأثير زمني بينها، بما يؤكد كفاءة النموذج وموثوقية تقديراته.

4.اختبار تجانس تباين سلسلة البواقي: للتحقق من وجود مشكلة تغاير التباين في سلسلة الأخطاء، تم إجراء اختبار **ARCH** كما يلي:

الجدول رقم (II-25): نتائج اختبار شرط تجانس تباين حدو الخطأ (النموذج الثاني)

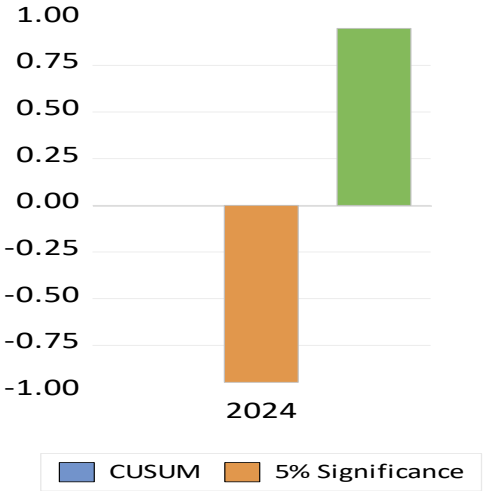
Heteroskedasticity Test: ARC			
F-statistic	**0.389011**	*Prob. F(1,12)*	**0.5445**
*Obs*R-squared*	**0.439595**	*Prob. Chi-Square(1)*	**0.5073**

المصدر: مخرجات ***Eviews 12***

أما بالنسبة لاختبار تجانس تباين حدود الخطأ (**ARCH**)، فقد سجلت قيمة (**Prob. F (0.5445** وقيمة (**Prob. Chi-Square (0.5073**، وهما أيضًا أكبر من **5%**، مما يدل على قبول فرضية العدم وغياب مشكلة عدم تجانس التباين. وهذا يعني أن التباين في الأخطاء العشوائية ثابت ولا يتغير مع تغير الزمن أو مستوى المتغيرات المستقلة، وهو ما يعزز صلاحية النموذج الثاني في تفسير أثر مؤشرات الشمول المالي على نسبة القروض المتعثرة باعتبارها أحد أهم مؤشرات الاستقرار المالي المصرفي.

5.نتائج اختبار *CUSUM of squares* واختبار CUSUM: بهدف التحقق من استقرار معلمات النموذج عبر الزمن، تم تطبيق اختبارَي **CUSUM** و**CUSUM *of Squares***، وجاءت النتائج كما يلي:

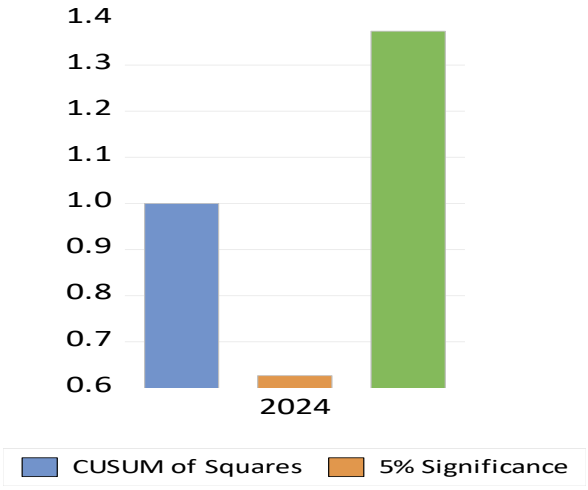
الشكل رقم (II-17): نتائج اختبار CUSUM(النموذج الثاني)



المصدر: مخرجات ***Eviews 12***

يتبين من الشكل **(II-17)** أن منحنى **CUSUM** يظل داخل حدود الثقة عند مستوى**5%**، مما يدل على استقرار معاملات النموذج عبر الزمن وعدم وجود صدمات هيكلية تؤثر على العلاقة بين المتغيرات. وبذلك يكون النموذج صالحًا للتفسير والاستنتاج في الأجلين القصير والطويل، مع ثبات العلاقات المقدّرة خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (II-18): نتائج اختبار *CUSUM of squares* (النموذج الثاني)



المصدر: مخرجات ***Eviews 12***

يظهر الشكل **(II-18)**أن منحنى *CUSUM of Squares* يقع داخل حدود الثقة عند مستوى **5%**، مما يدل على استقرار تباين الأخطاء عبر الزمن وعدم وجود تغيرات هيكلية حادة خلال فترة الدراسة. وبذلك يتمتع النموذج بدرجة جيدة من الاستقرار ولا يعاني من عدم استقرار في التباين، مما يعزز موثوقية النتائج.

رابعا: مناقشة النتائج (التحليل الاقتصادي)

بناءً على نتائج النموذج القياسي المقدّر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(**ARDL**) ، واختبار الحدود للتكامل المشترك*(Bounds Test* وتحليل العلاقة طويلة الأجل، بالإضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ **(ECM)** في الأجل القصير،يمكن تقديم قراءة اقتصادية متكاملة للعلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر من خلال بعد نسبة القروض المتعثرة (**NPL**)، وذلك بهدف اختبار الفرضية الثانية التي تنص على:

" يوجد أثر ذو دلالة معنوية، في المدى القصير والطويل، بين الشمول المالي والاستقرار المالي من خلال بعد نسبة القروض المتعثرة"

1. في ضوء نتائج الأجل الطويل: أثبتت نتائج اختبار الحدود ***(F-Bounds Test)*** وجود علاقة تكامل مشترك قوية جدًا بين المتغيرات، حيث بلغت قيمة **F (9447.394)** متجاوزة بكثير القيم الحرجة، مما يؤكد وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات الشمول المالي ونسبة القروض المتعثرة.**(NPL)** وتشير النتائج إلى أن تأثير الشمول المالي ذو طابع هيكلي ممتد، وليس مجرد تأثير قصير الأجل، ما يعكس طبيعة العلاقة التراكمية بين تطور الخدمات المالية

والاستقرار المالي. وفي معادلة الأجل الطويل، تبين أن عدد الفروع البنكية **(CBB)** وعدد أجهزة الصراف الآلي **(ATM)**يؤثران سلبًا ومعنويًا على**NPL** ، أي أنهما يساهمان في تقليل القروض المتعثرة عبر تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز كفاءة إدارة المخاطر. في المقابل، أظهر كل من الائتمان الموجه للقطاع الخاص **(DCP)** وعدد المقترضين **(BCB)**أثرا موجبًا ومعنويًا على(**NPL**) ، مما يعني أن التوسع في الإقراض وزيادة قاعدة المقترضين قد يرفع من مستويات التعثر.ويفسر ذلك بضعف انتقائية الإقراض ومحدودية دقة تقييم الجدارة الائتمانية، إضافة إلى مخاطر التوسع الائتماني غير المنضبط.

2. في ضوء نتائج الأجل القصير:

أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ **(ECM)** أن العلاقة بين الشمول المالي ونسبة القروض المتعثرة لا تقتصر على الأجل الطويل فقط، بل تمتد كذلك إلى الأجل القصير، مع وجود تأثيرات ديناميكية متفاوتة بين المتغيرات.

فقد تبين أن عدد الفروع البنكية **(CBB)** يحمل تأثيرًا سالبًا في الفترة الحالية، بما يعني أن التوسع الفوري في الفروع المصرفية يساهم مباشرة في تقليص نسبة القروض المتعثرة من خلال تحسين الوصول للخدمات المصرفية وتسهيل عمليات التحصيل والمتابعة. إلا أن الأثر المتأخر ظهر موجبًا، وهو ما قد يفسر بأن التوسع السريع وغير المدروس في الفروع قد يؤدي لاحقًا إلى منح قروض ذات جودة منخفضة نتيجة التوسع في النشاط الإقراضي دون جاهزية كافية من حيث الرقابة وإدارة المخاطر. أما عدد أجهزة الصراف الآلي **(ATM)**، فقد سجل أثرًا موجبًا في الأجل القصير، وهو ما يشير إلى أن الرقمنة المصرفية وحدها لا تكفي لتحسين جودة المحفظة الائتمانية، لأن خفض القروض المتعثرة يتطلب سياسات ائتمانية فعالة أكثر من مجرد تطوير الوسائل التقنية للخدمة البنكية. فالتحول الرقمي يسهل الوصول، لكنه لا يعالج تلقائيًا مشكلة سوء تقييم الجدارة الائتمانية.

وبالنسبة لحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص **(DCP)**، فقد جاء تأثيره سالبًا في الأجل القصير، وهو ما يعكس أن التوجيه الكفء للائتمان المنتج قد يساهم في تحسين القدرة على السداد وتقليص التعثر، خاصة إذا تم توجيه التمويل نحو قطاعات ذات مردودية اقتصادية مرتفعة. وهذا يدل على أن نوعية الائتمان أكثر أهمية من حجمه.

أما عدد المقترضين من البنوك التجارية **(BCB)**، فقد أظهر أثرًا موجبًا في الفترة الحالية وسالبًا في الفترة المتأخرة، وهو ما يعكس الطبيعة الانتقالية لهذه العلاقة؛ إذ يؤدي التوسع الأولي في الإقراض إلى ارتفاع احتمالات التعثر بسبب دخول فئات جديدة إلى النظام المالي، لكن مع مرور الوقت وتحسن آليات المتابعة والتحصيل، تبدأ آثار هذا التوسع في التحول نحو تحسين جودة الأداء الائتماني.

وتظهر هذه النتائج أن العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الأجل القصير علاقة معقدة وغير خطية، حيث تعتمد بدرجة كبيرة على كفاءة المؤسسات المالية وجودة الحوكمة المصرفية.

دلالة معامل تصحيح الخطأ: جاء معامل تصحيح الخطأ سالبًا ومعنويًا إحصائيًا **(-1.071)**، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. ويشير ذلك اقتصاديًا إلى أن الاختلالات قصيرة الأجل يتم تصحيحها بسرعة تفوق **100%** خلال سنة واحدة، بما يعكس استعادة سريعة جدًا للتوازن داخل النظام المصرفي الجزائري واستجابة قوية للصدمات المرتبطة بالشمول المالي.ورغم احتمال وجود تصحيح مفرط***Overshooting*** فإن النتيجة تؤكد قوة العلاقة بين المتغيرات وفعالية آليات التكيف الذاتي في النظام المالي.

3.التحقق من الفرضية: تبين النتائج وجود أثر معنوي للشمول المالي على القروض المتعثرة في الأجلين القصير والطويل، حيث يسهم التوسع المنظم في الفروع والبنية المصرفية في تعزيز الاستقرار المالي وخفض التعثر، بينما يؤدي التوسع غير المنضبط في الائتمان إلى زيادة المخاطر وارتفاع القروض المتعثرة.وعليه، يتم **قبول الفرضية الثانية** التي تنص على:"**يوجد أثر ذو دلالة معنوية، في المدى القصير والطويل، بين الشمول المالي والاستقرار المالي من خلال بُعد نسبة القروض المتعثرة**".

غير أن أثر الشمول المالي ليس إيجابيًا بشكل مطلق، بل يعتمد على جودة التوسع وكفاءة إدارة المخاطر وفعالية الرقابة المصرفية. لذلك، لا يقتصر تعزيز الشمول المالي في الجزائر على توسيع قاعدة المستفيدين، بل يجب أن يشمل تحسين جودة التمويل وتطوير التقييم الائتماني وتعزيز الحوكمة المصرفية، حتى يتحول الشمول المالي إلى أداة حقيقية لدعم الاستقرار المالي المستدام..

المطلب الرابع: تقدير وتحليل النموذج الثالث للدراسة

يتناول هذا المطلب الجانب القياسي للدراسة من خلال عرض مراحلها المنهجية، بدءًا من جمع البيانات وتحديد وقياس المتغيرات، مرورًا ببناء نموذج الانحدار المتعدد لقياس أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر، وصولًا إلى اختبارات الاستقرارية وتقدير النموذج وتحليل النتائج في الأجلين القصير والطويل.

أولا: توصيف النموذج ودراسة الاستقرارية

1.إدارة بيانات الدراسة: أظهرت بيانات البنك الدولي **(WB)** للفترة **(2004–2024)** أنها مكتملة وخالية من القيم المفقودة، وتم تنظيمها كسلاسل زمنية سنوية (**21** سنة) لاستخدامها في التحليل القياسي عبر برنامج *EViews* الإصدار **12.**

2.قياس المتغيرات: يرتكز النموذج الثالث في هذه الدراسة على متغير مستقل رئيسي يتمثل في الشمول المالي بأبعاده الأربعة، في مقابل متغير تابع واحد يعكس أحد مؤشرات الاستقرار المالي، مع اعتماد القياس الكمي لكافة المتغيرات محل الدراسة. يوضح الجدول **(II-26)** الأبعاد والمؤشرات المعتمدة في القياس، مع الرموز الدالة على كل متغير.

الجدول رقم (II-26): أبعاد والمؤشرات المستعملة في القياس (النموذج الثالث)

المتغير	البعد	الرمز	المقياس

الاستقرار (بعد الثالث)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	**GDPpc**	كمي(نسبة مئوية **%**)
الشمول المالي	عدد الفروع البنكية لكل **100** ألف بالغ	**CBB**	كمي (قيمة عددية)
	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل **100** الف بالغ	**ATMs**	كمي (قيمة عددية)
	حجم الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص (من الناتج المحلي**%**)	**DCP**	كمي(نسبة مئوية **%**)
	عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل **100** بالغ	**PRIVATE**	كمي (قيمة عددية)

المصدر: من إعداد الطالبة

1.2.المتغير التابع: يتمثل في نصـــيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي **(GDPpc)**، ويُعبّر عن البُعد الثالث للاستقرار المالي. وقد تم الحصول على بيانات هذا المتغير من قاعدة بيانات البنك الدولي **(WB)**.

2.2.المتغير المستقل (الشمول المالي): تم توضيحها في النموذج الأول، وهي نفسها المعتمدة في النموذج الثالث.

3.المتغيرات الوصفية: يهدف التحليل الوصفي إلى التعرف على الخصائص الإحصائية الأساسية للسلاسل الزمنية محل الدراسـة من خلال مؤشـرات مثل المتوسـط الحسـابي والوسـيط والمنوال، بما يوفر صـورة أولية عن طبيعة البيانات واتجاهاتها. كما يشـمل فحص التوزيع الطبيعي باسـتخدام معامل الالتواء ***(Skewness)*** والتفلطح(***Kurtosis***) إضـافة إلى اختبار ***Jarque-Bera*** للتحقق من طبيعية البيانات، وذلك كما يبينه الجدول الموالي.

الجدول رقم (II-27): الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة (النموذج الثالث)

	CBB	ATM	DCP	BCB	GDP_PC
Mean	**5.196286**	**7.009333**	**16.89462**	**39.10319**	**4710.947**
Median	**5.261000**	**7.671000**	**16.42100**	**41.92400**	**4577.210**
Maximum	**5.348000**	**11.96000**	**26.11700**	**50.62400**	**6094.694**
Minimum	**4.747000**	**1.272000**	**10.21000**	**23.27900**	**2816.994**
Std. Dev.	**0.171680**	**3.097575**	**4.661882**	**8.620002**	**932.4502**
Skewness	**-1.768884**	**-0.337403**	**0.276577**	**-0.642689**	**-0.142886**
Kurtosis	**5.024291**	**2.284200**	**1.858982**	**2.126391**	**2.279380**
Jarque-Bera	**14.53687**	**0.846766**	**1.406914**	**2.113467**	**0.525839**
Probability	**0.000697**	**0.654828**	**0.494872**	**0.347589**	**0.768804**
Sum	**109.1220**	**147.1960**	**354.7870**	**821.1670**	**98929.88**
Sum Sq. Dev.	**0.589480**	**191.8995**	**434.6629**	**1486.089**	**17389266**
Observations	**21**	**21**	**21**	**21**	**21**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات ***Eviews* 12**

يتناول النموذج الثالث أثر الشـــمول المالي على الاســـتقرار المالي من خلال نصـــيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (**GDPpc**) كمؤشر يعكس الأداء الاقتصادي ومستوى الرفاه. وقد بلغ متوسطه **(4710.94)** دولار مع وســـيط **(4577.21)**، وتراوح بين **(2816.99)** و**(6094.69)**، بانحراف معياري (**932.45**)، ما يعكس وجود تذبذب ملحوظ في الدخل الفردي خلال فترة الدراسة، وهو ما يرتبط بتقلبات النشاط الاقتصادي الوطني. ويشير هذا

التباين إلى عدم استقرار نسبي في مستويات الدخل، الأمر الذي يعكس تأثر الاقتصاد بالصدمات الخارجية، خاصة تلك المرتبطة بعائدات المحروقات.

أما مؤشرات الشمول المالي، فقد سجلت الفروع البنكية **(CBB)** متوسطًا منخفضًا **(5.19)**، مما يعكس محدودية التوسع الجغرافي للقطاع المصرفي. في المقابل، بلغ متوسط أجهزة الصراف الآلي **(7.00) (ATM)** مع تباين أكبر نسبيًا، ما يدل على تحسن تدريجي في البنية التحتية الرقمية مقارنة بالتوسع التقليدي.

كما بلغ الائتمان الموجه للقطاع الخاص**(DCP)(16.89%)** وهو مستوى يعكس محدودية دور القطاع المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي المنتج. أما عدد المقترضين **(BCB)** فقد سجل متوسطًا قدره **(39.10)**، مما يشير إلى توسع نسبي في قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية، دون أن يقابله بالضرورة تعمق في حجم التمويل.

وفيما يتعلق بالخصائص الإحصائية، يوضح اختبار ***Jarque-Bera*** أن معظم المتغيرات، وعلى رأسها **GDPpc**، تتبع التوزيع الطبيعي، باستثناء متغير**CBB**مما يشير إلى وجود بعض الاختلال في انتظام تطور هذا المؤشر. وبصفة عامة، فإن هذه النتائج تؤكد ملاءمة البيانات للتحليل القياسي، وتوفر قاعدة مناسبة لاختبار العلاقات الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل.

وعليه، فإن النتائج الوصفية تؤكد وجود تباين اقتصادي ومالي يسمح بدراسة مدى مساهمة الشمول المالي في تحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي في الجزائر.

4.مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات: تستخدم مصفوفة الارتباط لقياس العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة عبر معامل ***Pearson Correlation Coefficient*** الذي تتراوح قيمه بين **-1** و**+1**، حيث تعكس القيم القريبة من **+1** علاقة طردية قوية، والقريبة من **-1** علاقة عكسية قوية، بينما تشير القيم القريبة من الصفر إلى ضعف العلاقة. كما تساعد في الكشف عن مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات.في الجدول، يمثل **GDPpc** المتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، في حين تمثل **CBB، ATM، DCP، وBCB** أبعاد الشمول المالي.

الجدول رقم (II-28): مصفوفة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة (النموذج الثالث)

	GDP_PC	CBB	ATM	DCP	BCB
OILR	1				
CBB	0.59	1			
ATM	0.45	0.80	1		
DCP	0.01	0.69	0.83	1	
BCB	0.50	0.80	0.90	0.79	1

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات ***Eviews 12***

تبرز مصفوفة الارتباط وجود علاقات موجبة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي **(GDPpc)** ومعظم مؤشرات الشمول المالي، حيث سجلت أقوى علاقة مع عدد الفروع البنكية **(CBB=0.59)**، تليها عدد المقترضين

من البنوك التجارية (**BCB=0.50**)، ثم أجهزة الصراف الآلي (**ATM=0.45**)، في حين كانت العلاقة شبه منعدمة مع حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (**DCP=0.01**). وتشير هذه النتائج إلى أن توسع الوصول إلى الخدمات المالية يرتبط بتحسن المستوى المعيشي والنشاط الاقتصادي للأفراد، بينما قد لا يظهر أثر الائتمان الخاص بشكل مباشر على نصيب الفرد من الناتج المحلي. كما تؤكد الارتباطات المرتفعة بين المتغيرات المستقلة وجود انسجام واضح بين مؤشرات الشمول المالي المختلفة.

5. اختبار الاستقرارية واختيار فترة الابطاء المثلى:

1.5. اختبار الاستقرارية:في إطار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع**ARDL** لا يشترط تماثل درجة تكامل السلاسل الزمنية، مع ضرورة ألا تتجاوز الدرجة الأولى، أي عدم وجود متغيرات من النوع **I(2)** لأن ذلك يعيق صلاحية النموذج. وبناءً عليه، تم استخدام اختبار ديكي–فولر الموسع***ADF*** للتحقق من استقرارية السلاسل وتحديد درجة تكاملها.

الجدول رقم (II-29): اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة (النموذج الثالث)

السلسلة الزمنية	القرار (الرتبة)	المستوى			الفرق الأول		
		ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه
GDP_PC	**I(1)**	**- 2.175 (0.2204)**	**- 2.029 (0.5512)**	**- 0.648 (0.8478)**	**- 3.842 (0.0098)**	**- 3.743 (0.0440)**	**- 3.794 (0.0007)**
CBB	**I(1)**	**- 3.473 (0.0216)**	**0.384 (0.9972)**	**0.651 (0.8476)**	**- 3.454 (0.0224)**	**- 9.719 (0.0000)**	**- 3.533 (0.0014)**
ATM	**I(1)**	- 1.068 **(0.7070)**	- 2.696 **(0.2478)**	**1.7512 (0.9763)**	**- 5.708 (0.0002)**	**- 5.597 (0.0013)**	- 4.183 **(0.0003)**
DCP	**I(1)**	**- 1.446 (0.5390)**	**- 1.143 (0.8949)**	**0.611 (0.8399)**	**- 3.558 (0.0175)**	**- 3.569 (0.0603)**	**- 3.541 (0.0013)**
BCB	**I(1)**	**- 1.645 (0.4393)**	**- 1.301 (0.8517)**	**1.598 (0.9672)**	**- 3.676 (0.0151)**	**- 3.813 (0.0418)**	**- 4.758 (0.0001)**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات ***Eviews* 12**

يشير جدول اختبار (**ADF**) الخاص بالنموذج الثالث، الذي يهدف إلى دراسة أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي ممثلاً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (**GDP_PC**)، إلى أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى، حيث تجاوزت معظم قيم الاحتمال مستوى الدلالة الإحصائية **5%**، مما يعني عدم إمكانية رفض فرضية العدم الخاصة بوجود جذر وحدة.

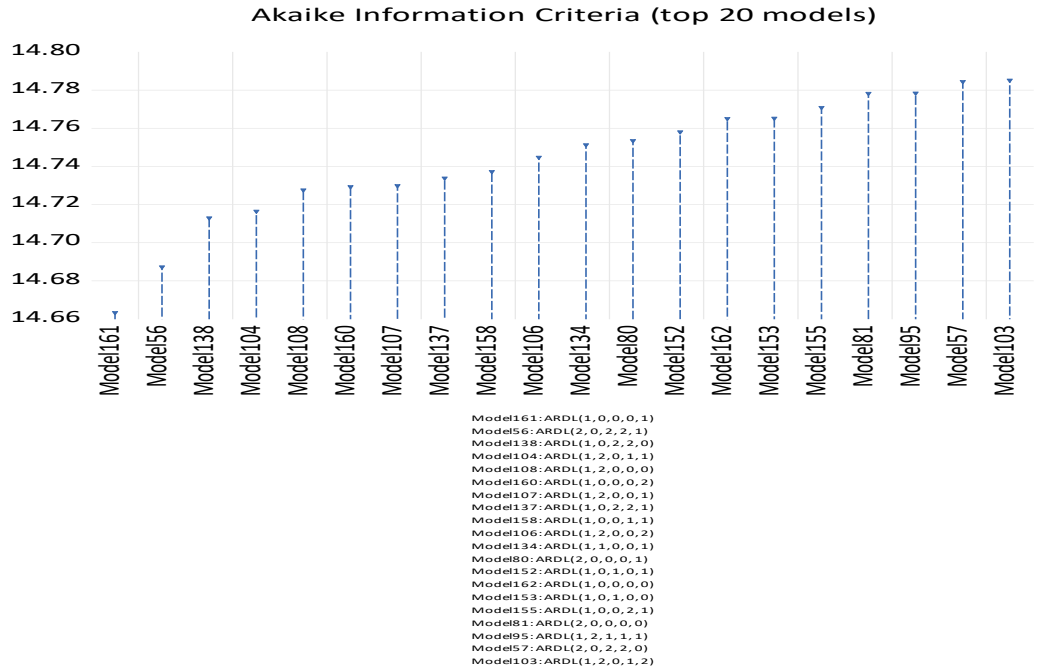
فالمتغير التابع **GDP_PC** أظهر عدم الاستقرار عند المستوى، حيث سجلت قيم الاحتمال **0.2204** و**0.5512** و**0.8478** في مختلف صيغ الاختبار، وهي جميعها أكبر من **0.05**، مما يدل على وجود اتجاه زمني وعدم استقرار في السلسلة. وبعد أخذ الفرق الأول، أصبحت السلسلة مستقرة إحصائياً، حيث انخفضت قيم الاحتمال إلى **0.0098** و**0.0440** و**0.0007**، وهو ما يؤكد أن المتغير متكامل من الدرجة الأولى **I(1)**.كما أن المتغيرات المستقلة

نفسها (**CBB، ATM، DCP، BCB**) أظهرت نتائج مماثلة، إذ لم تكن مستقرة عند المستوى، ثم تحققت لها خاصية الاستقرار بعد الفرق الأول، بما يثبت أنها جميعاً مندمجة من الدرجة الأولى **I(1).**

وتؤكد هذه النتيجة أن النموذج الثالث يحقق أحد أهم الشروط الأساسية لتطبيق منهجية **ARDL**، حيث لا توجد أي سلسلة زمنية مستقرة عند الفرق الثاني، مما يسمح باختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي. كما تدعم هذه النتائج فرضية وجود تأثير طويل الأجل لمؤشرات الشمول المالي على تحسين مستويات الدخل الفردي وتعزيز الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

1.5. اختيار فترة الابطاء المثلى: تعد عملية تحديد فترات الإبطاء في نموذج **ARDL** خطوة أساسية، حيث يتم في المرحلة الأولى اختبار عدد كبير من النماذج الممكنة بالاعتماد على معيار **AIC** لاختيار النموذج الأمثل. وقد شملت عملية التقدير اختبار **12,500** نموذج ضمن فترات إبطاء مختلفة، مع عرض أفضل **20** نموذجًا في الملحق **(3)**وفق قيم **AIC** وأظهرت النتائج أن نموذج **ARDL (1,0,0,0,1)** هو الأكثر ملاءمة، لكونه حقق أدنى قيمة لمعيار**AIC** مما يعكس كفاءته التفسيرية مقارنة ببقية النماذج المقدرة.

الشكل (II-19): أفضل20نموذج ARDLحسب معيارAIC (النموذج الثالث)



المصدر: مخرجات ***Eviews 12***

يوضح الشكل**(II-19)** والملحق **(3)** أن نموذج **ARDL (1,0,0,0,1)** هو الأفضل وفق معيار **AIC** ، حيث سجل أدنى قيمة بلغت **(14.663189)**، ما يجعله النموذج الأمثل إحصائيًا لتفسير أثر الشمول المالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**(GDPpc)**كما بلغ معامل التحديد المعدل **(Adj. R^2)** نحو **(0.830828)**، أي أن النموذج يفسر حوالي **83.1%** من التغيرات في المتغير التابع، وهو ما يعكس قوة العلاقة التفسيرية بين المتغيرات.

وتشير نتائج فترات الإبطاء إلى أن تأثير مؤشرات الشمول المالي يظهر في معظمه بشكل مباشر، باستثناء عدد المقترضين **(BCB)** الذي يتطلب فترة إبطاء واحدة، بينما لا تحتاج بقية المتغيرات **(DCP ،ATM ،CBB)** إلى أي تأخير زمني، مما يدل على سرعة انتقال أثر الشمول المالي إلى النمو الاقتصادي.

كما يظهر تقارب نسبي بين قيم **AIC** لعدد من النماذج البديلة مثل **ARDL (2,0,2,2,1)** و **ARDL (1,0,2,2,0)**، غير أن النموذج المختار تفوق من حيث تحقيق أقل قيمة لمعيار **AIC**مع احتفاظه بدرجة تفسير مرتفعة، وهو ما يعزز من موثوقيته في التحليل القياسي النهائي.

ويعكس ذلك اقتصادياً أن تحسن مؤشرات الشمول المالي، من خلال توسيع الوصول إلى الخدمات البنكية والائتمانية، يسهم في رفع النشاط الاقتصادي وتحسين مستوى دخل الأفراد، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. ومن ثم فإن نموذج **ARDL** المختار يسمح بتحليل هذه العلاقة بصورة أكثر دقة على المديين القصير والطويل.

ثانيا: تقدير نموذج الدراسة

لصياغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد **(UECM)** في إطار نموذج **ARDL *(Autoregressive Distributed Lag Model)***، يتم التعبير عن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بمزيج من الفروق والتأخيرات الزمنية للقيم الأصلية، بهدف اختبار العلاقة في الأجلين القصير والطويل.

$$\Delta \boldsymbol{GDP_{PCt}} = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i}\, \boldsymbol{GDP_{PCt-1}} + \sum_{i=0}^{q1} \beta_{2i}\, \Delta \mathrm{CBB}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \beta_{3i}\, \Delta \mathrm{ATMS}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q3} \beta_{4i}\, \Delta DCP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q3} \beta_{4i}\, \Delta BCB_{t-i} + \boldsymbol{\phi_1 GDP_{PCt-1}} + \phi_2 \mathrm{CBB}_{t-1} + \phi_3 \mathrm{ATMS}_{t-1} + \phi_4 \mathrm{DCP}_{t-1} + \phi_5 \mathrm{BCB}_{t-1} + \varepsilon_{1t} \quad (3)$$

حيث:

- Δ: تشير إلى الفروق الأولى للمتغيرات، وهي تمثل التأثيرات قصيرة الأجل.
- ***q1,q2,q3*:** تمثل التباطؤ (عدد الفترات السابقة) للمتغيرات التابعة والمستقلة، ويتم تحديدها وفق معايير مثل **AIC** أو **SBC**.
- $\boldsymbol{\alpha_0}$**:** الثابت (الحد الابتدائي) في النموذج.
- $\boldsymbol{\varepsilon_{1t}}$: الخطأ العشوائي.

-المعاملات ϕ_i: تمثل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات

1. اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود *(F-Bounds Test)*

يتم استخدام الفرضيات الصفرية والبديلة التالية لإجراء اختبار الحدود للتكامل المشترك:

$$\begin{cases} H_0: \delta_1 = \delta_2 = \delta_3 = \delta_4 = \delta_5 = \delta_6 = 0 \\ H_1: \delta_1 \neq \delta_2 \neq \delta_3 \neq \delta_4 \neq \delta_5 \neq \delta_6 \neq 0 \end{cases}$$

يستخدم اختبار الحدود ***(Bounds Test)*** للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ضمن إطار نموذجARDL، من خلال اختبار فرضيتي عدم وجود أو وجود تكامل مشترك بينها.

يعتمد هذا الاختبار على مقارنة إحصائية **F** بقيمتين حرجتين: الحد الأدنى الذي يفترض أن المتغيرات مستقرة عند المستوى**I(0)** ، والحد الأعلى الذي يفترض أنها مستقرة عند الفرق الأول**.I(1)**

✧عند تجاوز قيمة **F** للحد الأعلى تُرفض الفرضية الصفرية، مما يؤكد وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

✧ أما إذا كانت قيمة **F** أقل من الحد الأدنى، فلا تُرفض الفرضية الصفرية، مما يدل على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

✧ إذا وقعت قيمة **F** بين الحدين، تكون النتيجة غير حاسمة، مما يستدعي إجراء اختبارات إضافية لتحديد درجة تكامل المتغيرات قبل الوصول إلى استنتاج نهائي.

الجدول رقم (II-30): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود *(F-Bounds Test)* (النموذج الثالث)

F-Bounds Test		***Null Hypothesis: No levels relationship***		
Test Statistic	***Value***	***Signif.***	***I(0)***	***I(1)***
			Asymptotic: n=1000	
	11.19			
F-statistic	**418**	**10%**	**2.2**	**3.09**
k	**4**	**5%**	**2.56**	**3.49**
		2.5%	**2.88**	**3.87**
		1%	**3.29**	**4.37**
			Finite Sample: n=30	
Actual Sample Size	20			
		10%	**2.525**	**3.56**
		5%	**3.058**	**4.223**
		1%	**4.28**	**5.84**

المصدر: مخرجات ***Eviews 12***

تشير نتائج اختبار الحدود***(F-Bounds Test)***في النموذج الثالث إلى أن قيمة إحصائية**F** بلغت **(11.19418)** وهي تفوق القيم الحرجة عند مختلف مستويات المعنوية، حتى عند مستوى**1%**، مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك

قوية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الشمول المالي. وبذلك يتبين وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

2. تحليل معادلة المستويات *(Long-run Levels Equation)* تعرض معادلة المستويات العلاقة طويل الأجل بين المتغير التابع (**GDPpc**) وكل من المتغيرات المستقلة (**CBB ،ATM ،DCP،BCB**). يوضحها الجدول الآتي:

الجدول رقم (II-31): معادلة المستويات (النموذج الثالث)

Levels Equation *Case 2: Restricted Constant and No Trend*				
Variable	***Coefficient***	***Std. Error***	***t-Statistic***	***Prob.***
CBB	**2593.234**	**1010.431**	**2.566463**	**0.0235**
ATM	**175.1248**	**76.26351**	**2.296312**	**0.0389**
DCP_	**-294.6471**	**38.41178**	**-7.670748**	**0.0000**
BCB	**74.88998**	**25.45866**	**2.941631**	**0.0115**
C	**-7835.877**	**4825.692**	**-1.623783**	**0.1284**
EC = GDP_PC - (2593.2336*CBB + 175.1248*ATM -294.6471*DCP_ + 74.8900*BCB - 7835.8767)				

المصدر: مخرجات ***Eviews 12***

بالنظر إلى نتائج معادلة الأجل الطويل، يتضح أن جميع المتغيرات – باستثناء الثابت – جاءت معنوية إحصائيًا عند مستوى **5%**، مما يدل على أن مؤشرات الشمول المالي تؤثر بشكل مباشر وفعّال في تحسين مستوى الدخل الفردي.

فقد جاء تأثير عدد الفروع البنكية (**CBB**) موجبًا ومعنويًا بمعامل (**2593.234**)، وهو ما يدل على أن التوسع في انتشار الفروع البنكية يسهم في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وتعبئة المدخرات، وتمويل الأنشطة الاقتصادية، بما ينعكس إيجابًا على مستوى الدخل الفردي.

كما سجل عدد أجهزة الصراف الآلي (**ATM**) أثرًا موجبًا ومعنويًا بمعامل (**175.1248**)، مما يعكس دور البنية التحتية المالية الحديثة في تسهيل المعاملات الاقتصادية ورفع كفاءة النشاط الاقتصادي وتحسين الإنتاجية.

كذلك جاء عدد المقترضين من البنوك التجارية (**BCB**) موجبًا ومعنويًا بمعامل (**74.88998**)، ما يشير إلى أن التوسع في التمويل المصرفي للأفراد يعزز النشاط الاستثماري والاستهلاكي المنتج، ويساهم في رفع مستوى الرفاه الاقتصادي.

في المقابل، أظهر حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (**DCP**) أثرًا سالبًا ومعنويًا بمعامل (**-294.6471**)، وهي نتيجة قد تعكس ضعف كفاءة توجيه الائتمان نحو القطاعات المنتجة، أو تركّز التمويل في أنشطة منخفضة القيمة المضافة، أو وجود اختلالات هيكلية تحد من مساهمة الائتمان في تحسين الدخل الحقيقي للفرد.

وعليه، تؤكد نتائج هذا النموذج أن الشـمول المالي يمثل أداة مهمة لدعم النمو الاقتصـادي وتحسـين المسـتوى المعيشي، إلا أن فعاليته تعتمد على نوعية توجيه التمويل وكفاءة استخدام الموارد المالية داخل الاقتصاد الوطني، وليس فقط على حجم التوسع المالي في حد ذاته.

3.معادلة تصحيح الخطأ (**ECM *Regression***):يعد معامل تصحيح الخطأ (**ECM** أو **CointEq(-1)**) أهم نتائج هذه المرحلة، إذ يعكس مدى سـرعة تعديل النموذج في الأجل القصـير للعودة إلى التوازن طويل الأجل. يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (II-32): معادلة تصحيح الخطأ(ECM *Regression*) (النموذج الثالث)

ECM Regression *Case 2: Restricted Constant and No Trend*				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(BCB)	26.23931	16.30003	1.609771	0.1315
CointEq(-1)*	-0.856677	0.088834	-9.643536	0.0000
R-squared	0.828633	*Mean dependent var*		146.7998
Adjusted R-squared	0.819113	*S.D. dependent var*		621.3769
S.E. of regression	264.2770	*Akaike info criterion*		14.08651
Sum squared resid	1257162.	*Schwarz criterion*		14.18609
Log likelihood	-138.8651	*Hannan-Quinn criter.*		14.10595
Durbin-Watson stat	2.017856			

المصدر: مخرجات ***Eviews 12***

تظهر نتائج نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الشمول المالي، في حين يظل الأثر قصير الأجل محدودًا نسبيًا. فقد جاء معامل عدد المقترضين **(BCB)** موجبًا **(26.239)**، ما يشـير إلى أثر محتمل إيجابي على الدخل الفردي، لكنه غير معنوي إحصـائيًا **(0.131)**، وبالتالي لا يمكن تأكيده في الأجل القصـير.في المقابل، جاء معامل تصـحيح الخطأ *((CointEq(-1)* سـالبًا ومعنويًا بقيمة **(-0.856)**، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ويعكس سـرعة تعديل مرتفعة حيث يتم تصـحيح نحو **85.6%** من الاختلالات خلال سـنة واحدة.كما بلغ معامل التحديد**(R^2 = 0.828)** ، ما يدل على أن النموذج يفسـر حوالي **82.8%** من التغيرات في المتغير التابع، في حين تشـير قيمة **(2.01)** *Durbin-Watson* إلى غياب الارتباط الذاتي في البواقي، وهو ما يعزز موثوقية النتائج

وعليه، يمكن القول إن أثر الشـمول المالي على النمو الاقتصـادي الممثل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتجلى بصـورة أوضـح في الأجل الطويل أكثر من الأجل القصـير، بما يعكس الطبيعة التراكمية لتأثير الخدمات المالية على التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.

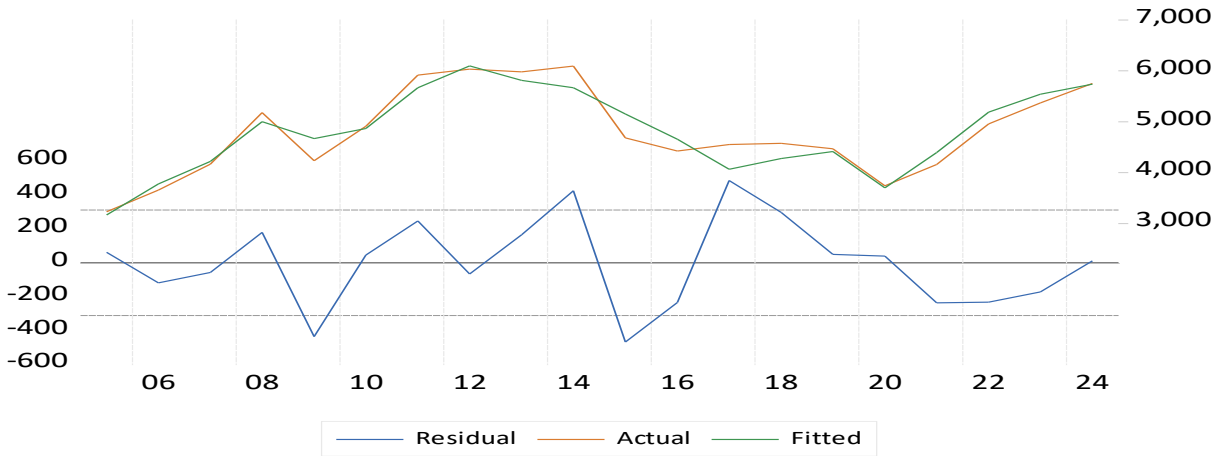
ثالثا: الاختبارات التشخيصية (اختبارات ملائمة النموذج)

تجرى مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتحقق من صلاحية النموذج، وتشمل جودة التقدير، وطبيعية التوزيع، والارتباط التسلسلي، وتجانس التباين، إضافة إلى استقرار المعلمات. وتبين النتائج أن النموذج المقدر يستوفي هذه الشروط.

- لا يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي في الأخطاء، إذ إن قيمة الاحتمال **P** لاختبارها أكبر من **0.05**.
- تباين الأخطاء مستقر، حيث تتجاوز قيمة الاحتمال **P** لاختبار تجانس التباين **0.05**.
- تقع منحنيات **CUSUM** و**CUSUM-*Square*** داخل الحدود الحرجة، مما يؤكد استقرار معلمات النموذج خلال فترة الدراسة كاملة.

1.جودة النموذج: لتقييم جودة النموذج، يتم مقارنة القيم الفعلية بالقيم المقدّرة، كما يوضح الشكل التالي.

الشكل رقم (II-20): جودة النموذج الثالث

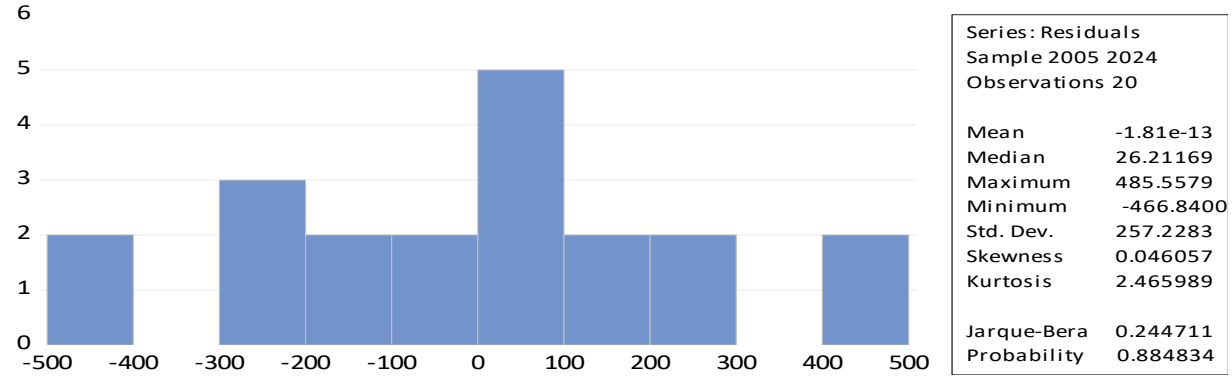


المصدر: مخرجات ***Eviews 12***

يظهر الشكل تقاربًا واضحًا بين القيم الفعلية والمقدرة، مما يعكس دقة النموذج وقدرته الجيدة على تفسير الظاهرة محل الدراسة. ويؤكد هذا التقارب جودة التقدير وموثوقية النتائج.

2.اختبار التوزيع الطبيعي: تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للتحقق من مدى توافق البيانات مع فرضية التحليل الأساسية.

الشكل رقم (II-21): اختبار التوزيع الطبيعي (النموذج الثالث)



المصدر: مخرجات ***Eviews 12***

تظهر نتائج اختبار التوزيع الطبيعي أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت قيمة الاحتمال**0.8848**وهي أكبر من **0.05.**

1. اختبار الترابط التسلسلي لبواقي النموذج: للتحقق من مدى استقلالية البواقي وعدم وجود ارتباط ذاتي يؤثر على مصداقية نتائج النموذج، تم إجراء اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.

الجدول رقم (II-33): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (النموذج الثالث)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: ***Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags***			
F-statistic	2.285588	*Prob. F(2,11)*	0.1479
*Obs*R-squared*	5.871331	*Prob. Chi-Square(2)*	0.0531

المصدر: مخرجات ***Eviews 12***

تشير نتائج اختبار ***Breusch-Godfrey*** إلى أن قيمتي الاحتمال **(Prob. F = 0.1479)** و *(Prob. Chi-Square* **0.0531)** =تفوقان مستوى **5%**، مما يؤدي إلى قبول الفرضية العدمية وعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي. وهذا يعني استقلالية الأخطاء العشوائية وخلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، بما يدعم دقة التقديرات القياسية.

4.اختبار تجانس تباين سلسلة البواقي: للتحقق من وجود مشكلة تغاير التباين في سلسلة الأخطاء، تم تطبيق اختبار **ARCH** كما يلي:

الجدول رقم (II-34): نتائج اختبار شرط تجانس تباين حدو الخطأ (النموذج الثالث)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.507305	*Prob. F*(1,17)	0.4860
*Obs*R-squared*	0.550558	*Prob. Chi-Square(1)*	0.4581

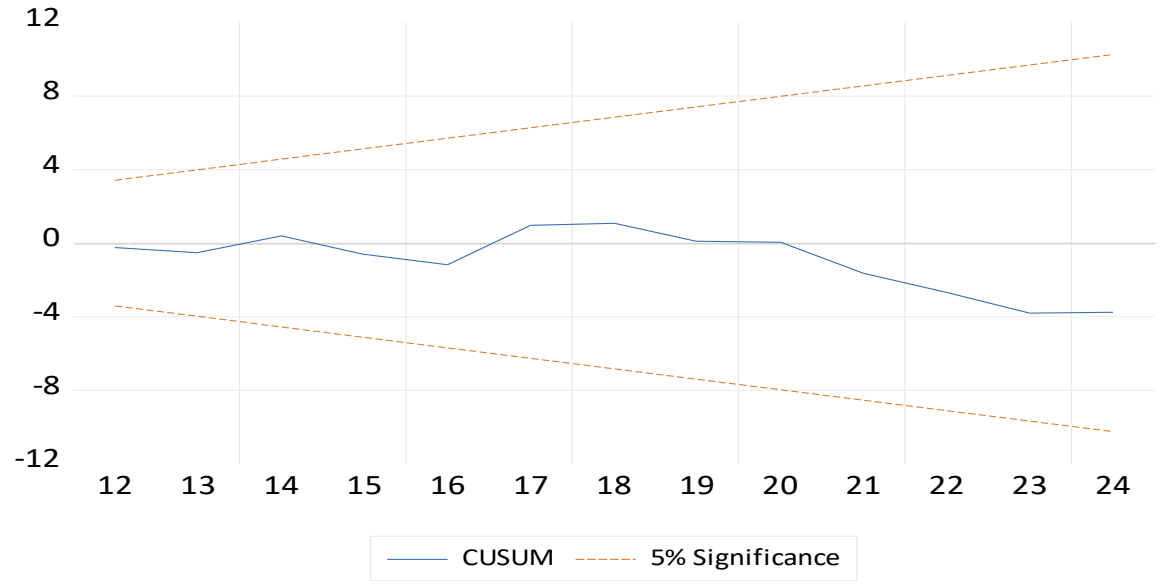
المصدر: مخرجات ***Eviews 12***

فيما يخص اختبار ARCH الخاص بتجانس تباين حدود الخطأ، فقد بلغت قيمة ***Prob. F* (0.4860)** وقيمة *Prob. Chi-Square (0.4581)*، وهما أكبر من مستوى المعنوية **5%**، مما يدل على قبول فرضية العدم الخاصة بثبات التباين وعدم وجود مشكلة ***Heteroskedasticity***. وهذا يشير إلى أن النموذج الثالث يتمتع بخصائص قياسية جيدة،

وأن تقديراته مستقرة ويمكن الاعتماد عليها في تحليل أثر مؤشرات الشمول المالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باعتباره مؤشرًا مهمًا يعكس الأداء الاقتصادي والاستقرار المالي الكلي.

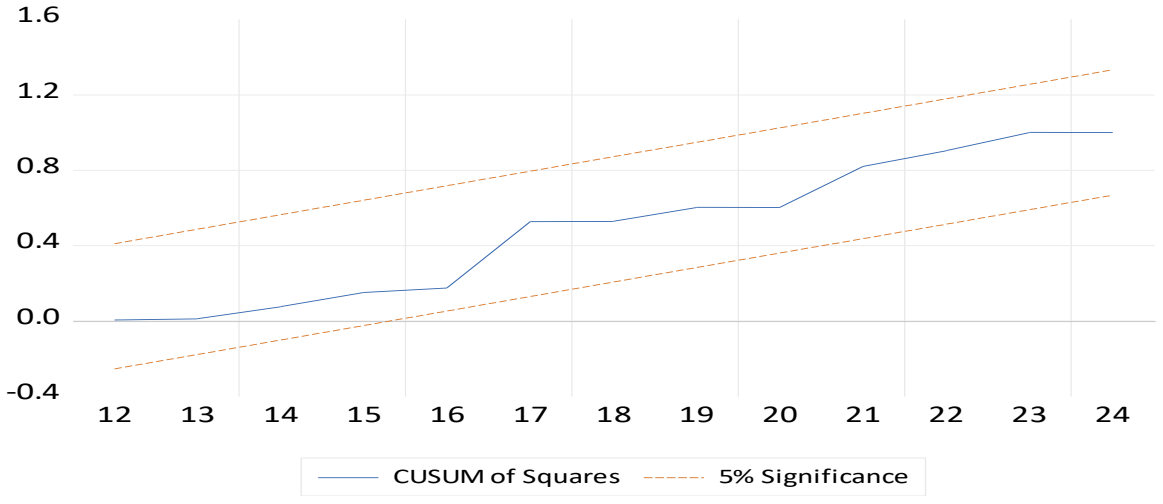
5.نتائج اختبار *CUSUM of squares* واختبار CUSUM: للتأكد من استقرار معلمات النموذج عبر الزمن، تم إجراء كل من اختبار **CUSUM** واختبار ***CUSUM of Squares***، وكانت النتائج كما يلي:

الشكل رقم (II-22): نتائج اختبارCUSUM (النموذج الثالث)



المصدر: مخرجات ***Eviews 12***

الشكل رقم (II-23): نتائج اختبار *CUSUM of squares* (النموذج الثالث)



المصدر: مخرجات ***Eviews 12***

تظهر نتائج اختباري**CUSUM** و***CUSUM of Squares***استقرارًا هيكليًا واضحًا للنموذج خلال الفترة **(2004–2024)**، حيث بقيت القيم ضمن حدود الثقة عند مستوى **5%**. ويعكس ذلك ثبات معلمات النموذج واستقرار

العلاقات الاقتصـــادية المقدرة عبر الزمن، مما يعزز موثوقية النتائج وعدم تأثرها بصـــدمات هيكلية. كما يشـــير هذا الاستقرار إلى صلاحية النموذج طوال فترة الدراسة دون الحاجة إلى نماذج بديلة أو تقسيم العينة إلى فترات فرعية.

رابعا: مناقشة النتائج (التحليل الاقتصادي)

اسـتنادًا إلى نتائج نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعARDL واختبار التكامل المشـترك(***Bounds Test***) ، ومعادلة المسـتويات في الأجل الطويل، ومعادلة تصـحيح الخطأECM يمكن تقديم تحليل اقتصـادي متكامل لاختبار الفرضـــية الثالثة للدراســـة، التي تنص على:" **يوجد أثر ذو دلالة معنوية، في المدى القصـــير والطويل، بين الشمول المالي والاستقرار المالي من خلال بعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي"**

تهدف هذه المناقشة إلى تفسير النتائج القياسية في سياق الاقتصاد الجزائري، وبيان دور مؤشرات الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي وتحسين الأداء الاقتصادي عبر رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

1.في ضوء نتائج الأجل الطويل: أثبت اختبار الحدود ***(F-Bounds Test)*** وجود علاقة تكامل مشترك قوية بين المتغيرات، حيث بلغت قيمة إحصـائية **(11.19418) F**، وهي أعلى بكثير من جميع القيم الحرجة حتى عند مسـتوى معنوية **1%**، وهو ما يعني وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل بين الشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة **(2004–2024).**

وتعكس هذه النتيجة من الناحية الاقتصـــادية أن تأثير الشـــمول المالي لا يظهر بصـــورة آنية فقط، بل يتراكم تدريجيًا عبر الزمن ليؤثر بشـكل واضـح في النمو الاقتصـادي وتحسـين المسـتوى المعيشـي للأفراد، وهو ما يتوافق مع الطبيعة الهيكلية للشـــمول المالي باعتباره عملية تراكمية تعتمد على بناء الثقة المالية، وتوســـيع النفاذ إلى الخدمات المصرفية، وتحسين كفاءة الوساطة المالية.

وقد أظهرت معادلة الأجل الطويل أن عدد الفروع البنكية **(CBB)** كان له أثر موجب ومعنوي قوي، حيث بلغ معامل التأثير **(2593.234)**، ما يشير إلى أن التوسع في الانتشار الجغرافي للفروع البنكية يسهم في إدماج فئات أوسع من المجتمع داخل النظام المالي الرسمي، خاصة في المناطق التي تعاني من ضعف التغطية المصرفية. ويؤدي ذلك إلى تعبئة المدخرات، وتسـهيل التمويل، وتنشـيط الاسـتثمار المحلي، وهو ما ينعكس مباشـرة على زيادة النشـاط الاقتصادي وتحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي.

كما ســجل عدد أجهزة الصــراف الآلي **(ATM)** أثرًا موجبًا ومعنويًا بمعامل **(175.1248)**، وهو ما يعكس أهمية البنية التحتية المالية الحديثة في تسـهيل الوصـول إلى الخدمات المصـرفية وتقليص تكاليف المعاملات المالية. فكلما زادت سـهولة الوصـول إلى الأموال والخدمات البنكية، ارتفعت كفاءة الدورة الاقتصـادية وتحسـن مستوى الإنتاجية، بما يدعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

أما عدد المقترضين من البنوك التجارية **(BCB)**، فقد جاء أيضًا موجبًا ومعنويًا بمعامل **(74.88998)**، وهو ما يدل على أن التوسع في التمويل الرسمي للأفراد والمؤسسات الصغيرة يسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي، سواء من خلال تمويل الاستهلاك المنتج أو دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما يرفع فرص التشغيل والدخل الفردي.

في المقابل، أظهر حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص **(DCP)** أثرًا سالبًا ومعنويًا بمعامل **(-294.6471)**، وهي نتيجة ذات دلالة اقتصادية مهمة، إذ تشير إلى أن زيادة حجم الائتمان لا تعني بالضرورة تحسنًا في الأداء الاقتصادي إذا لم يتم توجيهه نحو القطاعات المنتجة ذات القيمة المضافة العالية. فقد يعكس هذا الأثر السلبي تركّز التمويل في أنشطة استهلاكية أو ريعية أو قطاعات ضعيفة الإنتاجية، أو وجود اختلالات هيكلية في النظام المصرفي تحد من كفاءة توظيف الموارد المالية.

وتنسجم هذه النتيجة مع خصوصية الاقتصاد الجزائري الذي لا يزال يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، مع ضعف نسبي في مساهمة التمويل المصرفي في دعم التنويع الاقتصادي الحقيقي، وهو ما يجعل أثر الائتمان الخاص أقل فعالية في تحسين نصيب الفرد من الناتج المحلي. وعليه، فإن نتائج الأجل الطويل تؤكد أن الشمول المالي يمثل ركيزة أساسية لدعم الاستقرار المالي وتحقيق النمو الاقتصادي، لكن فعاليته ترتبط بجودة التوجيه المالي وليس فقط بحجم التوسع المصرفي.

2.في ضوء نتائج الأجل القصير:

أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ **(ECM)** أن التأثير قصير الأجل لمؤشرات الشمول المالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان محدودًا نسبيًا، حيث ظهر فقط متغير عدد المقترضين من البنوك التجارية **(D(BCB))**في المعادلة قصيرة الأجل، وجاء بمعامل موجب **(26.23931)**، لكنه غير معنوي إحصائيًا عند مستوى **5%**، إذ بلغت قيمة الاحتمال **0.1315** .

وتشير هذه النتيجة إلى أن التوسع في عدد المقترضين لا ينعكس فورًا على مستوى دخل الفرد في المدى القصير، لأن آثار التمويل المصرفي تحتاج إلى فترة زمنية حتى تتحول إلى استثمارات منتجة أو دخول فعلية. فالقروض الممنوحة تحتاج إلى وقت للتشغيل والإنتاج وتحقيق العوائد الاقتصادية، خاصة في ظل بيئة اقتصادية تتسم ببطء انتقال الأثر المالي إلى النشاط الحقيقي.

كما أن بعض القروض قد تستخدم لأغراض استهلاكية قصيرة الأجل لا تساهم مباشرة في رفع الإنتاجية أو خلق قيمة مضافة مستدامة، وهو ما يفسر ضعف الأثر الإحصائي المباشر في الأجل القصير.

وفي المقابل، جاء معامل تصحيح الخطأ ***CointEq(-1)*** سالبًا ومعنويًا جدًا بقيمة **(-0.856677)**، وهو ما يعد من أقوى نتائج النموذج، حيث يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل مؤكدة بين المتغيرات، كما يشير إلى أن نحو **85.6%** من الاختلالات والانحرافات قصيرة الأجل يتم تصحيحها خلال سنة واحدة فقط.

وتعكس هذه السرعة المرتفعة في التعديل قدرة الاقتصاد الجزائري على العودة إلى مسار التوازن بسرعة بعد الصدمات الاقتصادية أو الاختلالات المؤقتة، وهو ما يعزز من قوة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي من خلال النمو الاقتصادي.

كما تؤكد هذه النتيجة أن أثر الشمول المالي ليس آنياً بل تراكميًا، وأن السياسات المالية والمصرفية تحتاج إلى الاستمرارية والاستقرار المؤسسي حتى تحقق نتائج ملموسة على مستوى الدخل الفردي.

3.التحقق من الفرضية: تنص الفرضية الثالثة على: **"يوجد أثر ذو دلالة معنوية، في المدى القصير والطويل، بين الشمول المالي والاستقرار المالي من خلال بُعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي"**

وبالاعتماد على النتائج القياسية المتحصل عليها، يمكن القول إن هذه **الفرضية متحققة جزئيا**.

ففي الأجل الطويل، ثبت وجود علاقة معنوية قوية وموجبة بين معظم مؤشرات الشمول المالي (عدد الفروع البنكية، أجهزة الصراف الآلي، وعدد المقترضين من البنوك التجارية) وبين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مع وجود أثر سلبي معنوي لمتغير الائتمان الخاص نتيجة ضعف كفاءة توجيهه الاقتصادي.

أما في الأجل القصير، فلم يظهر سوى أثر محدود وغير معنوي إحصائيًا لمتغير عدد المقترضين من البنوك التجارية، مما يعني أن العلاقة قصيرة الأجل ليست بنفس قوة العلاقة طويلة الأجل.

وبالتالي، يمكن قبول الفرضية الثالثة بشكل أساسي في الأجل الطويل، مع ضعف نسبي في تحققها في الأجل القصير، وهو ما يعكس الطبيعة التراكمية للشمول المالي كأداة تنموية واستراتيجية طويلة المدى أكثر من كونه أداة ذات أثر فوري مباشر. وتؤكد هذه النتيجة أن تعزيز الشمول المالي في الجزائر يجب أن ينظر إليه ضمن منظور استراتيجي طويل الأجل، يقوم على توسيع النفاذ المالي، وتحسين جودة التمويل، وتوجيه الائتمان نحو الأنشطة المنتجة، بما يساهم في رفع الدخل الفردي وتحقيق الاستقرار المالي المستدام.

التحقق من الفرضية الرئيسية: تنص الفرضية الرئيسية للدراسة على:

"توجد علاقة تكامل مشترك بين الشمول المالي والاستقرار المالي من خلال أبعاده الثلاثة: إيرادات النفط، نسبة القروض المتعثرة، ونصيب الفرد من الدخل الإجمالي"

في ضوء نتائج النماذج القياسية الثلاثة المقدرة باستخدام نموذج **ARDL**، واختبارات الحدود (***Bounds Test***)، تبين وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات الشمول المالي ومختلف أبعاد الاستقرار المالي محل الدراسة،

حيث أثبتت نتائج اختبار التكامل المشـــترك وجود علاقة معنوية بين المتغيرات في النماذج الثلاثة، وإن اختلفت درجة وقوة التأثير من بعد إلى آخر.

فبالنسبة لبعد إيرادات النفط، تحقق الأثر بشكل جزئي، خاصة في الأجل القصير، مع ضعف التأثير المباشر في الأجل الطويل. أما بالنسبة لبعد نسبة القروض المتعثرة، فقد ظهر أثر معنوي واضح في الأجلين القصير والطويل، مما يعكس العلاقة المباشـــرة بين الشـــمول المالي والاســـتقرار المصـــرفي. وفيما يتعلق ببعد نصـــيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فقد ثبت وجود أثر قوي خاصة في الأجل الطويل، بما يؤكد الدور التنموي التراكمي للشمول المالي.

وعليه، يتم **قبول الفرضـــية الرئيســـية**، حيث ثبت أن الشـــمول المالي يرتبط بالاســـتقرار المالي في الجزائر من خلال أبعاده الثلاثة، إلا أن طبيعة هذا الأثر تختلف حســـب المؤشـــر المســـتخدم، وهو ما يدل على أن الشـــمول المالي يمثل أداة مهمة لتعزيز الاستقرار المالي، شرط أن يتم دعمه بسياسات مالية ومصرفية فعالة تضمن جودة التوسع المالي وكفاءة توجيه الموارد.

خلاصة الفصل:

يهدف هذا الفصل إلى استكشاف أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة **(2004–2022)**، وقد أسفرت نتائج التحليل الإحصائي والدراسة القياسية عن إثبات وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المالي في الجزائر، وذلك استناداً إلى نتائج اختبار الحدود *(F-Bounds)* واختبارات الاستقرارية**(ADF)**ومع ذلك، كشفت المخرجات القياسية عن تباينٍ ملحوظ في طبيعة، واتجاه، وقوة تأثير مؤشرات الشمول المالي المعتمدة على الأبعاد والمحددات الأساسية للاستقرار المالي في المديين القصير والطويل على حدٍ سواء. فبالرغم من تحقق العلاقات التوازنية في النماذج الثلاثة المقدرة، إلا أن الأثر الفعلي ومستويات الدلالة الإحصائية قد اختلفا بشكل واضح من مؤشر لآخر؛ الأمر الذي يعكس بوضوح مدى تعقيد وتشابك قنوات التفاعل والاتصال الديناميكي بين آليات الشمول المالي ومجالات الاستقرار المالي في البيئة الاقتصادية الجزائرية

الخاتمة

الخاتمة:

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن الشمول المالي يمثل أحد الآليات الحديثة الداعمة للاستقرار المالي، لما له من دور في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز كفاءة النظام المصرفي، وقد بينت النتائج القياسية وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين مؤشرات الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من **2004**إلى **2024**، سواء في الأجل القصير أو الطويل. كما أبرزت الدراسة أهمية تطوير البنية التحتية المالية والرقمية وتعزيز الثقافة المالية بما يساهم في دعم فعالية السياسات المالية وتحقيق الإستقرار المالي بصورة أكثر استدامة. وانطلاقا من ذلك، سيتم عرض أهم النتائج المتوصل إليها، متبوعة بمجموعة من التوصيات والمقترحات ذات الصلة بموضوع الدراسة

أولا: نتائج الدراسة

بعد استعراض مختلف جوانب الموضوع، سواء النظرية أو التطبيقية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- أظهرت نتائج نموذج وجود علاقة توازنية الأجل بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة **2004-2024**؛
- بينت النتائج أن التوسع في عدد فروع البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي ساهم بشكل إيجابي في تعزيز الإستقرار المالي وتحسين كفاءة القطاع المصرفي؛
- أثبتت الدراسة أن زيادة استخدام الخدمات المالية الرسمية يقلل من الإعتماد على القطاع المالي غير الرسمي، مما يدعم استقرار النظام المالي؛
- كشفت النتائج أن الشمول المالي يساهم في تعزيز قدرة النظام المالي على مواجهة الصدمات والأزمات الإقتصادية من خلال توسيع قاعدة المتعاملين والخدمات المصرفية؛
- أوضحت الدراسة أن ضعف البنية التحتية الرقمية ومحدودية الثقافة المالية من أبرز العوامل التي تعيق تطور الشمول المالي في الجزائر.

ثانيا: اقتراحات الدراسة

استنادًا إلى الإطار النظري للدراسة والنتائج التي تم التوصل إليها، تم اقتراح مجموعة من التوصيات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ضرورة تعزيز السياسات الداعمة للشمول المالي من خلال توسيع نطاق الخدمات المصرفية لتشمل مختلف فئات المجتمع، بما يساهم في رفع كفاءة النظام المالي .

- العمل على تطوير البنية التحتية المالية والرقمية في القطاع المصـــرفي بما يســـمح بتحســـين جودة الخدمات المالية وتقليل المخاطر المرتبطة بالاستقرار المالي .
- أهمية تحسين آليات الرقابة والإشراف المصرفي لضمان توجيه التوسع في الشمول المالي بشكل يحد من المخاطر الائتمانية ويعزز الاستقرار المالي .
- تشجيع الابتكار المالي واستخدام التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات المالية بما يدعم الشمول المالي ويرفع من كفاءة النظام المصرفي .
- تعزيز الثقافة المالية لدى الأفراد من خلال برامج توعوية تهدف إلى زيادة استخدام الخدمات المالية الرسمية وتقليل الاعتماد على القطاع غير الرسمي.

ثالثا: آفاق الدراسة

إلى جانب ما تم التطرق إليه، نقترح جملة من آفاق البحث المســتقبلية التي نعتبرها ذات أهمية علمية وتســتحق مزيدًا من الدراسة والتعمق، نظرًا لما تثيره من إشكالات بحثية يمكن أن تشكل موضوعًا لأبحاث لاحقة، ومن أبرز هذه الآفاق:

- ✧دور التمويل المستدام في تحقيق الاستقرار المصرفي
- ✧تأثير الشمول المالي على الإستقرار المصرفي: دراسة حالة دول العربية
- ✧دراسة أثر تطور التكنولوجيا على استقرار المالي

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I.الكتب:

1. صدام حسين ناصر الضبياني، **دور الشمول المالي في تحسين الأداء مالي للبنوك التجارية اليمنية**، ط 01، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 2024

2. نغم حسين نعمة وأحمد نوري حسن مطر، **الشمول المالي: متطلبات التطبيق و مؤشرات القياس**، ط 01، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2020

II. الرسائل والأطروحات العلمية:

1. أمنة خلج، **دور صناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول لعربية بالإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص: مالية والتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف ،2022

2. بن مدخن يمينة، **أثر الشمول المالي في النمو الاقتصادي: دراسة قياسية تحليلية لمجموعة من الدول**، أطروحة الدكتوراه، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2025

3. بوراس محيي الدين، **تحليل دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر**، مذكرة ماستر، تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2023

4. بوطالب عزيز، **تأثير سياسة الشمول المالي على الإستقرار القطاع المالي**، أطروحة دكتوراه، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2025

5. تيكالين فوزية، **مساهمة التحول الرقمي في تدعيم الشمول المالي**، أطروحة دكتوراه، تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2025

6. خضير عباي الوائلي، **استعمال أسلوبARDLفي تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق**، أطروحة دكتوراه، تخصص: العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2017،

7. رحمة مرينيز ، **تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي المصرفي– دراسة قياسية**، اطروحة دكتوراه، تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة 8 ماي1945،قالمة، 2025

8. زياني الأول أسماء وشبايكي حورية، **واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الإستقرار المالي في بعض الدول العربية**، مذكرة ماستر، تخصص: إقتصاد بنكي ونقدي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مركز الجامعي بمغنية، 2022

9. سارة جوبر، **أثر السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار المالي مع الإشارة إلى حالة بعض الإقتصاديات**، أطروحة دكتوراه، تخصص: نقود بنوك مالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار الثليجي، الأغواط، 2022

10. عبد العظيم أحمد داوود إبراهيم، **إستخدام منهجية الإنحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة المتباطئة بالتطبيق على دالة الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة 1993–2016**، مذكرة ماجستير، تخصص: الاقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2019.

11. عزاز ليلى، **دور الشمول المالي في تحقيق الإستقرار المالي للبنوك دراسة حالة الجزائر**، اطروحة دكتوراه، تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2025.

12. فريدة إسماعيل، **التكتلات الإقتصـادية الإقليمية كأداة للتحوط ضـد مخاطر الأزمات المالية: دراسـة حالة المنطقة النقدية الأوروبية (2002 – 2019)**، أطروحة دكتوراه، تخصـص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصـادية والعلوم التجارية وعلوم التسـيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021

13. قاسمي مريم، **أثر الشـمول المالي على إسـتقرار المالي في عينة من دول MENA دراسـة قياسـية تحليلية للفترة 2009–2021**، أطروحة الدكتوراه، تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة،2025.

14. قسمية مصطفى، **دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي– حالة الجزائر– دراسة تحليلية لفترة (2001- 2023) ،** أطروحة الدكتوراه، تخصـص: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصـادية والعلوم التجارية وعلوم التسـيير، جامعة لونيسـي علي، البليدة، 2023.

15. القصير لطيفة، **التحول الرقمي في القطاع المصرفي ودوره في تحقيق الشمول المالي** ،اطروحة دكتوراه ،خصص: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2024

16. مصطفى نزار ياس، **مؤشرات الشـمول المالي وأثرها في أداء المالي: التكنولوجيا المصـرفية متغيرا تفاعليا (دراسـة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي 2015– 2020)** ، مذكرة ماجستير، تخصص: إدارة أعمال، جامعة البصرة، العراق، 2022

17. ميمونة ثابتي، **الهندسـة المالية و أثرها على الإسـتقرار المالي**، أطروحة الدكتوراه، تخصـص: مالية مؤسـسـة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2025

III.المجلات العلمية:

1. ابراهيم زكريا الشربيني، **محددات وآثار الاستقرار المالي و كيفية قياسه**، مجلة التجارة والتمويل، مجلد 38، العدد 30، 2018

2. أسـامة فراح ورحمة عبد العزيز، **الشـمول المالي و دوره في تعزيز المسـؤلية الاجتماعية في البنوك**، مجلة طبنة للدراسـات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد 02 ،2021

3. أمينة عثمانية وكامليا بولقمح، **الشـمول المالي وتأثيره على تعزيز الإستقرار المالي: دراسة حالة الدول العربية للفترة 2010–2016**، مجلة الإقتصاد والتنمية، المجلد08، العدد01، 2020

4. بشار ذنون محمد الشكرجي ومحمد يونس محمد الشرابي، **التبؤ بالإستقرار المالي للمصارف الأهلية العراقية باستخدام مؤشرات السلامة المالية للمدة 2008–2012**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2017

5. بن عيني رحيمة، **أثر الشـمول المالي على تحقيق الاسـتقرار المالي في بعض الدول العربية: دراسـة قياسـية للفترة 2004–2020 باستخدام بيانات*panel ARDL***، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 08، العدد 2022،03.

6. بن موسى حسان، منهجية التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة : تطبيق لقياس وتقييم الإستدامة المالية في الجزائر للفترة 2000-2020، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 11، العدد 01، 2023

7. بوعتلي محمد، **دراسة قياسية للتأثير المباشر وغير المباشر للشمول المالي على النمو الاقتصادي للجزائر**، مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد 07، العدد01، 2023

8. خالد صلاح الدين طه محمود، **تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) لدراسة علاقة التكامل المشترك بين اسـعار كتاكيت ودجاج اللحم في مصـر خلال الفترة من 2015/1/1 إلى 2018/06/20**، مجلة الاقتصـاد والعلوم الاجتماعية الزراعية، المجلد 03،العدد06، 2018.

قائمة المراجع:

9. خلود الهادي الربيعي وآخرون، **قياس وتحليل مؤشرات الاستقرار النقدي وأثره في تحقيق الشمول المالي للمدة2017–2022 بإستخدام منهجية** SAVAR، مجلة الدراسات محاسبية ومالية، المجلد 19، عدد خاص،2024.

10. دلال محمد إبراهيم، أثر **الاستقرار المالي كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول المالي والاستثمارات: دراسة اختبارية على البنوك المصرية**، مجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد43، العدد01، 2019.

11. رشا حامد حسانين محمد غيث، **دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة النيل للعلوم التجارية والقانونية ونظم المعلومات، المجلد 04، العدد 06، 2024.

12. زهراء جار لله حمو، **استخدام التمويل الرقمي في تعزيز الاستقرار المالي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف الأهلية في محافظة نينوى**، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد04، العدد03، 2023.

13. زيتوني كمال، **دراسة أثر معدل التضخم على مؤشر الإستقرار المالي المحلي في الجزائر والسعودية خلال الفترة 1980–2020**، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، المجلد07، العدد01، 2022.

14. سلايمية ظريفة وطبايبية سليمة، **تعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء المبادرات التجربة الهندية في شمول المالي**، مجلة أبحاث إقتصادية المعاصرة، المجلد 06، العدد 01، 2023.

15. صلاح محمد زين الدين، **أهمية الشمول المالي في التنمية المستدامة و تحقيق أجندة مصر 2030**، مجلة روح القوانين ، المجلد35 ، العدد 102، 2023.

16. صورية سبتي والسعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، مجلد 04، العدد 01، 2019.

17. صونيا جواني وعديلة مريمت، دور **الشمول المالي في تحقيق الإستقرار المالي: دراسة حالة البحرين**، مجلة بحوث الإقتصاد والمناجمنت، المجلد 40، العدد 2022.10.

18. عادل الكاسح إنبيه، **محددات الاستقرار المالي في القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة 2010–2020**، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 11، العدد02، 2024.

19. عزاوي أسامة ورفاع توفيق، **تعزيز الشمول المالي كآلية في تحقيق الاستقرار المالي – دراسة حالة دول العالم العربي –**، مجلةالعلوم التجارية و التسيير، المجلد 17، العدد 10، 2021.

20. علي بن ساحة، **تقييم إستقرار النظام المالي الجزائري: دراسة تحليلية باستعمال برنامج تقييم القطاع المالي***fsap*، مجلة إضافات إقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2023.

21. فاطمة محمد علي الصمدي، **المفاضلة بين نموذج الانحدار الخطي البسيط ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة في تحليل أثر الأمية على الفقر في الجمهورية اليمنية**، مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية، المجلد 02،العدد04، 2021

22. قارة عشيرة نصر الدين وعشيط علاء الدين، **واقع الشمول المالي و علاقته بالإستقرار المالي في الجزائر**، المجلة الاقتصاد وإدارة أعمال، المجلد 07، العدد 2023،01.

23. قاسمي يسمينة ومزيان محمد توفيق، **دور الشمول المالي في تحقيق إستقرار المالي والنمو الإقتصادي في الجزائر**، مجلة المال والأعمال، المجلد 07، العدد 10، 2022.

24. قاسي يسمينة ومزيان توفيق، **دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الإستقرار المالي والتنمية المستدامة: دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد07، العدد01، 2022

25. قديري مريم ومكيديش محمد، **أثر الشمول المالي على إستقرار المالي في دول شمال إفريقيا**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد11، العدد 01، 2022

26. محمد سمير دهيرب الربيعي وآخرون، **تحليل أثر الشمول المالي على الإستقرار المالي: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2004-2020**، مجلة وارث العلمية، المجلد 06، العدد18، 2024

27. مغدور فاطمة الزهراء ومعوشي عماد، **الشمول المالي كآلية إستراتيجية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية ، المجلد 06، العدد 02، 2022.

28. نسيمة بن يحي واسماعيل صاري، **آلية تعزيز الشمول المالي لبعض الدول العربية (الإمارات العربية المتحدة، الأردن، الجزائر) في ظل المعوقات والتحديات**، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 17، العدد01، 2023.

29. هيثم عيسى عليوه زهران، **دور الشمول المالي في تعزيز التنمية الاقتصادية**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 01، 2025.

30. هيفاء عبد الامير محمد علي، **استراتيجية الشمول المالي لتحقيق الكفاءة والفاعلية للمصارف العراقية بحث استطلاعي للمصارف العراقية مصرفي الرافدين والرشيد**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد73، 2023.

IV. التظاهرات العلمية:

1. بطاهر بختة وعقون عبد الله، **الشمول المالي وسبل تعزيزه في إقتصاديات الدول: تجارب بعض البلدان العربية**، الملتقى الوطني حول: تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، المركز الجامعي خميس مليانة، أيام: 28/27 نوفمبر 2018.

2. خير الدين مخلوف ورابح بحشاشي، **الشمول المالي في الصين والاستفادة من تجارب الدول: الصين وقطر نموذجا**، الملتقى الوطني حول: إبتكارات التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي: تطبيقات وتحديات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، يوم: 23نوفمبر2021.

3. عبد الوهاب خلود سامية وبن عيسى بن علية، **أثر التحالفات بين البنوك و الشركات التأمين على تعزيز الشمول المالي في الجزائر** ، ملتقى الوطني حول: دور التحالفات الاستراتيجية بين البنوك وشركات التأمين في تحقيق الشمول المالي، جامعة زيان عاشور ،الجلفة، يوم: 30 أفريل2024.

4. نوري مونيرة، **الاستقرار المالي ومؤشرات قياسه**، الملتقى الوطني: متطلبات تحقيق الاستقرار المالي في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر– نحو رؤية جديدة لتحقيق الاستقرار المالي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أيام: 7 ماي 2024

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. *AKSA Ahlem and ZOUAOUIA Hallam,* ***the impact of financial inclusion on financial stability in arab countries****, Administrative And Financial Sciences Review, vol 06,N02,2022*

2. *Azka A Zifah dienillah and all,* ***Impact of financial Inlusion on financial Stability based on Income Group contries****, Bulletin of Monetary Economics and Banking, vol 20,N04,2018.*

3. *Donjeta morina ,* ***the impact of macroenomic faction on financial stability : evidence from OECD countries*** *, international journal of sustainable development and planning , vol 20 , no 8 , 2025*

4. *Fadoua goudar and , omar el ghmaei ,* ***the impact of financial inclusion on financial stability : evidence from MENA and african analyzed using hierarchical multiple regression****, Economies, vol 13, N5, 2025*

5. *Frank Antwi and all ,* ***Financial inclusion, competition and financial stability: New evidence from developing economies****, About the journal, vol 10 ,N 13,2024*

6. *Meriem Sebai and Omar Talbi,* ***Threshold effects of financial inclusion on financial stability: Evidence from BRICS nations****, Journal of Infrastructure, Policy and Development, vol 8, N11, 2024.*

7. *meshesha demie gima and patricia lindelwa makoni* , ***financial inclusion and financial stability in sub – saharan africa : complementary or trade – offs*** , *journal of business and social review in emerging economies , vol 10, N2, 2024.*

8. *Moeti daman and sin Yu Ho* ***, Effects of financial inclusion on financial stability : Evidence from SSA Countries****, international Economics and Economic Policy , vol 23, N 25, 2026*

9. *Xiuping Hua and al,* ***the appropriate level of financial inclusion : the perspective of financial stability****, China Economic Quarterly International, vol 03,N3,2023*

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01). نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود ***(F-Bounds Test)***، ومعادلة تصحيح الخطأ (***ECM Regression***) للنموذج الأول

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(ECO)
Selected Model: ARDL(1, 2, 0, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/22/25 Time: 10:30
Sample: 2004 2022
Included observations: 17

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPPRIVATE)	-65.50161	10.35073	-6.328214	0.0002
D(GDPPRIVATE(-1))	104.9507	12.28291	8.544449	0.0000
D(GRCBB)	0.014330	0.009029	1.587118	0.1511
D(GRCBB(-1))	0.022720	0.007211	3.150544	0.0136
CointEq(-1)*	-0.757461	0.103572	-7.313359	0.0001

R-squared	0.928512	Mean dependent var	-0.147059
Adjusted R-squared	0.904682	S.D. dependent var	2.930469
S.E. of regression	0.904740	Akaike info criterion	2.877590
Sum squared resid	9.822649	Schwarz criterion	3.122653
Log likelihood	-19.45951	Hannan-Quinn criter.	2.901950
Durbin-Watson stat	2.851979		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	7.131363	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

الملحق رقم (02): اختبار **ADF** (جذر الوحدة) لنماذج

ADF Fisher Unit Root Test on UNTITLED

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: GRCBB, GRATMS, GDPPRIVATE, ECO, ENV, SOCIAL
Date: 04/22/25 Time: 10:05
Sample: 2004 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Total number of observations: 104
Cross-sections included: 6

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	15.9706	0.1926
ADF - Choi Z-stat	0.14714	0.5585

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results UNTITLED

Series	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
GRCBB	0.1245	0	3	18
GRATMS	0.9657	0	3	18
GDPPRIVATE	0.5329	0	3	18
ECO	0.0241	0	3	18
ENV	0.9906	0	3	17
SOCIAL	0.2226	3	3	15

ADF Fisher Unit Root Test on D(UNTITLED)

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: GRCBB, GRATMS, GDPPRIVATE, ECO, ENV, SOCIAL
Date: 04/22/25 Time: 10:07
Sample: 2004 2022
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Total number of observations: 100
Cross-sections included: 6

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	60.1054	0.0000
ADF - Choi Z-stat	-5.57540	0.0000

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results D(UNTITLED)

Series	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
D(GRCBB)	0.0455	0	3	17
D(GRATMS)	0.4378	0	3	17
D(GDPPRIVATE)	0.0056	0	3	17
D(ECO)	0.0011	1	3	16
D(ENV)	0.0043	0	3	16
D(SOCIAL)	0.0002	0	3	17

ADF Fisher Unit Root Test on UNTITLED

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: GRCBB, GRATMS, GDPPRIVATE, ECO, ENV, SOCIAL
Date: 04/22/25 Time: 10:05
Sample: 2004 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Total number of observations: 104
Cross-sections included: 6

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	15.9706	0.1926
ADF - Choi Z-stat	0.14714	0.5585

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results UNTITLED

Series	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
GRCBB	0.1245	0	3	18
GRATMS	0.9657	0	3	18
GDPPRIVATE	0.5329	0	3	18
ECO	0.0241	0	3	18
ENV	0.9906	0	3	17
SOCIAL	0.2226	3	3	15

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université de Ghardaïa
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion
Département des sciences financières et comptabilité

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

غرداية في:.....2026/06/16.....

شهادة تصحيح

يشهد الأستاذ (ة) : .....اولاد ابراهيم...ليلى.....الصفة في لجنة المناقشة ..أستاذ مشرفا ومقررا.....

بصفته عضوا في لجنة مناقشة الطالبتين: ..... حبيبة رزقي .....

تخصص : ..... مالية .....

بعنوان:..... دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر:دراسة قياسية للفترة 2004– 2024

تاريخ المناقشة : ..... 04 جوان 2026.....

أن الطالب:(ة) إلتزم :(ة) بجميع الملاحظات المقدمة في طرف اللجنة وأن المذكرة قابلة للإيداع النهائي

إمضاء الأستا ذ (ة) المكلف(ة) بمتابعة التصحيح

رئيس القسم